سلسلة دراسات اجتماعية (14)

الجمهورية اليمنية
المركز اليمني للدراسات
الاجتماعية وبحوث العمل

مخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل و التنمية

(دراسة نظرية تطبيقية في البنية الاجتماعية)

إعداد وتنفيذ:
المركز اليمني للدراسات
الاجتماعية وبحوث العمل

الناشر: المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل
الطبعة: الأولى
عدد الصفحات:
المدينة: صنعاء
تاريخ الاصدار: 2007

جميع الحقوق محفوظة للمركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل (ycssr)

العنوان: الجمهورية اليمنية
صنعاء- شارع هائل تقاطع الرقاص

البريد الإلكتروني:
ycssr@ycssr.arg.ye

الإخراج الفني:
عبدالناصر علي الحبيشي

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

المركز اليمني للدراسات
الاجتماعية وبحوث العمل

Rupublic of Yemen

Yemen Center For Social
Studies & Labor Research

دراســـــــة

مخرجات التعليم الجامعي
وعلاقته بسوق العمل و التنمية

أعد التقرير النهائي للدراسة :

د. جميل أحمد عون

الخبير الاستشاري للدراسة

إشراف تنفيذي:

أ. فاطمة مشهور أحمد

القائم بأعمال مدير المركز

فبـــرايـــر 2007م

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

- تقديم 6
- مقدمة..... 7

القسم الأول: الإطار المنهجي والنظري للدراسة 9

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة 10

-مشكلة الدراسة 10
- أهمية الدراسة 11
- أهداف الدراسة 12
-تساؤلات الدراسة 12
-الحدود المكانية للدراسة 13
-المجال الزمني 13
-المجال البشري 13
-لأدوات المستخدمة..... 13
-منهج الدراسة 13
-عينة الدراسة 14

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة 17

-أولاً : واقع التعليم الجامعي باليمن 18
-ثانياً :سوق العمل في اليمن وطبيعته..... 27
-ثالثاً : مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل في اليمن 30

الموضـــوع	رقم الصفحة

القسم الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	37
الفصل الثالث : عرض وتحليل الدراسة الميدانية	38
-أولاً : عرض وتحليل نتائج استمارة أعضاء هيئة التدريس	38
-ثانياً : عرض وتحليل نتائج استمارة الطلبة.....	46
-ثالثاً: تحليل وتفسير نتائج استمارة المنشآت	59
-رابعاً : عرض وتحليل نتائج المقابلات	64
الفصل الرابع : النتائج والتوصيات	69
-أولاً : نتائج الدراسة	69
-ثانياً : التوصيات.....	72
-المراجع.....	75
المـلاحـــق	77
- ملحق(1) جداول القسم النظري.....	79
- ملحق(2) جداول القسم العملي	92

تقديم:-

تحقيقاً للأهداف الإستراتيجية للمركز ولسياساته واتجاهات عمله والتي تتجسد من خلال تنفيذ الأنشطة العلمية المتنوعة والمتمثلة في إنجاز العديد من الدراسات والأبحاث والمسوحات الاجتماعية لصياغة السياسات الاجتماعية وتحليل مضمونها لمعرفة التغيرات والآثار التي تنتج عنها وللمساهمة في صنع سياسات رعائية وتنموية جديدة وتحديد القضايا التي ينبغي الاهتمام بها كأولويات وللوصول إلى سياسات اجتماعية أكثر واقعية قابلة للقياس الكمي والكيفي وأكثر استجابة لمتغيرات أكثر واقعية لتتماشى مع متطلبات السياسات الاجتماعية التي تفرضها سياسات وتوجهات الحكومة والخطط والبرامج وللتوصل إلى بعض المؤشرات والحقائق التي تفيد في وضع السياسات الحالية والمستقبلية المستندة إلى تلك المعطيات والمعلومات والبيانات التي تعكسها نتائج هذه الدراسات.

من هنا اتجه المركز إلى إصدار دراساته وأبحاثه لتلك الأسباب ولنشر الوعي والمعرفة بهذه القضايا وللإسهام في رسم السياسات والالتزام بتطبيق نتائجها وتضمينها في السياسات التنموية بعامة وسياسات التنمية الاجتماعية بخاصة .

وفي الأخير لا يسعني إلاَّ أن أقدم الشكر لقيادة المركز اليمني للدراسات الاجتماعية ولكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، ونتمنى أن تستمر وتتواصل هذه الجهود بنفس الاهتمام لتقديم المزيد من الدراسات الملبية للاحتياجات التي من شأنها تطوير وتحسين السياسات الاجتماعية.

أ.د/ أمة الرزاق علي حُمَّد

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

رئيس مجلس الإدارة

مقـــدمـــــة:ـ

في الوقت الذي ينظر فيه إلى مخرجات التعليم الجامعي على انه الأساس الذي يمكن الوصول من خلاله إلى سوق العمل ،وانه الحل السحري لمشكلات البطالة ومع التوسع في تطوير بنية هذا النظام ومع التوجه الذي تسعى إليه الحكومة لتيسير التعليم .

ومن هذه المنطلق فإن هذه الدراسة تمثل محاولة لاستقراء واقع مخرجات التعليم الجامعي لمعرفة مدى قدرته على تلبية احتياجات سوق العمل ولإستكشاف مدى مساهمة هذه المخرجات في تحقيق عمليات التنمية الشاملة.

وكما يدل عنوان هذه الدراسة فإنها مدخل لدراسة تقويمية للنظام التعليمي الأكاديمي تقوم على التفكير والمراجعة الشاملة واستجلاء خصائص وسمات وبنية هذا النظام.

إن هذه الدراسة لها أبعاد ودلالات اقتصادية واجتماعية وتنموية يمكن استخلاصها من خلال تحليل وتشخيص مخرجات التعليم الجامعي ومدى علاقته بسوق العمل والتنمية.

كما أنها تتجه لمعرفة الإشكاليات والتحديات التي تجابه مخرجات التعليم الجامعي.

وفي هدى من الإطار العام تمضى الدراسة لتقدم رؤية تطويرية لتحسين بنية هذا النظام وضبط مساراته بصفة مستمرة.

كما تقدم هذه الدراسة صورة واضحة حول التقدم الذي أحرز في نظام التعليم الجامعي من خلال القراءة الفاحصة لمخرجاته التي أوضحتها المعطيات والمؤشرات، ويوضح في الوقت ذاته التوجهات العلمية المطلوبة، وهذا كله ينطلق من ضرورة أن مخرجات التعليم الجامعي ينبغي أن يوجه نحو حاجات سوق العمل مع الأخذ في الحسبان الظروف الواقعية التي يمر بها النظام التعليمي والحاجة إلى تحسين آليته وفقاً للسياسة العامة للدولة وإستراتيجية التعليم العالي لتكون هذه المخرجات التعليمية منطلقاً لجهود التنمية ووسيلة لقياس نتائجها بعيداً عن التبريرات والاجتهادات التي تعج بها أدبيات التنمية حول مخرجات هذا النظام وإشكالية علاقته بسوق العمل وتحقيقاً لمفهومها الشمولي ألا وهي إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع لمجابهة البطالة على المدى المنظور . وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية قوة العمل بما يكفل لخريجي الجامعات ضمان حقهم في الوصول إلى العمل الكريم واللائق وتحسين نوعية حياتهم بالاتجاه نحو تحويل مخرجات النظام التعليمي إلى الاستفادة القصوى من عائدات التعليم لإيجاد قاعدة اجتماعية عريضة مستفيدة من مخرجات هذا النظام بما يتناسب والطموحات التنموية ضمن إطار حق الشباب الخريجين في العيش في مجتمع آمن تتحقق له إمكانية الاستفادة من طاقاته الإبداعية وتمكينه من تنمية قدراته.

أ. فاطمة مشهور احمد

القائم بأعمال مدير المركز

القسم الأول

الإطـــــار المنهجـــــي و النظري للدراســـــة

الفصل الأول
الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:-

تعتبر دراسة مخرجات النظام التعليمي الجامعي واحدة من الأولويات والمسائل الهامة التي تستحق المزيد من الاهتمام كونها مرتبطة بسياسات الاستخدام والتشغيل واحتياجات سوق العمل في القطاع العام والقطاع الخاص في الوقت الذي ينظر فيه إلى التعليم الجامعي على أنه الحل السحري لمشكلات المجتمع، فإننا نجد أن مخرجات هذا النوع من التعليم، أصبحت اليوم بحاجة إلى أن نقف أمامها وقفات جادة لإعادة رسم خارطة مخرجات هذا النظام في مضمونه ومحتواه، غير أن العلاقة ليست بهذه البساطة أو السهولة، دون الأخذ بالأعتبار اتجاهات التنمية التي تسير فيها بلادنا خاصة في ميادين ومجالات التنمية البشرية والتعليم بالسياسات العامة للدولة في تعاطيها مع النظام التعليمي محتوىً ومضموناً، كما لا يمكن أخذه بمعزل عن السياسات الخاصة لمؤسسات القطاع الخاص الذي يستوعب جزءاً من مخرجات هذا النظام.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تمثل محاولة لاستجلاء مخرجات النظام الجامعي واستكشاف مدى مساهمته في تحقيق مقومات التنمية البشرية الشاملة المستدامة، وكما يدل عنوانها فإنها مدخل لدراسة تقويمية للنظام التعليمي الجامعي تقوم على التفكير والمراجعة والتأمل واستجلاء خصائص وسمات هذا النظام بمدخلاته للوصول إلى المعرفة الشاملة لمخرجاته ومدى جدواها في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ لا يمكن لمؤسسات التعليم الأكاديمي العالي كالجامعات أن توجه سياساتها لإرساء أنظمة جديدة وتطوير قنوات التعليم الجامعي وأساليبه وطرائقه لضمان التناغم في أداء هذه المؤسسات التعليمية ولتحقيق التوازن بين مدخلات التعليم الأكاديمي ومخرجاته وضبط المسارات التي تحقق أهداف العملية التعليمية لهذه المؤسسات.

وفي هدىً من الإطار العام فإن هذه الدراسة ستوجه اهتمامها لتحليل وتشخيص هذا النظام لدراسة مدى التقدم الذي أحرز والإشكاليات والتحديات التي تواجه استمرارية العمل بالنهج التقليدية في التعاطي مع مشكلات التعليم الجامعي في هذا المسار ولتحديد البدائل والخيارات والفرص والتوجهات العملية المطلوبة.

مشكلة الدراسة :-

لقد أرتأى المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل أن يوجه عنايته لدراسة هذه القضية الحيوية والهامة، والتي ستساعد بدورها متخذي القرار في المؤسسات الجامعية الحكومية والجهات ذات العلاقة على اتخاذ السياسات اللازمة لتطوير وتحديث مدخلات ومخرجات نظام التعليم الجامعي الذي ينبغي أن يركز على وظائف أساسية منها تقديم الخدمات للمجتمع المحلي من خلال تسخير ما لديها من إمكانات ومهارات ومعارف، حيث أن المؤشرات تدل على أن هذه الجامعات لا تقدم هذه الوظيفة للمجتمع بشكل كاف، وبنظرة فاحصة لنوعية التعليم المقدم من زاويتين: زاوية الكفاية الداخلية ومعايير الجودة الأكاديميةً المختلفة في مستوى التعليم الجامعي والتحصيل الناتج عن معارف واتجاهات ومهارات وقيم مقرونة بفعالية الأداء والتي يطلق عليها اصطلاحاً الجودة والتي تم التأكيد عليها في الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي موضحة بأنه لا توجد هيئة وطنية لضمان ضبط جودة التعليم العالي علاوة على غياب الحوافز لأعضائها من أجل تحقيق هذا الهدف، وفضلاً عن ذلك لا يوجد نظام للاعتماد الأكاديمي في الجامعات الأهلية مما يجعلها تعمل بدون أي ضوابط، فإن هذه المسائل جميعها تمثل مشكلات حقيقية وجوهرية تمس صلب مدخلات النظام التعليمي الجامعي مما يؤدي إلى الوصول إلى مخرجات لا ترتقي

إلى مستوى الطموحات والتوقعات التي يطمح إليها صناع القرار التنموي في بلادنا وقد كثر في الآونة الأخيرة التناول والطرح لمشكلات التعليم الأكاديمي الجامعي وطرحت العديد من الحلول والمعالجات النظرية والتي جاءت في مجملها مبنية على رؤى واجتهادات ولم تبنَ على دراسات تشخيصية تحليلية واقعية لهذه المشكلة التي تستدعي وقفة جادة وشجاعة من المخططين لسياسات التعليم الجامعي، لذلك فدراسة هذه الإشكالية ووضع المعالجات والحلول العلمية تساعد في التعامل معها بشكل واعي ومدروس مبني على فهم متكامل للظاهرة من مختلف جوانبها وأبعادها المادية والمالية والفنية والبشرية، والإنسانية والتنموية من خلال إبراز المشكلات التي يواجهها مخرجات التعليم الجامعي في علاقته مع التنمية وتلبية احتياجات سوق العمل والتناول العلمي للأدوار وأولويات العمل الواجب انتهاجها لتصحيح مسارات هذا النوع من التعليم وإبراز ضرورة شمولية الإصلاح لهذا النظام لكي تلعب مخرجاته دورها الحاسم في تحقيق متطلبات التنمية الشاملة.

لذلك فإن مخرجات التعليم الجامعي تتطلب التركيز على دراسة وتحليل وتشخيص أوضاع الجامعات الحكومية والأهلية التي بلغ مجموعها أكثر من (7) جامعات ولابد من الإشارة إلى الجهود التي بذلتها الحكومة التي تركزت بشكل أساسي على معالجة هذه الإشكاليات والتحديات التي تجابه العملية التعليمية في الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية فقد سعت إلى صياغة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي وخطة العمل المستقبلية للأعوام 2006-2010م لملامسة كل القضايا المتعلقة بهذا النوع من التعليم إلا أنه من خلال القراءة الفاحصة لمضمون هذه الاستراتيجية وخطة عملها يتبين أنه لم يؤخذ بعين الاعتبار المعوقات التي تجابه هذه المؤسسات بمخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل واحتياجات التنمية، حيث لم تحظ هذه القضية باهتمام واضح في هذه الإستراتيجية لتتلاءم مع مستوى الإنفاق السنوي الذي بلغت قيمته (17) مليار ريال يمني في عام 2006، علماً بأن هذا الإنفاق يتصاعد سنوياً مع تزايد أعداد الطلاب في الجامعات الحكومية حيث بلغ عدد الطلاب الملتحقين في الجامعات الحكومية للعام 2005-2006م 174.035 طالباً و طالبة في حين أن الطلاب الملتحقين بالجامعات الأهلية بلغ عددهم (26.818) طالباً وطالبة.

علاوة على ما تنفقه الجامعات على البناء والتشييد يقابله ضعف الاستثمارات الموجهة للتجهيزات التي لا تفي بالغرض، مع غياب شبكة الاتصالات السريعة مما يعيق العملية التعليمية والبحثية في هذا القطاع، مع عدم توجيه الاهتمام إلى تحديد التخصصات العملية التي يتطلبها سوق العمل وبخاصة في تخصصات العلوم والهندسة التي تتطلب توافر إمكانات وتجهيزات إضافة إلى عوامل كثيرة يصعب ذكرها في هذا المقام وهي كلها تشكل معوقات تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بين الخريجين بسبب عدم ملاءمة تخصصاتهم لسوق العمل، مع وجود اختلال واضح في نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب وتدني أجورهم، وغياب واضح لمراجعة المناهج وتطويرها وغيرها من الإشكاليات التي دفعت إلى التخطيط لإنجاز مثل هذه الدراسة العلمية التي ستساعد متخذي القرار إلى إعادة النظر في مخرجات هذا التعليم لجعله قادراً على مجابهة تحديات سوق العمل، والخبرات المتنوعة التي تفرضها سياسات الخصخصة والعولمة واقتصاديات السوق.

أهمية الدراسة :-

أتى اختيار هذه الدراسة باعتبارها واحدة من القضايا والأولويات التي ينبغي للمؤسسات التعليمية الجامعية أن تُعنى بها باعتبارها إحدى المسائل الهامة التي تمس قضايا التنمية ببناء قاعدة واسعة متعلمة تستطيع التعامل مع معطيات التنمية وتتكيف مع متطلباتها فتساهم فيها وتستفيد منها ولضمان رفد برامج التنمية وسوق العمل بالقوى العاملة المتخصصة بمختلف أنواعها ومستوياتها ولتمكين الجامعات من التنبؤ والتخطيط لاحتياجات السوق بل وحصرها وتحديدها ودراسة ما يطرأ عليها من تغيرات وتطوير،

وهذا لن يتأتي إلا بالقيام بمثل هذا النوع من الدراسات، و تمثل هذه الدراسة بداية حقيقية لدراسات علمية أكثر عمقاً.

كما أن هذه الدراسة ستساعد في تحليل مضمون الأنظمة التعليمية والبناء المؤسساتي وبناء قدرات العاملين في هذه المؤسسات الأكاديمية وطرق إدارتها وتسيير العمل فيها لتواجه تلك المتطلبات التي تفرضها مخرجات سوق العمل مهما تعددت وتبدلت، ولتحقيق معيار الملاءمة بين مخرجات ومتطلبات التنمية والذي ينبغي أن يتحقق باستمرار ولذلك فإن الدراسة لن تبحث هذا الموضوع من ناحية الأسباب بل التوجهات المطلوبة لإجراء الإصلاحات الهيكلية ولتصحيح مسار العمل في بنية النظام التعليمي، بهدف إخضاع التعليم الجامعي للتخطيط والمراقبة في ضوء متطلبات التنمية، بل بقدر ما ستعبر فيه مثل هذه الدراسة استجابة فورية وعملاً متجدداً تزداد قيمته وتشتد منافعه وتتراكم تأثيراته على التنمية الشاملة ومواجهة طلب سوق العمل على التعليم ذي الفائدة المرجوة.

أهداف الدراسة:-

هدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي:-

1. دراسة السياسات العامة للدولة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي وعلاقة ذلك باحتياجات التنمية وسوق العمل.
2. دراسة سياسة القبول بالمؤسسات التعليمية الجامعية وقدرتها على تلبية احتياجات سوق العمل.
3. دراسة النظام التعليمي في الجامعات و مدى تلبيته لاحتياجات التنمية و سوق العمل.
4. التعرف على الإشكاليات والتحديات التي تواجه مخرجات التعليم الجامعي.
5. تقديم رؤية لتطوير مخرجات التعليم الجامعي بما يلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة.

تساؤلات الدراسة :-

عنيت هذه الدراسة ببحث ودراسة الإشكالية القائمة بين مدخلات التعليم ومخرجاته، ولذلك ركزت على التساؤلات الرئيسية الآتية:-

- ما هي جوانب الضعف في سياسات التعليم الجامعي ؟
- ما مدى قدرة مخرجات التعليم الجامعي على تلبية متطلبات التنمية؟
- ما هي أبرز التحديات التي تجابه المؤسسات الجامعية في تطوير مخرجات التعليم الجامعي ليصبح أكثر قدرة على تلبية احتياجات التنمية؟
- هل توجد علاقة بين طبيعة عمل مؤسسات القطاع الحكومي والخاص وخطط التنمية التي تعدها الحكومة ؟
- هل توجد علاقة تعاون وشراكة بين مؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات التعليم الجامعي في تحديد برامج ونظم التعليم والتخصصات المعتمدة لديها ؟
- ما هي المعوقات التي تعرقل نشاط القطاعات الاقتصادية من التوسع لخلق فرص عمل؟
- ما هي الحلول التي يجب على الجهات المعنية القيام بها من أجل تطوير سياسات وبرامج التعليم الجامعي ؟

الحدود المكانية للدراسة :-

ركزت الدراسة مجالات عملها في محافظات (الأمانة، تعز، عدن، حضرموت) وعلى مواقع محدودة هي :-

-مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي .

-مؤسسات التعليم الجامعي غير الحكومي .

-منشآت القطاع الحكومي والخاص .

المجال الزمني :-

غطى المجال الزمني للدراسة الخمس السنوات السابقة أي من عام 2002-2007م.

المجال البشري :-

إهتمت الدراسة ببحث وتشخيص وتحليل مدخلات النظام التعليمي الجامعي في المؤسسات الجامعية الحكومية والخاصة بدراسة العلاقة الوثيقة التي تربطها باحتياجات سوق العمل ووجهت اهتمامها إلى تناول العلاقة بين مدخلات التعليم الجامعي ومخرجاته حيث تركز المجال البشري باختيار المجموعات المستهدفة كما ياتي:-

- **رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، ورؤساء الأقسام.**
- **أعضاء هيئة التدريس.**
- **الطلاب و الطالبات مستوى رابع .**
- **بعض قيادات المؤسسات الحكومية المعنية بالتعليم والتخطيط والتنمية.**

الأدوات المستخدمة :-

للحصول على البيانات والمعلومات الكمية والكيفية التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة تمثلت باستخدام الأدوات التالية :-

- **إستمارة موجهة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المستهدفة.**
- **إستمارة موجهة لطلاب مستوى رابع .**
- **إستمارة موجهة لمنشآت القطاعين الحكومي والخاص.**
- **دليل مقابلة لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات.**
- **دليل مقابلة لبعض قيادات من المؤسسات الحكومية المعنية بالتعليم والتخطيط والتنمية.**

منهج الدراسة :-

- **إتبعت الدراسة المنهج التحليلي- الوصفي الذي سيصف ويحلل ويشخص الظاهرة.**
- **تم استخلاص القضايا والحقائق والمؤشرات المتعلقة بالظاهرة المدروسة ومحاولة تفسيرها تفسيراً علمياً للوصول إلى الأهداف المنشودة من هذه الدراسة.**

عينة الدراسة:-

بناء على أهداف الدراسة فقد تم تحديد عينة الدراسة باختيار (4) جامعات حكومية و(3) جامعات خاصة، وقد أُخذ بعين الاعتبار في اختيارها الآتي:-

1- أقدميه النشأة.
2- الكثافة الطلابية.
3- التركز السكاني والمميزات الاقتصادية.

جدول رقم (1) يبين الجامعات المستهدفة

م	إسم الجامعة	نوعها
1	جامعة صنعاء.	حكومي
2	جامعة عدن.	حكومي
3	جامعة تعز.	حكومي
4	جامعة حضرموت.	حكومي
5	جامعة العلوم والتكنولوجيا.	خاص
6	الجامعة اليمنية.	خاص
7	جامعة الملكة أروى.	خاص

كما تم تحديد حجم العينة والفئات المستهدفة لتلبي أهداف الدراسة وتوفر البيانات والمعلومات المرغوب فيها والتي ستساعد على معرفة خصائص المشكلة، حيث تم تصميم ثلاثة استبيانات لثلاث فئات مستهدفة وهي: استبيان أعضاء هيئة التدريس، استبيان موجه لطلاب المستوى الرابع، والاستبيان الثالث يغطي المنشآت (القطاع العام والخاص)، بالإضافة إلى دليلي مقابلة الأول موجه لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات، والثاني لقيادات المؤسسات الحكومية الأخرى المعنية بالتعليم والتخطيط والتنمية، وقد تم تحديد حجم عينة كل فئة بالشكل الذي يقدم مؤشرات منطقية تعكس الواقع وبحسب الإمكانات المتاحة. والجداول التالية توضح ذلك:-

جدول رقم (2) يبين حجم العينة المستهدفة لأعضاء هيئة التدريس

م	الجامعة	أعضاء هيئة التدريس اليمنيين (أستاذ فما فوق) *	حجم العينة المختارة	النسبة
1	جامعة صنعاء.	1124	56	%5
2	جامعة عدن.	779	39	%5
3	جامعة تعز.	159	10	%6
4	جامعة حضرموت	212	13	%6
5	جامعة العلوم والتكنولوجيا.	–	–	–
6	الجامعة اليمنية.	–	–	–
7	جامعة الملكة أروى.	–	–	–
الإجمالي		2062	105	%5.1

* المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقرير الإنجاز السنوي لعام 2006م، ص21.

إن العينة المختارة من أعضاء هيئة التدريس اليمنيين في الجامعات الحكومية ممن هم (أستاذ فما فوق) ، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من مختلف الكليات والأقسام في كل جامعة على حدة، كما روعي تنوعهم أي ممن يعملون في التخصصات الإنسانية والتخصصات التطبيقية. وفيما يخص الجامعات الخاصة فأغلب أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات هم في الأصل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، وحيث أنه لا توجد بيانات عن أعدادهم ستؤخذ عينة عشوائية منهم وفقاً للبيانات الميدانية، وبما يتناسب وأعدادهم في كل جامعة .

جدول رقم (3) يبين حجم العينة من طلاب المستوى الرابع المتوقع تخرجهم في 2007/2008 من الجامعات المستهدفة

م	الجامعة	أعداد المقبولين 2004/ 2005 *	حجم العينة المختارة	النسبة
1	جامعة صنعاء.	19529	195	%1
2	جامعة عدن.	5827	87	%1.5
3	جامعة تعز.	5234	79	%1.5
4	جامعة حضرموت	2174	65	%3
5	جامعة العلوم والتكنولوجيا.	1934	58	%3
6	الجامعة اليمنية.	1152	35	%3
7	جامعة الملكة أروى.	649	20	%3
الإجمالي		36499	539	%1.5

* المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، أغسطس 2006، ص 138، 217، 218.

إن حجم العينة المختارة من طلاب المستوى الرابع المتوقع تخرجهم في العام الجامعي 2007-2008م ، تم اختيارهم بنسب متفاوتة وبناءً على الكثافة الطلابية في كل جامعة، حيث تم اختيار عينة عشوائية منهم (ذكور / إناث) من مختلف الكليات والأقسام، والتخصصات، سواء التخصصات الإنسانية أو التطبيقية.

جدول رقم (4) يبين حجم العينة المختارة للمنشآت حسب المحافظة

م	المحافظة	حجم العينة المختارة للمنشآت		إجمالي
		عام	خاص	
1	الأمانة	10	15	25
2	عدن	10	15	25
3	تعز	10	15	25
4	حضرموت	10	15	25
الإجمالي		40	60	100

وبما أن الدارسة ركزت على معرفة مدى الكفاءة الخارجية النوعية للمتخرجين من التعليم الجامعي من وجهة نظر أرباب العمل، بالإضافة إلى معرفة الأسباب الرئيسية في وجود الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، تم اختيار عينة قصديه كما يبينها الجدول رقم (4) وذلك من المنشآت الخدمية والإنتاجية في القطاعات المختلفة (عام، خاص).

كما أن الدراسة سعت إلى معرفة السياسات التي تتبعها المؤسسات الجامعية ومدى وملاءمتها لاحتياجات السوق والتنمية الشاملة، وهل يعتمد التخطيط الجامعي على المعلومات التي تتعلق بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، ومدى وجود رؤية تطويرية لدى قيادات هذه المؤسسات لإحداث التحول الاستراتيجي المطلوب في بنية النظام التعليمي الجامعي وبما يخدم تحقيق التوجهات الاستراتيجية للدولة، حيث تم تصميم دليل مقابلة موجه لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات في الجامعات التي استهدفتها الدراسة، ودليل آخر موجه لقيادات المؤسسات الحكومية المعنية بالتخطيط والتنمية، كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، وزارة الخدمة المدنية، وزارة المالية.

الفصل الثاني
الإطار النظري للدراسة

توطئة:

يلعب التعليم الجامعي دوراً حاسماً ومهماً في نهضة المجتمع وتقدمه، ولكن واقع الحال يشير إلى أن التعليم الجامعي في اليمن تراجع عن أن يقوم بهذا الدور وذلك لنوعيته وطبيعة انتشاره كما لا يمكنه الإسهام في تقدم المعرفة وتوظيفها خدمة للتنمية، بل إن الاستمرار في واقعه الراهن دون إصلاحه يكرس تردي وتدهور نوعيته.

إن إخفاق التعليم الجامعي في خلق طلاب وإعداد خريجين (مخرجات) إعداداً علمياً يزودون به للإنتاج المتقن والمبدع والذي يوفر الكم المنشود والجودة النافعة للاستهلاك المحلي وللمنافسة وبخاصة في زحمة التنافس المحلي والإقليمي والعالمي، هو الخطر وهو تحدٍ علمي وتنموي للتعليم الجامعي.

إن تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكاريه" واطراد التدهور فيها هي السمة الغالبة للتعليم الجامعي في اليمن.

إن مفهوم الجامعة يتحول من التميز بالعملية التعليمية إلى القدرة على دفع مصروفاتها المرتفعة والتي تقترن بتدني التحصيل العلمي ويُعزى البعض ذلك إلى ازدياد عدد الملتحقين بالجامعات دون زيادة في المخصصات المالية (معلوم أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي فقيرة للإمكانات المادية) ، ولكن الشيء المؤكد أن مؤسسات التعليم العالي(الجامعات) والمجتمع دفعوا ثمناً باهظاً لسياسة الدولة التي توسعت في التعليم الجامعي دون تخطيط مسبق سليم وعلمي ودون توفير الحد الأدنى من الإمكانيات المادية والبشرية، كما أن الالتحاق بكثرة بالكليات النظرية كونها أقل تكلفة وأسهل من الكليات التطبيقية... لعب دوراً في تدني التحصيل العلمي وإفساد المناخ الأكاديمي للجامعات وهناك عوامل كثيرة ليس هنا مجال الخوض فيها، لكن المهم أن وجود مؤسسات للتعليم – سابقاً كانت المشكلة غيابها – ضخمة الحجم ولكنها متدنية الكفاءة قليلة الإنتاجية المعرفية، وضعيفة العائد الاجتماعي.(1)

إن هذه المشكلة أعقد من غياب المؤسسات، فأي تقدم علمي وتقني يرتكز أساساً على قاعدة منبثقة من التعليم والبحث العلمي والتطور من جانب الطلبة والعلماء والباحثين في مختلف الاختصاصات، فقد بدأت العديد من المجتمعات المتقدمة على رغم إنجازاتها العلمية الضخمة إلى إعادة النظر في أنظمتها التعليمية وأنظمة البحث العلمي لديها، بعد أن وجدت أن هذه الأنظمة التعليمية يمكن أن تكون عائقاً أمام التطور و التقدم العلمي الهائل الذي حققته.

إن فتح الباب وإطلاق العنان أمام السوق وإسقاط الامتيازات المجتمعية (خاصة الاقتصادية) اقتص ثمناً باهظاً من الناس مقابل العبث بالتعليم العالي، فأصبحت البطالة مرتفعة لرفض سوق العمل مخرجات التعليم الجامعي، فلم يعد مستغرباً انتشار البطالة بين الأطباء والمهندسين، وتدهورت القيمة الاجتماعية للتعليم بسب ذلك، وظهرت قيم مجتمعية تحترم (الغني) بغض النظر عن مصدر ثروته بدلاً من(احترام التعليم)، كما أن البطالة الجزئية والمقنعة تعد أخطر مشكلات تشغيل خريجي التعليم الجامعي، وهذا يعني وجود خلل جوهري بين احتياجات المجتمع من العمل (سوق العمل) وبين مخرجات التعليم الجامعي، بسبب نسق وطبيعة التعليم الجامعي وواقعه، وضعف السياسات العامة، بالإضافة إلى غياب العلاقة بين مؤسسات التعليم الجامعي والدولة والقطاع الخاص، هذه العلاقة التي تمكن مؤسسات التعليم الجامعي من الإسهام بشكل قوي في تفعيل عملية التنمية في البلد.

---

(1) انظر : لستر ثارو : الصراع على القمة ، ترجمة احمد فؤاد بليغ ، عالم المعرفة ،2004 ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، 1995 م

كل ذلك يؤكد على غياب العلاقة بين التعليم الجامعي وحاجات التنمية وسوق العمل وانهيار نظام التخطيط الذي كان ضعيفاً في الأساس، مع بقاء مؤسساته دون إصلاحها، كما أن أسواق العمل لم تتطور كأسواق تنافسية، بل أنها تعاني من تشوهات كثيرة ولا يمكن الاعتماد عليها في إيجاد فرص العمل أو خلق نوع من التواؤم بين نظام التعليم الجامعي والعمل بكفاءة.

ستقوم هذه الدراسة ببحث ودراسة واقع وطبيعة التعليم الجامعي وطبيعة سوق العمل وعلاقة مخرجات الجامعة بسوق العمل والبطالة بين الخريجين.

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة كونها من الدراسات القليلة التي تمت حول هذا الموضوع، ولا يمكن الحديث عن دراسات سابقة حول هذه الإشكالية ولكن يمكن التنويه إلى بعض الدراسات النظرية التي اهتمت بجزئيات فقط من هذا الموضوع، مثل المناهج التي تُعنى بها الهيئة التدريسية أو البحث العلمي وغيرها ولم تشمل موضوع الدراسة هذه كما ينبغي الإشارة إلى أن هناك مجموعة من المسوحات التي قامت بها جهات رسمية تم فيها الإشارة إلى طبيعة سوق العمل في اليمن، مثل نتائج مسح طلب القوى العاملة، والنتائج النهائية للتعداد العام للمساكن والسكان ومؤشرات المجلس الأعلى للتعليم حول مؤشرات التعليم والإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي الصادرة عن وزارة التعليم العالي 2005م.

أولاً : واقع التعليم الجامعي في اليمن *:

تعتبر الجامعات اليمنية جامعات ناشئة وشابة، إذ أن أقدم جامعتين في اليمن (جامعة صنعاء ، وجامعة عدن) أسستا في عام 1970م، ولا يزيد عمرها عن (38) عاماً ، ثم شهدت العقود التي تلي نمواً ملحوظاً في تأسيس الجامعات الحكومية، حيث وصل عددها الآن إلى ثمان جامعات حكومية هي (جامعة تعز، إب ، الحديدة حضرموت ، ذمار ، عمران إلى جانب جامعتي صنعاء وعدن) بالإضافة إلى تأسيس العديد من الجامعات الخاصة منذ بداية 1991م (كجامعة الإيمان، والعلوم والتكنولوجيا) والذي بلغ عددها حالياً أكثر من (15) جامعة أهلية، أغلبها في مدينة صنعاء(عدا جامعة الأحقاف بحضرموت ، والجامعة الوطنية في تعز).

ويوجد تفاوت وتباين كبير بين الجامعات الحكومية فيما بينها أو الجامعات الخاصة أو بين الجامعات الحكومية والأهلية، من حيث عدد الطلاب والتخصصات والاهتمامات العلمية والهيئة التدريسية والبنية التحتية والقاعات والمكتبات والمعامل... الخ.

تضع كل هذه الجامعات (الحكومية والأهلية) كمؤسسات للتعليم العالي من بين أهدافها إعداد القوى البشرية المؤهلة في مختلف الميادين العلمية ونشر القيم الثقافية والاهتمام بالبحث العلمي والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتلبية حاجات سوق العمل من المتخصصين والخبراء... وغير ذلك من المهام، وهنا يبرز التساؤل الواقعي، إلى أي مدى يستجيب التعليم الجامعي في اليمن بشقيه الحكومي والأهلي لحاجات التنمية ومتطلبات سوق العمل؟؟ وما هي السياسات التي تتبع في هذه المؤسسات أو السياسات الحكومية الرسمية تحديداً لتحقيق هذه الأهداف؟

وحتى نجيب على ذلك يجب العودة لتقييم واقع التعليم الجامعي في مسار نشأته وتطوره وخدمته للمجتمع، وجودته وعلاقة ذلك بمخرجات التعليم وتلبيتها لقضايا التنمية واحتياجات السوق.

مما لا شك فيه أن التعليم الجامعي في اليمن حقق إنجازات كبيرة كمية وكيفية، وأسهمت مخرجاته في بناء الدولة اليمنية من خلال تدريب وتدريس العديد من القوى البشرية من مختلف التخصصات العلمية في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع اليمني وحل الكادر اليمني محل الكادر أو الموظف الأجنبي كما لعب

* لمزيد من المعلومات يمكن العودة الى الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنيه وخطة العمل المستقبلية –2006 2010 م

التعليم الجامعي دوراً مهماً في نشر الوعي والثقافة في المجتمع اليمني، وتوسع مدارك وآفاق المواطن اليمني وتحقيق الفرص للجميع للحصول على التعليم العالي.

ولا يزال التعليم الجامعي بتخصصاته المختلفة التطبيقية والإنسانية يمثل ضرورة لبناء مجتمع المعرفة وبناء الدولة اليمنية الحديثة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورغم كل الإنجازات التي حققها التعليم الجامعي إلا أنه يواجه العديد من التحديات ولا يزال يعاني من القصور وقد عبر عن ذلك أحد خبراء التعليم العالي العربي محدداً مشكلة التعليم قائلاً " إن النمو الكمي الكبير الذي تحقق لم يواكبه تطوير نوعي، كما أن محاولات الإصلاح التربوي الكثيرة التي شهدها التعليم العالي العربي قد غلب عليها التفكير التقليدي وطغى عليها طابع النقل والاستعارة من النماذج الأجنبية، ولم تتصف بطابع التجديد والابتكار الملائمة لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البيئة العربية المعاصرة ".[1]

إن أهم ما يواجه التعليم الجامعي في اليمن هي قلة جودته وضعف كفاءته وعلى وجه الخصوص نوعية المخرجات الجامعية ومدى تطابق تدريب وإعداد الطلاب الجامعيين الخريجين مع حاجات التنمية الاجتماعية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل وقدرته على استيعابهم. إضافة إلى تأثر سياسات القبول للتعليم الجامعي بالضغوط الاجتماعية الكثيرة نتيجة للطلب الاجتماعي المتزايد على الدراسة الجامعية للحصول على الشهادة الجامعية دون النظر إلى الجدوى من هذه الدراسة، وغياب فلسفة ورؤية واضحة للجهات الحكومية المعنية أو القطاعات الخاصة عن حاجاتها من القوى العاملة وغياب الخطط والتصورات،مما ترتب على ذلك وجود فائض وخصوصاً في بعض التخصصات الإنسانية، الأمر الذي أدى إلى تزايد البطالة (المقنعة أو المسافرة) في أوساط الخريجين، ونقص في احتياجات علمية أخرى تلبي حاجه السوق والتنمية، كما أن البحث العلمي من أهم وظائف التعليم الجامعي ولكن الملاحظ بأن العلاقة بين البحث العلمي واحتياجات التنمية لا تزال واهية وضعيفة، فمعظم مشروعات وبرامج التنمية في اليمن تعتمد على ما يتم إنجازه من الخارج بواسطة (بيوت الخبرة) (أو الشركات العالمية المتخصصة)*. وهذا الشكل من التعامل بين البحث العلمي وقضايا التنمية في اليمن وضعف إشراك الجامعات ومراكزها البحثية في مشروعات التنمية هو الذي أدى إلى ضعف النشاطات الإبداعية المحلية وأثر على طبيعة وواقع التعليم الجامعي ونموه وتطوره.

(1)محمد نبيل نوفل ومروان راسم كمال : التعليم العالي في الوطن العدبي ، نظرة مستقبلية المجلة العربية للتربية ، المجلد العاشر ، (الاول و الثاني) ديسمبر 1990م ، ص 25 .

* في هذا الجانب يمكن العودة الى العديد من الدراسات و الخطط الاستراتيجية الوطنية التي نفذت من قبل شركات اجنبية بعيدا عنالاستفادة من الكوادر العلمية اليمنية المتخصصة في الجامعات

1- **التحديات التي تواجه التعليم الجامعي:-**

يواجه التعليم الجامعي الحكومي، والأهلي في اليمن تحديات كثيرة تؤثر على طبيعته وأدواره وكفاءته ومنها:-

1-1 **التحديات الاجتماعية:**

نتيجة للنمو السكاني السريع في اليمن حيث بلغ معدل النمو السكاني (3.5%) واتساع شريحة العمر (18-23) سنة وزيادة إقبال المرأة على التعليم الذي يمكنها من ممارسة الأعمال المختلفة وارتفاع مستوى المعيشة والاحتياجات الاقتصادية وتطلع الشباب إلى التعليم واعتبار الدراسة الجامعية قيمة في حد ذاتها بغض النظر عن جدوى هذه الدراسة أو الشهادة الجامعية، لتحقيق مستويات أفضل اقتصادياً واجتماعياً. كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي ومؤسساته التي وقفت عاجزة أمام هذا التحدي، و التي عملت على وضع معايير لسياسة القبول في الجامعات لوقف الزحف الكبير لمخرجات التعليم الثانوي حيث اضطرت إلى استيعاب أعداد كبيرة من الطلبة وفي التخصصات النظرية على وجه الخصوص تفوق الإمكانات المتاحة، مما أثر ذلك على الناحية الكيفية والجودة والكفاءة، بل أن التعليم الجامعي تطور في اتجاهات هي أقرب إلى رغبات الدارسين بتوجهاتهم الاجتماعية وموروثاتهم الاجتماعية والثقافية أكثر من حاجة التنمية والمتطلبات الاقتصادية . في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي وفلسفته.

هذه الخطوات غير عملية وعلمية في التخطيط للتعليم الجامعي وفلسفته، وعلى الرغم من التوسع الكمي الكبير فإن نسبة الطلاب الجامعيين إلى عدد السكان من الشريحة العمرية المناظرة لا تزال قليلة جداً، وما لم تضع الدولة سياسات واضحة للقبول في الجامعات وربطها باحتياجات التنمية وسوق العمل فستظل الجامعات تخرج أعداداً كبيرة من الطلبة لا عمل لهم، بل أنها تخلق جيشاً متضخماً من البطالة المقنعة والمستترة، بالإضافة إلى ما سبق، نجد تركز التعليم الجامعي الحكومي والخاص في العاصمة والمدن الكبرى، مما يضعف إسهامه في تنمية بقية المناطق والريف خصوصاً، ويقلل من تكافؤ الفرص، وفي الفترة الأخيرة نجد أن الدولة عمدت إلى إنشاء كليات في المدن الصغيرة والأرياف ولكنها (كليات تربية) ولها نفس التخصصات، أو إنشاء جامعات جديدة بدون دراسة وتخطيط مسبق ((توسع متسرع في إنشاء الجامعات الجديدة دون دراسة علمية)) وهو ما يهدد التعليم الجامعي ونوعيته وطبيعة مخرجاته بمعنى أن هذه الجامعات تنشأ على عجل دون أن تتوفر لها الإمكانات اللازمة.

1-2 **التحديات الاقتصادية :**

يواجه التعليم الجامعي وخصوصاً الحكومي منه، أزمات مالية واقتصادية بسبب تزايد الحاجة للإنفاق على مؤسساته التعليمية وتمويل مؤسساته المختلفة وزيادة أعداد الطلاب وتقليص الموازنة السنوية المخصصة للجامعات وندرة الموارد المالية المخصصة لها (رغم فتح باب التعليم الموازي ونظام النفقة الخاصة والتعليم عن بُعد).. وهذا ما أثر على الوظائف التدريسية ولم يعد قادراً على تخريج نوعية جيدة من الطلبة وغياب مساهمته في البحث العلمي وخدمة المجتمع، ولهذا فإن البحوث والدراسات في مجال اقتصاديات التعليم الجامعي تؤكد على ضرورة إعادة النظر في الممارسات والأفكار التي تحكم هذا النوع من التعليم والوصول إلى المعالجات والحلول التي تتطلب الخروج من الأنماط التقليدية التي تحكم تخطيط وتسيير التعليم الجامعي، وقد يتطلب ذلك أيضاً إعادة هيكلة التعليم الجامعي بكامله وابتكار أنواع جديدة منه.

1-3 تحديات التخطيط والسياسات:

- إن أهم تحديات التخطيط والسياسات التي يواجهها التعليم الجامعي في اليمن تتمثل في مدى ملاءمة وطبيعة علاقة تخطيط التعليم الجامعي بالتخطيط الاقتصادي، أي ربط مخرجات التعليم الجامعي بحاجة التنمية وسوق العمل. فغياب سياسات تربط مخرجات التعليم الجامعي بحاجة التنمية الاقتصادية الاجتماعية يمثل أهم تحد.

ويتمثل غياب التخطيط غالباً بغياب رؤية فلسفية موحدة حول دور الجامعة ووظيفتها، فالمخطط للتعليم الجامعي- وهو محق – يرى أن التعليم الجامعي مشروع حضاري شامل يعد الإنسان من جميع جوانب الحياة السلوكية والمهنية والحضارية، بينما تضيق أحياناً رؤية المخطط الاقتصادي بالنسبة لوظيفة التعليم الجامعي لجعلها قاصرة فقط على استيعاب المخرجات ضمن حسابات تخصصية معينة تخدم السوق واقتصاده كمشروع استثماري واقتصادي لذلك تتمثل أهم الصعوبات في :-

- وجود فجوات في الإحصاءات والمعلومات كالاحتياج للقوى العاملة بحسب المهن والتخصصات والنشاطات الاقتصادية ، وذلك لقلة التشريعات التي تنظم العلاقة بين الخطط الاقتصادية والخطط التعليمية وهذا الغياب يؤدي إلى خلل في هيكل التخصصات العلمية في التعليم الجامعي، من حيث إعداد القبول والتخصصات بالإضافة إلى أن قلة الإمكانات في الجامعات وضعف قدرتها الاستيعابية يمثل عائقاً أساسياً في العملية التعليمية.

1-4 تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات:-

- يقف العالم اليوم أمام عصر جديد عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعولمة بإنجازاته العلمية المتطورة والمتقدمة. منذ أعوام قليلة بدأ التيقن بأن العولمة أصبحت قضية محورية في مجتمع التعليم المعاصر وأنها ستفرض على مؤسسات التعليم العالي والجامعات بخاصة تحديات ضخمة ومتنوعة [1]، وبالتالي يجب على الجامعات اليمنية أن تخطط وتهيئ مؤسساتها لهذا العصر من خلال إعادة النظر في مؤسسات التعليم والبحث العلمي، وعند تقييم واقع الجامعات اليمنية، نجد أنها لا تمتلك القدر المطلوب من المباني والأجهزة والتقنيات، كما أن بعضها لا يتوفر لديها الحد الأدنى من ذلك ، كما أن ضعف وتدني مستوى مناهجها وفلسفتها لا يؤهلها حالياً للمنافسة فيما إذا أرادت أن تنافس في ظل المتغيرات الحديثة في القرن الحادي والعشرين.

- أمام هذه التحديات ما هي واجبات المسئولين في التعليم الجامعي في اليمن من أجل رسم السياسات التي تؤدي لملاءمة الأنظمة التعليمية في الجامعات للظروف الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا، والمسايرة للتطورات العالمية في عصر تقنية المعلومات والعولمة من أجل خلق مخرجات تتناسب وهذه الظروف الحياتية الجديدة وتشارك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزود سوق العمل بأيادٍ عاملة ومتخصصة ماهرة، وتعمل على خلق مجتمع المعرفة.

- إن رسم خطط واستراتيجيات جديدة للتعليم الجامعي في اليمن تعتبر مهمة وطنية ينبغي أن يتبناها مخططو وقيادات التعليم الجامعي والمؤسسات المعنية في الدولة في إطار منهجية سليمة وواضحة وتفكير تجديدي وإصلاحي يقوم على حقيقة رئيسية وهي أن التعليم الجامعي في اليمن ينبغي أن يخرج من إطاره وبنيته التقليدية القائمة، وتساهم الحكومة والقطاع الخاص في ذلك تحت إشراف الدولة مباشرة، من أجل تحسين نوعية التعليم الجامعي ومخرجاته كأساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعداد المواطن ذي المدارك الواسعة القادر على الإبداع، والتأكيد على مسئولية الدولة في دعم التعليم الجامعي وفتح فرص وخيارات القبول فيه حتى لا يتحول التعليم الجامعي إلى تعليم خاص للقادرين مالياً فقط وحرمان الأغلبية منه، وهو ما يتنافى مع مبدأ ديمقراطية التعليم والعدالة الاجتماعية ويؤدي بالتالي إلى آثار اجتماعية ومخاطر تهدد النسيج

(1) انظر د/ محيا زيتون ، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق ، ص 239– 240.

والأمن الاجتماعي واعتبار التعليم أداة للتنمية البشرية ورفع مستوى المعيشة لأبناء الوطن.

2- **البنية المؤسسية للتعليم الجامعي في اليمن:-**

أنشئت وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في اليمن عام 1990م وأنيط بها مسئولية الإشراف على الجامعات والتنسيق معها، ثم عادت مرة أخرى عام 2001م بعد أن ألغيت عام 1994م لتتولى مجدداً الإشراف على الجامعات الحكومية والأهلية وبالنسبة للبنية المؤسسية للتعليم الجامعي في اليمن فيأتي المجلس الأعلى للجامعات في أعلى الهرم ويرأسه رئيس مجلس الوزراء ، ويضم في عضويته ثمانية وزراء آخرين، حيث يشغل وزير التعليم العالي نائب رئيس المجلس، بالإضافة إلى رؤساء الجامعات الحكومية وممثلٍ عن الجامعات الخاصة، وممثلٍ عن القطاع الخاص وثلاث شخصيات أكاديمية.

2-1 **الجامعات الحكومية:**

- لا تزال الجامعات اليمنية في مراحلها الأولى، كونها حديثة النشأة مقارنة ببقية الجامعات على المستوى العربي والعالمي وقياساً بالمعايير الدولية، ففي عام 1970م تم تأسيس جامعة صنعاء وجامعة وعدن، ومنذ ذلك الوقت شهدت الجامعتان توسعاً بهدف تغطية احتياجات التنمية، وفي عقد التسعينات من القرن العشرين تم التوسع في إنشاء الجامعات الحكومية الإقليمية، حتى بلغ عددها (8) جامعات حكومية. (انظر الملحق (1) جدول رقم (1))

- لقد مثلت نشأة الجامعات اليمنية الحكومية، على غرار الجامعات العربية كنسخ حي من مؤسساتها ونتيجة لكون الجامعات اليمنية حديثة النشأة (حيث أن أغلبها أنشئت في النصف الثاني من عقد التسعينات القرن الماضي)، نتيجة لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ولذا فإنها ستستغرق وقتاً لكي تترسخ بنيتها المؤسسية وتتطور ويتحسن دورها العلمي والمعرفي خاصة في مجال البحث العلمي وتخريج الكوادر النوعية عالية التأهيل التي تتناسب مع إحتياجات سوق العمل وتتماشى مع التطورات التقنية والتكنولوجيا المعاصرة.

- حققت اليمن توسعاً كبيراً في مؤسسات التعليم الجامعي من خلال عقد تسعينات القرن العشرين ، فالتعليم الجامعي في اليمن حديث العهد فقد كان عدد الجامعات حتى عام 1990م جامعتين فقط، تضمان (21) كلية، ثم بدأ النمو السريع في عدد المؤسسات على مدى عقد التسعينات[1].

تدار الجامعات الحكومية من خلال مجالس الجامعات ورؤساء الجامعات وثلاثة نواب فأقل لرئيس الجامعة وأمين عام الجامعة، ويوجد علاوة على ذلك ثلاثة مجالس لشؤون الطلاب والدراسات العليا والبحوث العلمية وشئون المكتبات. كما أن مجلس الجامعة يضم في عضويته رئيس الجامعة ونوابه وثلاثة أساتذة متفرغين حيث يقوم بالإضافة إلى وظائفه الإدارية بوضع السياسة العامة للجامعة مثل قبول الطلبة، المناهج، التعيينات الأكاديمية برامج الترقية وتحديد احتياجات الجامعة من المختبرات والمكتبات وإقرار الميزانية، فضلاً عن ذلك يحق للمجلس أن ينشئ كليات جديدة ويضع خطط التوسع وبرامج التعاون الفني والعلمي بين الجامعات، وذلك بعد العودة إلى وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات ومع أن تعيين رؤساء الجامعات يصدر بقرار جمهوري، إلا أن القانون يحدد الإجراءات التي بموجبها يقوم رئيس الجامعة بتأدية مهامه استناداً للقرار الجمهوري، كما تدار كل كلية بواسطة مجلس الكلية الذي يرأسه العميد، والمكون من نوابه ورؤساء الأقسام الأكاديمية، ويهتم هذا المجلس بوضع السياسة الداخلية للكلية وبما يتوافق مع السياسة العامة للجامعة، في مجالات المناهج وقبول الطلبة والإشراف على البرامج الأكاديمية وترشيح أعضاء هيئة التدريس الجدد والتنسيق في مجالات الأبحاث وبرامج الدراسات العليا.

(1) انظر مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية – 2005م صادر عن المجلس الاعلى ، لتخطيط التعليم .

إن صدور القانون الخاص بالجامعات هدف إلى أن تقوم كل جامعة باتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارة الجامعة ضمن الهيكل التنظيمي لها، إلا أن الجامعات تفتقر إلى الشفافية في الأمور المالية والإدارية، وذلك بحكم طبيعة الإدارة غير القادرة والمنظمة في عملها وبيئة عمل غير محفزة وفي الواقع يساور الأكاديميين القلق من جراء تدهور الوضع الأكاديمي وما آلت إليه الجامعات من تهميش الأكاديميين، وتدني مستوى التعليم والإمكانيات الشحيحة والتعيينات غير القانونية والتجاوزات الكثيرة وشحة الموارد والمحاباة والفساد المالي والإداري بأوجهه المختلفة وغير ذلك.

3-1 **التعليم الجامعي الأهلي:**

توسعت الجامعات الأهلية ابتدءاً من عام 1991م بتأسيس جامعة الإيمان وفي عام 1994م تم تأسيس جامعتين أهليتين هما (جامعة العلوم والتكنولوجيا والجامعة اليمنية) وفي عام 1995م تم تأسيس ثلاث من الجامعات الخاصة الجديدة هي (جامعة سبأ والوطنية والتطبيقية) وفي عام 1996م تم تأسيس (جامعة أروى) وفي عام 2001 تم (تأسيس جامعة الأندلس ثم جامعة المستقبل والأحقاف وجامعة العلوم التطبيقية، وجامعة العلوم الحديثة) وغيرها.

توجد بهذه الجامعات أكثر من (52) كلية، ويأتي إنشاء هذه الجامعات بعد تطبيق الحكومة اليمنية برنامج الإصلاح الاقتصادي (برامج التكيف الهيكلي) لتعزز التوجه نحو اقتصاد السوق كخيار استراتيجي للتنمية والتغيير الاجتماعي، حيث ظهرت قوى ضاغطة لأن يكون لبعض الجمعيات والقطاع الخاص (رجال الأعمال) وبعض الأفراد دورهم في إنشاء وتمويل إدارة مؤسسات التعليم العالي،لذلك تم إنشاء الجامعات الأهلية.

- ارتبطت مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي بمصالح اجتماعية معينة، وتميزت بحافز الربح، وتتركز الجامعات الأهلية في العاصمة صنعاء، باستثناء جامعتين (الأحقاف بحضرموت والجامعة الوطنية بتعز) ويعود ذلك إلى سوء التخطيط للتعليم الجامعي.

تعتمد الجامعات الأهلية على الأكاديميين في الجامعات الحكومية في مجال التدريس والإدارة بل إن بعض الجامعات الأهلية أنشئت ومولت من قبل بعض الأساتذة العاملين في الجامعات الحكومية، وفي ظل غياب قانون ينظم التعليم الجامعي الأهلي إلى معايير وشروط إنشاء وتشغيل الجامعات الأهلية تظل نظم وتسيير نشاط الجامعات غير واضحة علماً بأن من يلتحق بالتعليم الجامعي الأهلي بشكل عام هم من أبناء اليمنيين المهاجرين، ومن أبناء الميسورين، ومن أبناء الجالية الوافدة من غير اليمنيين.

إن الجامعات اليمنية الأهلية، رغم قصر فترة تأسيسها التي لا تتجاوز العشر سنوات، إلا أنها كانت تمنح الدرجات العلمية مثل الماجستير والدبلوم والدكتوراه علماً بأن هذه البرامج تحتاج إلى موارد مالية وفنية وتجهيزات مختبريه وكادر تعليمي مميز[1]

وهذا ما حدى بوزارة التعليم العالي إلى إغلاق هذه البرامج في الجامعات الأهلية في الفترة الأخيرة إن التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية، يعزى إلى التحول في إستراتيجية التنمية وإلى ضيق الحكومات لتحمّل أعباء ومسئوليات التعليم العالي ورغبتها في التخفيف منه، لتسفر في خلال أعوام قليلة إلى نمو غير مسبوق في عدد الجامعات الخاصة[2] لقد بدأت اليمن بالتوسع في تأمين خدمات التعليم الجامعي بإنشاء عدد من الجامعات الحكومية تحولت خلال النصف الثاني من التسعينات القرن الماضي إلى إنشاء جامعات أهلية، ففي غضون أعوام قليلة أصبح في اليمن أكثر من (15) جامعة أهلية. (انظر الملحق (1) جدول رقم (2، 3))

(1) تنظر التقرير النهائي لتقييم الجامعات الاهلية بامانة العاصمة2005م .
(2) انظر د/ محيا زيتون ، التعليم في الوطن العربي ، ص 383 .

3- **سياسة القبول:**

3-1 **سياسة القبول في التعليم الجامعي الحكومي:**

اعتمدت سياسة القبول في التعليم الجامعي الحكومي منذ نشأة جامعتي صنعاء وعدن، على سياسة الباب المفتوح، حيث يترك للطالب حرية اختيار الكلية التي يرغب الالتحاق بها ، وهذا يعني قبول توزيع الطلبة دون الرجوع إلى سياسات وخطط التنمية، ونتيجة لذلك ارتفع عدد الملتحقين بالكليات الإنسانية وانخفض عدد الملتحقين بالكليات التطبيقية، نظراً لشروط الالتحاق بالكليات التطبيقية وصعوبتها وشحة الإمكانات المادية لأغلب الطلبة، ومنذ عام 2001م بناءاً على قانون الجامعات رقم (18) لسنة 1995م الذي أسند للمجلس الأعلى للجامعات مهمة رسم سياسة القبول وتنسيق التعليم الجامعي والعمل على توجيهه بما يتفق وحاجة التنمية، وكذا رسم السياسة العامة للجامعات بما يحقق رفع مستوى التعليم بناءً على تلك السياسات التي نص عليها قانون الجامعات، حدد المجلس الأعلى للجامعات إجراءات القبول كالآتي:-

- **الاعتماد على الطاقة الاستيعابية لكل جامعة.**
- **اشتراط القبول في الجامعات اليمنية الحكومية الحصول على نسبة (70%) في امتحانات الثانوية العامة.**
- **اشترط القبول في كلية الطب والأسنان والصيدلة حصول الطالب على نسبة (85%) في الشهادة الثانوية، إضافة إلى اجتياز امتحانات القبول، وكذلك اشتراط القبول في بعض التخصصات لامتحان القبول (كاللغات مثلاً).**

ولكن القصور في هذه السياسات أنها لم تبنى على أساس مؤشرات لاحتياجات التنمية أو الالتزام باحتياجات سوق العمل عند تحديد أعداد الطلبة المقبولين .

إن إجمالي عدد الطلبة بالكليات النظرية يفوق كثيراً عدد الطلبة بالكليات التطبيقية. - انظر الملحق رقم (1) جدول رقم (4) يبين عدد الطلبة المقبولين للعام 2004-2005م[1]

3-2 **سياسية القبول في التعليم الجامعي الأهلي:**

على الرغم من المبررات التي تم الاستناد إليها لإنشاء التعليم الجامعي الأهلي فإننا نلاحظ أن نسب القبول المطلوبة للالتحاق في الجامعات الأهلية سجلت نسباً متدنية مقارنة بالجامعات الحكومية، إلى جانب أن هذه الجامعات الأهلية تركز همها الرئيسي في قبول أكبر عدد ممكن من الطلبة في مختلف التخصصات بصرف النظر عن المعدل أو سنة الحصول على الشهادة (الثانوية العامة) أو مكانها. كل هذا يتم في غياب الدور الإشرافي للمجلس الأعلى للجامعات، وانعدام دوره الرقابي، نظراً لعدم وجود آلية لمراقبة عملية القبول وكيفية سير الدراسة في الجامعات الأهلية وفي السنوات الأخيرة نجد أن هناك نوعاً من الإشراف وتحديد لسياسة القبول في الجامعات الأهلية .

إن أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الأهلية ضئيل بالنسبة لعدد خريجي التعليم ما قبل الجامعي، ويعود ذلك إلى غياب أغلب التخصصات التطبيقية والتي تقتضي تجهيزات ومعامل وبنية تحتية مكلفة، حيث بلغت نسبة القبول في الجامعات الأهلية حوالي (15%) من إجمالي القبول في الجامعات الأهلية إلا أن سياسة القبول تعد مرنة مقارنة بالجامعات الحكومية. (أنظر الملحق (1) جدول رقم (5))

(1) انظر مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية - 2005م صادر عن المجلس الاعلى ، لتخطيط التعليم .

4- تطور خريجي الجامعات :

4-1 الجامعات الحكومية :

تشير البيانات الخاصة بتطوير خريجي الجامعات إلى تزايد أعداده فيما بين الأعوام 2001/2000م – 2002-2001م ثم بدأ في التناقص حتى وصل عدد الخريجين عام 2003/2002م على مستوى جامعات الجمهورية اليمنية (19440) طالب وطالبة تتوزع على الجامعات المختلفة بحيث تحوز جامعة صنعاء على أكبر عدد من الخريجين(6668) طالب تليها جامعة عدن (4452) طالب ثم جامعة تعز (3501) طالب .

وتوضح البيانات ارتفاع نسب خريجي الكليات الإنسانية بشكل واضح عن خريجي الكليات التطبيقية ، وأن هذه النسب في تزايد مستمر مما يثير التساؤل هل سوق العمل في حاجة لمثل هذا التزايد المستمر؟ وهل المشكلة تكمن في زيادة أعداد خريجي الكليات الإنسانية أم في نوعية المخرجات من هذه الجامعات كما يوضح الملحق (1) جدول (8، 9) أعداد الخريجين لعام 2004-2005م من حيث التخصصات الإنسانية والتخصصات التطبيقية في الجامعات الحكومية.

4-2 الجامعات الأهلية :

يمثل خريجو (جامعة العلوم والتكنولوجيا) النسبة الأكبر من بين الجامعات الخاصة وبنسبة تصل إلى (38.2%) من إجمالي خريجي هذه الجامعات ، كما أن نسبة الخريجين من التخصصات الإنسانية أكبر منها في التخصصات التطبيقية ، مما يدلل على أن التعليم الأهلي يكرر نفس الاختلالات التي يعاني منها التعليم الحكومي، بل أنه يمثل نسخة مطابقة للتعليم الجامعي الحكومي، (انظر الملحق (1) جدول رقم (10) ، (11))

5- أعضاء هيئة التدريس ومساعدوهم بالجامعات اليمنية :

تشكل هيئة التدريس ومساعدوهم العمود الفقري للحياة التعليمية بالجامعات ، كما أن قيمة أي جامعة مرهونة بهيئة التدريس فيها وبكفاءتها العلمية التربوية التي تؤدي إلى قدرتها على تدريس وتعليم و تدريب وإعداد مخرجات جامعية كفوءة ومدربة ومتخصصة تساهم في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتغطي الاحتياجات اللازمة لسوق العمل ، كما أن لهيئة التدريس دوراً مهماً في تحقيق وظائف الجامعة المتعددة.

منذ إنشاء جامعتي (صنعاء وعدن) تم الاعتماد على هيئة تدريس من غير اليمنيين، لفترة لا بأس بها، إلى أن تم الإحلال للكادر الوطني بعد اعتماد سياسة تأهيل لهذا الكادر مع مرور الزمن، مما أدى إلى التناقص في عدد غير اليمنيين من عدد الهيئة التدريسية بالجامعات .

وعلى أية حال، فقد توسع ونما عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعتي صنعاء وعدن والجامعات الإقليمية الحديثة التي تم إنشاؤها (تعز ، الحديدة ، حضرموت ، إب ، ذمار ، عمران) وتزايدت أعدادهم بدرجة كبيرة بفضل تضافر عوامل عديدة منها، دعم الدولة والدول الصديقة والشقيقة، ودعم المنظمات الإقليمية والدولية ، وقد بلغ عدد هيئة التدريس ومساعديهم في عام 2001/2000(3834) عضو هيئة تدريس ما بين معيد ومدرس وأستاذ مساعد وأستاذ مشارك وأستاذ ، ثم ارتفع هذا العدد إلى (4417) عضو هيئة التدريس ، كما بلغ عدد هيئة التدريس من الوافدين (811) عضو هيئة تدريس وهيئة تدريس مساعدة في العام /2002 2003م، والمؤكد أن الاعتماد على أعضاء هيئة تدريس من غير اليمنيين سوف يستمر خلال السنوات القادمة كنتيجة طبيعية للتوسع في عدد الجامعات الحكومية الإقليمية الملحق (1) جدول (12) يبين تزايد عدد أعضاء هيئة التدريس لعام(2004-2005م) حيث بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس (5160) عضواً.

إن التوسع في عملية الالتحاق بالتعليم الجامعي لم يقابل بتطوير وتحسين نوعية التعليم ومستواها، فمن خلال البيانات، تبين تزايد عدد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين، وتدني مستوى التعليم والمقررات والمناهج وغياب الكتب والمراجع وضعف المكتبات والمعدات والتجهيزات والمعامل ...الخ ، كما يلاحظ بأن العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة قد تزايد في الجامعات اليمنية بنسبة (15.2%) بين عام (2000و 2003)، كما ارتفعت نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث من (13.65%) عام 2000 إلى (15.85%) عام 2003م إلا أن الزيادة في عدد الطلبة الملتحقين كانت أكبر، حيث تقدر الزيادة للطلبة الملتحقين بحوالي(2.7%) ، نتيجة لذلك فإن متوسط نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس في الجامعات الحكومية قد أنخفض من (44.7%) بعام 2000 إلى(40.8%) عام 2003م، ولكن هذه النسبة تتفاوت من جامعة حكومية إلى أخرى فنجد أن نسبة الطلبة إلى عضو هيئة التدريس في جامعة تعز (97) طالب، بينما هي في ذمار (62) طالباً، وأن ارتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس تؤدي إلى ازدحام القاعات والمدرجات والذي بدوره يعمل على تدني نوعية التعليم وجودته كما يؤثر بالتالي على نوعية مخرجات التعليم الجامعي وضعفها وتأهيلها وفي المتوسط نجد أن لكل عضو هيئة تدريس عدد (59) طالباً وطالبة من هنا يتضح مقدار العبء التدريسي على هيئات التدريس بالجامعات كما أن هذا يعتبر مؤشراً ذا دلالة على مستوى التأهيل ونوعيته ومستوى كفايته وإنتاجيته.

لا توجد في الجامعات الحكومية أو الأهلية أنظمة ولوائح لتقييم ومراقبة أعضاء هيئة التدريس، فمن الملاحظ أن البعض من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (سواء كانوا يمنيين أو من الوافدين) يعملون في الجامعات الأهلية أو في مؤسسات اقتصادية واجتماعية مختلفة، بدون ترخيص أو معرفة من الجامعة التي يعملون فيها، كما أنهم يعملون ما بين (6-15) ساعة أسبوعياً للتدريس في الجامعات الأهلية، مما يؤثر سلباً على نوعية التعليم والكفاءة الداخلية في عملهم الأساسي في الجامعات الحكومية، وهذا ما يدلل على قصور وغياب الأنظمة واللوائح المنظمة لذلك ، أو عدم المبالاة بها إن وجدت، ولذلك فإن عملية التقييم لعضو هيئة التدريس تعتبر مسألة بالغة الأهمية من أجل تطوير وتحسين نوعية التعليم والأداء وضمان جودته.

6- **البنية التحتية والمناهج والمقررات الدراسية في الجامعات:**

إعتمد النظام التعليمي في الجامعات اليمنية على الأسلوب النمطي التقليدي، من خلال التلقين والحفظ في توصيل المادة التعليمية إلى الطلبة، كما أن المناهج التعليمية الحالية والمقررات الدراسية القائمة قديمة لا تتماشى مع التطورات المعاصرة، كما أن الملاحظ أن أداء الجامعات لوظيفتها في العملية التعليمية يقتصر على أداءات شكلية، فالمناهج عتيقة وجامدة ولا زال الاعتماد على الملازم نتيجة لنقص وغياب للكتب، والمراجع العلمية ونقص للوسائل التعليمية، والمعامل والمواد المختبرية وغيرها من الوسائل التعليمية المهمة لإنجاح العملية التعليمية، وفي تقديم المعلومات والمعارف الجديدة.

إن مهمة الجامعات الأساسية تطوير الفكر والبحث لتتماشى مع التطورات العلمية والتقنية المعاصرة، إلا أن واقع الحال في الجامعات اليمنية يؤكد عكس ذلك، فيتم التركيز على الجوانب النظرية بدلاً من المهارات التطبيقية والعملية، وهو ما يؤدي إلى ضعف التحصيل العلمي والمعرفي للطلبة في مجال تخصصهم، كما يعكس الاختلال بين الكليات الإنسانية والتطبيقية، في ظل قلة أو غياب الأنشطة العلمية المصاحبة داخل المحاضرات أو خارجها، وانعدام التدريب العملي في كثير من الأحيان، يجعل التدريس الجامعي عاجزاً عن إكساب طلبته المهارات والقدرات والتخصصات والمهن التي تحتاجها التنمية وسوق العمل. ومما يزيد الوضع صعوبة عدم تمكن خريجي الجامعات خلال فترة الدراسة من الحصول على فرص لتطبيق ما درسوه في الحياة العملية وربطها بموضوع دراستهم.

إن المواد والوسائل التعليمية والمعدات، تكاد تكون محدودة، كما أنها تستخدم الوسائل التقليدية ((عدم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في علم المكتبات)) وتوفر المعلومات الكاملة وبشكل سريع سواء

عبر الانترنت أو أي وسائل أخرى. كما أن غياب الوسائل التعليمية الحديثة من الحاسوب، وتبادل المعلومات عبر شبكة الانترنت وعدم استخدام الأنظمة التعليمية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات،والاتصالات أدى إلى تدني كفاءة الجامعات وقلة إنتاجها المعرفي وضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي و غير ذلك.

إن الاستفادة من الطرق والوسائل الحديثة في المناهج التعليمية سوف تنعكس على نوعية التحصيل العلمي والفكري للطلبة في الجامعات اليمنية و سوف تؤدي إلى تحسين نوعية المخرجات الجامعية وقدرتها على المنافسة في سوق العمل المفتوح خارج النطاق الجغرافي للوطن.

ثانياً : سوق العمل في اليمن وطبيعته*:

يبلغ عدد سكان اليمن حوالي (21) مليون نسمة ، على الرغم من الهبوط الملحوظ في معدل النمو السكاني من (3.7%) عام 1997م إلى (3.1%) عام 2004م، يبقى معدل النمو السكاني في اليمن من بين أعلى المعدلات في العالم(8)، الأمر الذي يؤدي إلى الطلب المتزايد على الخدمات الأساسية والمرافق الحكومية والإسكان وفرص العمل.. وغيرها.

إن الاقتصاد اليمني بسيط وصغير ولا يمكنه تحمل متطلبات العدد الكبير من السكان في البلد، فهو ينمو ببطء مقارنة بالنمو السكاني السريع، كما أنه غير متنوع للتخفيف من الأخطار الشاملة التي تنشأ عن التقلبات الاقتصادية، وكذلك البطالة العالية في صفوف الشباب وانحسار المخزون الاحتياطي من النفط، أن اليمن بحاجة بصورة عاجلة وملحة إلى تنمية مصادرها غير النفطية وإلى توليد فرص عمل إضافية لمواجهة النمو المتسارع في أعداد الأيدي العاملة من الشباب، من خلال تبنى سياسة اقتصادية جادة والعمل من أجل تحسين مناخ الاستثمار.. الخ.

1)التركيبة الاقتصادية:

تعتبر اليمن البلد الأقل من ناحية الدخل في المنطقة، بمستوى أسمى للدخل السنوي للفرد من إجمالي الناتج المحلي يبلغ أقل من (600) دولار أمريكي، وبالتالي فاليمن مصنفة في المرتبة (144) في التصنيف العالمي لمستويات الدخل في البلدان . وبحسب شروط تعادل القوة الشرائية مع الدخل الفعلي، فإن اليمن تحتل المرتبة(176) بحسب التصنيف الدولي، وهذا ما يرشح اليمن لتكون من أكثر الدول فقراً، على الرغم من الانخفاض في نسبة الفقر في العد الفردي من (40%) عام 1998م إلى (35%) عام 2006، إلا أن عدد الفقراء ما يزال على حالة حيث وصل إلى حوالي (سبعة ملايين) خلال هذه الفترة [2] ، بالإضافة إلى ما تواجه اليمن من زيادة ونمو سكاني عال.

يتسم الاقتصاد في اليمن ببساطته وصغره فيما يتعلق بمتطلبات الإنتاج كما أنه مثقل بمعوقات اقتصادية اجتماعية وهيكلية تعوقه عن:-

-امتصاص المعدلات المتزايدة من الأيادي العاملة المتوفرة بنسبة تصل إلى (3.3%) سنوياً، والتي تتطلب تقريباً ضعف هذه النسبة في النمو الاقتصادي غير النفطي لمنع معدلات البطالة من الارتفاع.

---

* ان انظمة المعلومات لسوق العمل في اليمن محدودة جدا ، فيما عدا بعض المسوحات المتقطعة و التي تعتبر غير قابلة للمقارنة فيما بينها في اغلب الاحيان (مسح القوي 1999 ، (الجهاز المركزي للاحصاء ، ميزانية الاسرة 1998م (الجهاز المركزي للاحصاء) ، مسح الطلب للقوى العاملة 2002م2003–م (وزارة الشؤن الاجتماعية) الناتج النهائي للتعداد العام للمساكن و السكان و المنشآت ،2004 ، الجهاز المركزي للاحصاء .

(1) انظر النتائج النهائية للتعداد العام للسكان و المساكن و المنشآت ديسمبر 2006م (الجهاز المركزي للاحصاء) ، وأنظر كذلك نتائج مسح الطلب للقوى العاملة2003م .

(2) انظر : تقرير (تقييم الفقر) ، البنك الدولي ، 2007م.

-تحقيق التوقعات المتعلقة بالتحصيل العلمي المتصاعد للباحثين عن وظائف (البطالة في صفوف خريجي الجامعات تصل (54%) مقارنة بالنسبة الكلية للبطالة والتي تصل إلى (16%) .

-خلق أوضاع تشجع على نمو اقتصادي متسارع تحت ريادة القطاع الخاص (معظم النمو الاقتصادي للسنوات الأخيرة ناجمة عن النشاط النفطي، بينما سجلت غالبية القطاعات الأخرى نمواً ضئيلاً نسبياً).

- تلبية متطلبات التمويل المتزايدة للتسريع في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية (التنمية الإنسانية).

-مواجهة العواقب الناجمة عن الانحسار في المخزون الاحتياطي للنفط والماء.

إن الاقتصاد في اليمن هو اقتصاد أيد عاملة فائضة، ويتميز بزيادة في وفرة الأيدي العاملة على نحو متصاعد نظراً للنمو السكاني السريع وبطء النمو الاقتصادي (تتزايد الوفرة في الأيدي العاملة بمعدل (3.3%) سنوياً، الأمر الذي يتطلب نسبة نمو اقتصادي غير نفطي مقابلة بحوالي (6-7 %) وفي الواقع، فإن نمو القطاع غير النفطي يصل إلى حد النصف من تلك النسب في السنوات الأخيرة.

إن مناخ الاستثمار ما يزال غير مشجع على تنمية القطاع الخاص، وما يزال الاقتصاد محكوماً بالمشاريع الصغيرة والتي بلغت نسبة إنشائها (4%) فقط سنوياً مقارنة بالبلدان الأخرى، وعلاوة على ذلك فإن معدل خلق فرص عمل في المنشآت الجديدة منخفض أيضاً 2.5 فرص عمل تتوفر فقط من كل (100) منشأة، باستثناء الوظائف التي يتم كسبها نتيجة للتوظيف الذاتي للمالكين والمدراء لقد انحسرت مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى(12.4 %)عام 2005م مقارنة بنسبة (17%) عام 2000م، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض بصورة أكثر تسارعاً، وتشير التقديرات إلى أن الانخفاض سيصل في العقد التالي إلى (6.5%) سنوياً من الإنتاج حتى الوصول إلى النضوب عام 2020م.

أما بالنسبة لقطاع صيد الأسماك فقد حقق نمواً لا بأس به، فكان معدل النمو في هذا القطاع الأعلى من بين جميع القطاعات الأخرى، حيث بلغ معدل النمو فيه (22.2%) وأكثر من ضعف مساهمته من إجمالي الناتج المحلي إلى(1.1%) عام 2005م، مقارنته بنسبة (0.5%) عام 2000م وقد تحقق هذا النمو القوي بسبب الدعم الحكومي المتزايد بالإضافة إلى الزيادة في الاستثمار المحلي والأجنبي في هذا القطاع، ويعتبر قطاع الثروة السمكية من أكثر القطاعات الواعدة في اليمن بما يحمله من إمكانات واعدة وفرص متنوعة وجيدة للاستثمار في صيد ومعالجة وتصدير الأسماك، فقد بلغ عدد العاملين في قطاع الثروة السمكية أكثر من(315.000) شخص عام 2004م.

زادت قضية الضعف في الحكم من حدة تأثيرات النمو الاقتصادي الضعيف، الأمر الذي يضع القيود على فعالية السياسات ويَعيق تنمية القطاع الخاص، في بيئة ضعيفة للحكم تضع صعوبة أمام الوصول إلى سياسات اقتصادية ناجحة.

ويؤثر النمو البطيء في القطاع غير النفطي وبيئة العمل المعقدة في القطاع الخاص، سلباً على النمو للطلب على الأيدي العاملة، وحتى أثناء الفترة 94-1999م والتي كانت فترة بالغة الذروة للنمو في اليمن بعد توحيد البلد، فقد نمت الأيدي العاملة بما يتجاوز إلى حد بعيد نسبة الطلب عليها أو فرص العمل المتاحة من الملاحظ أنه من غير الممكن توقع وجود وظائف جديدة في القطاع العام كونه ملئ بالعمالة الفائضة، وبالتالي، فإنه من المتوقع أن يوفر القطاع الخاص غير النفطي فرصاً للعمل فنجد أن استراتيجية المساعدة للبلد في البنك الدولي تحدد قطاعات الزراعة والثروة السمكية والخدمات، كمجالات قادرة على توليد فرص عمل إضافية[1] ، إن الحكومة اليمنية تهتم بالدور الذي يلعبه قطاع الثورة السمكية وأيضاً الزراعة، ولكنها ترى أن قطاعات التصنيع والسياحة والتشييد والتجارة وإعادة التصدير من القطاعات الواعدة

(1) البنك الدولي . استراتيجية المساعدة للبلد في اليمن للفترة من السنة المالية 2006 الى السنة المالية 2009م ، 20 يونيو 2006 . التخفيف من الفقر

أكثر في الاقتصاد اليمني وتسعى إلى تطويرها بشكل أكبر[1] ، ويمكن التأكيد هنا بأن المشاريع الصغيرة مهيمنة على تركيبة قطاع الإنتاج فأكثر من (91%) من الشركات صغيرة الحجم وهي تستخدم فقط أقل من (5) عمال[2]

2) طبيعة سوق العمل :

تشير المعلومات المختلفة حول سوق العمل إلى أن اليمن لديها اقتصاد موسوم بالعمالة الفائضة بسبب الإخفاق في توسيع الطلب على العمالة، بما يمكن من امتصاص الأيدي العاملة المتزايدة بشكل سريع، وأغلب المعلومات يتم الحصول عليها من المسوحات والاستطلاعات وعمليات العد والتعداد السكاني.

إن سوق العمل عموماً ليس معاقاً بنقص في المهارات الشاملة، ولا بسوء التوافق الحاد بين العرض والطلب، رغم وجود ظاهرة اختلال في التوازن، إلا أن غالبيتها تنحصر في نطاق صغير جداً، وتأثيرها ضئيل على المعدلات الهائلة للبطالة عبر كل مستويات التعليم بما فيه التعليم الجامعي ، كون الاقتصاد مازال بسيطاً لاستخدام المهارات العالية وامتصاص المخرجات المتزايدة من قطاع التعليم.

ارتفعت البطالة وما زالت في تزايد ويبدو أن فرص خفضها في المستقبل القريب غير واردة فيصل الوفر السنوي للأيدي العاملة إلى (200.000) يد عاملة تقريباً، وتميل العديد من الدراسات إلى التقدير بأنه من المحتمل جداً حدوث نقص في توليد فرص عمل جديدة بنحو (50.000) على الأقل، أو تعطل (25%) من الباحثين الجدد عن وظائف[3]، ويمكن التأكيد بأن لوائح التوظيف في القطاع العام والقطاع الخاص متماثلة، ولكن هذا الأمر يشير ضمناً في اقتصاد العمالة الفائضة، إلى أن لدى القطاع الخاص معايير أعلى بكثير مما يمكن لسوق العمل توفيره، كما أن توظيف المرأة لا يزيد كعنصر منتج من النمو الاقتصادي فحسب، بل سيتطلب الأمر بعض التغييرات خارج سوق العمل كالمجالات القانونية والاجتماعية.

إن تقديرات مسح القوى العاملة للعام 1999م تشير إلى أن عدد الذين في سن العمل من السكان يصل إلى (8.9) مليون شخص (من سن 15- فأعلى)، منهم (3.6) مليون كانوا ضمن القوى العاملة ، و(470.000) من العاطلين، وفي عام 2004م وصل عدد الأيدي العاملة في اليمن إلى (5.7) مليون شخص وهي في تزايد مستمر بنسبة (3.3) سنوياً، كما أشرنا سابقاً، تحقق النمو الاقتصادي الأخير بشكل أساسي نتيجة لعائدات النفط، في الوقت الذي أخفقت فيه القطاعات الأخرى في أدائها للوصول إلى الأهداف المحددة وللنمو فيها، فعلى المستوى الأكثر صغراً تبلغ نسبة المنشآت الجديدة التي يتم تأسيسها(4%) فقط، كما أن عدد فرص العمل في هذه المنشآت صغير أيضاً ((2.5) وظيفة لكل (100) منشأة).

وبالتالي فإن العبء لتوليد فرص عمل جديدة أكثر سنوياً سيقع على عاتق منشآت عاملة وتشير التوقعات إلى قدرتها على توليد (4) فرص عمل لكل 100 منشأة، وعلى الرغم من هذه التوقعات بزيادة الطلب على الأيدي العاملة إلا أن ذلك سيتم بنسبة لا تكفي لامتصاص الزيادة السنوية في أعداد الأيدي العاملة والتي تصل إلى (3.5%) من الأيادي العاملة، في حين يتزايد حجم الأيدي العاملة حالياً بنسبة (3.3%) سنوياً وتصل هذه الزيادة السنوية في وفرة الأيدي العاملة ما يساوي أربعة أضعاف التقديرات من الوظائف الجديدة في القطاع العام حتى عام 2010م.

ينبغي الإشارة إلى أنه في أفضل الظروف لا يمكن للتوظيف في مؤسسات القطاع الحكومي أن يخفض من

(1) الجمهورية اليمنية 2002م ورقة استراتيجية – الفقر ، 2003 – 2005م .

(2) ارتفع عدد المشاريع الصغيرة التي تستخدم 4–1 عمال من 210.0000 منشآة عام 1994م الى ما يقارب 400.000 منشآة عام 2004 ، وبحسب المسح الشامل للمساكن و المنشآت عام 2004م تشير الى انها تستخدم حوالي 1.2 مليون عامل .

(3) أنظر : نتائج مسح الطلب القوى العاملة، الصادر عن وزارة الشؤن الاجتماعية والعمل عام 2003م.

الفائض في عرض الأيدي العاملة سوى بنسبة(10%) فقط، كما أن عدد القوى العاملة في قطاع الصناعة حوالي (120.000) شخص بما يضاعف النمو من (4.7%) عام 2000 إلى (10%) وقد لا يستطيع قطاع الصناعة امتصاص أكثر من (6000) عامل إضافي سنوياً.

أن الوفرة في الأيدي العاملة قد تستمر في التزايد لتصل إلى أكثر من(200.000) يد عاملة في السنة الواحدة، في الوقت الذي يصل فيه الطلب على الأيدي العاملة إلى (50.000) يد عاملة سنوياً .

أن احتمالات قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل الصغيرة بما في ذلك القطاع العامقليلة حيث لا تصل قدرته المخطط لها على امتصاص القوى العاملة لفترة الخمس سنوات القادمة إلى ربع الزيادة في القوى العاملة لسنة واحدة، كما أنه لا يمكن اتباع أسلوب التوسع في التوظيف في القطاع العام كأحد الخيارات فقط لأجل امتصاص الأيدي العاملة بصور مؤقتة.

إن النفط المسيطر على الاقتصاد اليمني (كونه يولد (27%) من إجمالي الناتج المحلي) لا يستخدم سوى (21.000) فقط من الأيدي العاملة، وليس من المتوقع أن يعمل على خلق فرص عمل كثيرة لمواجهة النمو المتسارع في عدد الأيدي العاملة التي تزيد بمقدار (200.000) يد عاملة سنوياً تقريباً[1]، ولكونه قطاعاً تصنيعياً على مستوى عال جداً فإنه يتطلب عمالة ماهرة يتم استيرادها من الخارج في أغلب الأحيان.

إن نتائج سوق العمل مدعاة للقلق ، إذ ترتفع نسبة الأيدي العاملة سنوياً بنسبة (3.3%) إلا أن النمو الاقتصادي غير النفطي يضعف من خلال النتائج التي تشير إلى أن معدل البطالة قد تضاعف في السنوات العشر الأخيرة لتصل الآن إلى أكثر من (16%) من إجمالي الأيدي العاملة المتوفرة.[2]

ولهذا فإن هناك حقيقة بسيطة، هي أن الاقتصاد لا يولد فرص عمل كافية ولا حتى فرص عمل ضعيفة المستوى، ولهذا فإن اليمن تواجه تحدياً كبيراً في عملية تحسين الاقتصاد والتنمية بسبب انخفاض دخل الفرد ومحدودية الموارد والزيادة المتسارعة في عدد السكان وقلة فرص العمل.

وعليه، فيجب لتطوير سوق العمل، إيجاد حلول شاملة أكثر تنظيماً تشمل تطوير المصادر غير النفطية للنمو الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار للتشجيع على التطوير بشكل أكبر للقطاع الخاص وتحسين عملية الإعداد للأجيال القادمة.

ثالثاً: مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل في اليمن :

1- التعليم الجامعي وثقافة السوق:

التعليم الجامعي هو المصدر الرئيسي لرأس المال البشري في مجال البحث العلمي والتطوير التقني والمعرفي، ويمثل ركيزة أساسية لتقدم أي مجتمع من المجتمعات كما أنه يؤمن مخرجات مهنية وفنية وإدارية عالية المستوى ذات دور جوهري في قيادة حركة التنمية في المجتمع، بمعنى آخر إن التعليم الجامعي مصدر للعلم والمعرفة ووسيلة لتوفير المهارات العلمية والمهنية المطلوبة للمجتمع، وعلاوة على ذلك يكسب المتلقي الثقافة وسعة الأفق والقدرة على اكتساب قيم ورؤى جديدة لواقع مجتمعاتهم ومستقبلها، ويتفق الأغلبية أن للجامعات دوراً مهماً في المجتمع، كمراكز للنقد والتقويم ، فهي المؤسسات القادرة على الأخذ بالأفكار الجديدة وغير الزائفة، لقدراتها على تمهيد الطريق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية " . [1]

(1) انظر، مراجعة سيسة التنمية، البنك الدولي،2006م.

(2) انظر النتائج النهائية للتعداد العام للمساكن والمنشآت 2004م (الجهاز المركزي للإحصاء).

(3) أنظر د/ محيا زيتون : التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة 2005م ص 21 .

في ظروف العالم المعاصر، عصر العولمة وثقافة السوق، تبرز الحاجة حالياً إلى دراسة واقع التعليم الجامعي لارتباطه القوي بهذه المتغيرات، إضافة إلى وجهات النظر المتعددة حول مكانة التعليم الجامعي وطبيعته وعائده الاجتماعي ." إن للعولمة تأثيراتها الواضحة على التعليم الجامعي وتعد التحولات الرأسمالية وهيمنة ثقافة السوق مكوناً جوهرياً للعولمة، ولهذه التحولات أبعادها ممثلة بضعف الحالة الاقتصادية والسياسية وسعى النظام العالمي الجديد إلى فرض نمط اقتصادي موحد على دول العالم، ودمج اقتصاديات البلدان العربية في الاقتصاد العالمي بصرف النظر عن موقعها ومدى هامشيتها.. هذا الاندماج يشكل خطراً محدقاً لأغلبية البلدان العربيةو النامية ويهدد اقتصاداتها الضعيفة أصلاً بمزيد من الضعف والتهميش " . (1)

إن واقع التعليم الجامعي يشير إلى تدنيه وضعفه بما لا يتناسب وتطلعات المجتمع للنهوض بالعلوم والمعارف والتقنية وتطوير المؤسسات التعليمية الجامعية حتى تتمكن من توفير المتطلبات الأساسية للتقدم والنهوض ، ويُعزى ذلك إلى العديد من الأسباب التي سبق الإشارة إلى أهمها فعلى سبيل المثال فالطلبة يدرسون بشكل غير ملائم وبما لا يتناسب وعدد الكادر التعليمي إلى عدد الطلبة مما يؤدي إلى مستوى تربوي وأكاديمي متدنٍ ومخرجات ضعيفة وعدم ملاءمة المباني والتجهيزات العلمية وهدر الموارد المالية والتزايد الكبير لطلبة التَعليم الجامعي في التخصصات الإنسانية مقابل الانخفاض في التخصصات التطبيقية رغم أن ذلك لا يعني الاستهانة والتقليل من شأن وأهمية التخصصات الإنسانية ،وأهميتها العلمية، ومساهمتها في تقدم المجتمعات وتطورها، بل ان الحديث حول التوسع في التخصصات الإنسانية بشكل مبالغ فيه، بعيداً عن هدف خدمة التنمية ومتطلباتها، هذا التوسع تم مع البقاء للإمكانيات المتاحة من أعضاء هيئة تدريس ومكتبات علمية وتجهيزات ومعامل وغيرها، دون أي تغيير يذكر وتكرر التخصصات وعدم التنوع في إطار الجامعات الحكومية أو الأهلية حديثة النشأة مثلاً، وعدم اختيار القيادات الأكاديمية الكفؤة وبحسب معايير علمية وموضوعية، وكما تشير الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية إلى " أن نظام التعليم العالي في اليمن في أمس الحاجة إلى التحديث والتطوير والتحسين المستمر لاسيما وأنه يعاني من نقاط ضعف عديدة، مما يؤثر سلباً على المستوى العلمي والتربوي في التعليم العالي وجودة مخرجاته، اختلال التوازن بين عدد أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلبة.. نقص المباني والتجهيزات وعدم ملاءمتها لمتطلبات العملية التعليمية في القرن الواحد والعشرين .

ومن أهم العوامل التي أدت إلى ضعف قدرة الجامعات في استخدام مواردها استخداماً جيداً وما نجم عن ذلك من ترد في مستوى المخرجات التعليمية هو ضعف القدرة المؤسسية للجامعات، ونمط الإدارة المركزي الذي تنتهجه وزارة المالية في تحديد المخصصات المالية وكيفية إنفاقها " (2)

بدأت ثقافة السوق في الانتشار عالمياً في عصر العولمة، في مجالات الحياة المختلفة ، وفي عقد التسعينات من القرن العشرين غزت هذه الثقافة مجال التعليم في البلدان العربية، واليمن واحدة منها، وبرزت هذه الثقافة (ثقافة السوق) وأصبحت ذات ملامح واضحة في مجال التعليم الجامعي، وهو ما يمكننا ملامسته في إنشاء الجامعات الأهلية وانتشارها بوتيرة سريعة، حيث أصبحت أكثر عدداً من الجامعات الحكومية، ففي اليمن حالياً (8) جامعات حكومية وأكثر من (15) جامعة أهلية وفي زمن قصير، حيث أن أقدم جامعة أهلية أنشئت عام 1994م أي أن الحكومة رأت ضرورة مساهمة القطاع الخاص في العملية التعليمية حتى تتخلى من أعباء الاستثمار والإنفاق على مؤسسات التعليم الجامعي.

لقد امتد تأثير ثقافة السوق على التعليم الجامعي الحكومي من خلال أشكال متعددة، كفرض الرسوم

(1) أنظر د/ محيا زيتون : مرجع سابق ، ص 25 .

(2)أنظر : الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية (2010–2006م) .

الدراسية، نظام التعليم بالنفقة الخاصة والتعليم الموازي ، والتعليم عن بعد، ودخول خدمات التعليم الجامعي الأجنبي (غير اليمني) كالجامعة اللبنانية، ولكن هل تأثير ثقافة السوق على التعليم الجامعي هيأت إلى تحسين وتحديث وتطوير العملية التعليمية وجودتها ونوعيتها؟

إن واقع الأمر يشير إلى أن الجامعات الأهلية التي أنشئت وبشكل سريع، ما هي إلا مؤسسات تتوخى الربح، كما أن إمكانياتها محدودة ولا تزال تعتمد على الكادر التعليمي في الجامعات الحكومية، خصوصاً الكادر التعليمي من جامعة صنعاء، وعدن.(1)

إن الجامعات الأهلية تعمل على خلق التفاوت الاجتماعي، فالالتحاق بهذه الجامعات لا يتم إلا لأبناء من لديهم دخول مرتفعة أو أثرياء، وتحرم شريحة كبيرة من هذه الميزة لعدم قدرتها على الإنفاق على التعليم الجامعي الأهلي وهذا سيؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي في مجتمع يتسم بمستوى دخل منخفض للفرد والتفاوت في توزيعه.

إن المهمة الرئيسية أمام راسمي السياسات التعليمية في اليمن تكمن في تحسين وتطوير التعليم الجامعي وجودته من أولويات أهدافهم وإيجاد الحلول الموضوعية والعلمية والواقعية، التي تتناسب مع ظروف البلد المختلفة في القضاء على المسببات والعوامل الحقيقية المؤثرة في ضعف التعليم الجامعي.

إن تزايد أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي ظاهرة طبيعية تتناسب مع زيادة ونمو عدد السكان، ولا تتعارض قضية جودة التعليم ونوعيته مع التوسع في التعليم الجامعي ونموه، بعيداً عن سياسة تقييد الالتحاق بالتعليم الجامعي والذي يؤدي إلى إقصاء شريحة اجتماعية كبيرة من الالتحاق به، فلا يوجد أية تناقض بين جودة التعليم والعدالة والتوسع في الالتحاق ولكن من خلال سياسة الاختيار والتمييز والتخطيط الجيد وتفعيل المعايير، وإعادة النظر و التقييم للتعليم ما قبل الجامعي والحد من الهدر للموارد المالية، وتطوير المناهج وأساليب التعليم الحديثة والمتطورة المواكبة للقرن الواحد والعشرين، كل ذلك سينهض بالتعليم الجامعي، وسينعكس ذلك على مخرجاته، ونوعياتها وكفاءتها باعتبار أن التعليم الجامعي يقوم بوظيفة اجتماعية وثقافية واقتصادية، ويقدم خدمة عامة تختلف جذرياً عن المؤسسات التجارية.

2- سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي:

سبق الإشارة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية في اليمن بالإضافة إلى عدم تنوع هياكل الإنتاج، وتراجع الأهمية النسبية للتصنيع، وعدم الاهتمام ببناء القدرات التقنية الذاتية وإقامة مجتمع المعرفة، كما أن سوق العمل القائم في اليمن لا يتطلب تمتع شاغل وظائفه درجة معرفية معينة، فهو لا يتطلب المهارات العالية والتعليم الجامعي المتميز . بمعنى آخر إن فرص سوق العمل غالباً ليست ذات إنتاجية متخصصة، بل هي عبارة عن نشاطات تجارية أو خدمية ، فعلى سبيل المثال وبحسب تقرير نتائج مسح الطلب للقوى العاملة، تبين أن قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الأسرية يمثل أكبر القطاعات التي يتوقع أن تساهم في توفير فرص العمل، حيث يقدر صافي الطلب للوظائف (41.2%) من مجموع صافي الطلب الكلي، ويقدر صافي الطلب في قطاع الصناعات التحويلية الناتجة عن زيادة الوظائف إلى(20.9%)، ويحتل بذلك المرتبة الثانية، ويليه الصحة والعمل الاجتماعي(10.5%) ، وأنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية (8.4%) وذلك خلال الفترة 2004-2006م.(2)

إستمر تزايد العرض على الطلب للقوى العاملة في السنوات القليلة الماضية في اليمن وقد يزداد هذا الوضع خطورة في المستقبل المنظور، ما لم تحدث تغيرات ملحوظة في سوق العمل اليمني، فيتوقع تزايد النمو من

(1)أنظر : تقرير التقييم النهائي للجامعات الاهلية بأمانة العاصمة .

(2) أنظر : نتائج مسح الطلب للقوى العاملة في قطاع المنشآت لعام 2003م ، وزارة الشؤن الاجتماعية و العمل" برنامج نظام معلومات سوق العمل "

حيث عدد الأفراد في سن العمل بنسبة عالية تصل إلى (3.8) كل عام.

وتشير التقديرات إلى تزايد العرض الإضافي من القوى العاملة، يصل إلى حد يقارب(900.000) عام 2006م ، بنسبة بطالة قدرها (17.1%) بين السكان بشكل عام ونسبة (34%) بين الشباب، وبحسب تقرير المسح يتطلب توفير ما لا يقل عن (22) ألف وظيفة جديدة في السنة للعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى(188 ألف) وظيفة لمواجهة الزيادة السنوية للعرض الإضافي من القوى العاملة.كما أن نسبة تشغيل الإناث تقل عن نسبة تشغيل الذكور ، وتشير نتائج المسح إلى أفضلية تشغيل الذكور لتلبية احتياجاتها من العمالة خلال الأعوام 2004-2006م فنسبة(85.1%) من المنشآت تعطي الأفضلية للذكور ونسبة(4.5%) للإناث، بينما (10.4%) لا تفرق بين الجنسين.

كما يشير " تقرير المسح" إلى أن كثيراً من المنشآت أفادت بشكل عام إلى عدم توفر العمالة الماهرة أو نقص في الخبرة أو ضعف تدريب المرشحين لشغل الوظائف، وهذه المهارات تتمثل في القيادة والإدارة بنسبة (36.4%) ، وعدم إجادة لغة أجنبية (23.9%) عدم المعرفة باستخدام الكمبيوتر (17.6%) والافتقار إلى الاستخدام السليم للمعدات (15.2%) وبحسب تقرير نتائج المسح لطلب القوى العاملة يتضح أن فرص التوظيف في المنشآت الحالية لا يتوقع أن يكون مؤشراً رئيسياً لخلق (188 ألف) وظيفة جديدة سنوياً مطلوبة لمواكبة صافي النمو السكاني السنوي للقوى العاملة ،وهو ما يعطي مؤشراً بأن مشكلة الاستخدام في اليمن معتمدة على النمو في عدد الوظائف من خلال المنشآت الحالية، بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل للتوظيف من خلال مشاريع مدرة للدخل على نطاق واسع.والحاجة إلى توسيع وتعزيز برامج التدريب المهني والتعليم التخصص الجامعي وتطور المهارات الإدارية.

كما أن رضى أصحاب العمل على مخرجات التعليم الجامعي، بحسب نتائج المسح تبين أن نسبة (87.5%) من المنشآت راضية على مستوى الخريجين، بينما (12.5%) من المنشآت غير راضية، وترى أن أوجه القصور يتضح في نقص المهارات والمعرفة النظرية ونقص في التقنية الحديثة، بمعنى آخر عدم الاستجابة للتطورات العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى مهارات اللغات الأجنبية وبحسب نتائج المسح نجد أن نسبة (87.25) من خريجي الجامعات واجهت صعوبات تراوحت بين اللغة الأجنبية وتشغيل الأدوات والمعدات وصعوبة تشغيل الحاسوب الآلي والأعمال المحاسبية.[1]

إن عدداً من خريجي الجامعات لا يعملون في مجال الدراسة والاختصاص بحسب المؤهل نجد أن النسبة بلغت (18.4%) لحملة الشهادات الجامعية وبحسب التخصصات فنجد أن العلاقة قوية بين العمل والمؤهل والتخصص تنخفض (17.1%) في العلوم التطبيقية لتصل إلى (58.3%) في العلوم الإنسانية إن هذه المؤشرات تؤكد على ضرورة توجه الجامعات نحو تطوير مناهجها بما يتواكب والتطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها سوق العمل خاصة و أنه أعطى أهمية لتدريس اللغات الأجنبية واستخدام الحاسوب ضمن مناهج التعليم الجامعي، وتقييم وتطوير المناهج الإنسانية والتطبيقية، من المهم الإشارة إلى أن ضعف الطلب للقوى العاملة وعلى وجه الخصوص مخرجات التعليم الجامعي، يعود في الأساس إلى ضعف سوق العمل وفرصه للتوظيف في القطاع الخاص وتشبع القطاع العام بالموظفين فيه فكما تشير الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي أن سبب بطالة مخرجات التعليم الجامعي تتعلق بعوامل العرض والطلب وأن مجرد تحسين النوعية والمحتوى لبرنامج التعليم الجامعي، قد لا يكون كافياً لحل مشكلة البطالة في صفوفهم، فالنمو الديموجرافي المتسارع من ناحية وغياب سياسات فعالة تخلق فرص عمل من ناحية أخرى يلعبان دورهما أيضاً [2]

إن معرفة المؤهلات المطلوبة لسد الشواغر الوظيفية المتوقع استحداثها في سوق العمل، من المؤشرات

(1) أنظر :نتائج مسح الطلب للقوى العاملة –2 العاملين الموهلين .

(2) أنظر : الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي . صادر عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي 2006م

الهامة لمؤسسات التعليم الجامعي والجهات ذات العلاقة لتنمية الموارد البشرية، وهذا ما يؤكد على أهمية أن تتعاون إدارة مؤسسات التعليم الجامعي والقطاعات الاقتصادية المختلفة في اليمن، لوضع آلية فعالة لرفع درجة التنسيق والشراكة بينها.

3- **البطالة بين مخرجات التعليم الجامعي:**

ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي إلى الضعف في الفترة بين العامين الدراسيين 1997/96- 2004/2005م، وكان معدل الالتحاق للفتيات أكبر من ذلك، حيث ارتفع المعدل إلى (286%) مقابل (171%) على التوالي، وبلغت حصة التعليم من الإنفاق الحكومي (15%) تقريباً من إجمالي الإنفاق الحكومي عام 2005م، ويصل عدد الطلبة في التعليم الجامعي إلى (150.000) طالب وطالبة تقريباً ومعدلات التحاق أدنى للطالبات تصل نسبتها إلى (35%) كما تم إعداد خطة إستراتيجية لإصلاح التعليم العالي، وتم تبنيها من قبل الحكومة عام (2006م)، تركز على دور التعليم العالي في النمو والتنوع الاقتصادي والبحوث التطبيقية وتطوير وتحسين نوعية نظام التعليم ككل.[1]

إن الارتفاع في معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي يعزى إلى الطلب الاجتماعي عليه بالإضافة إلى التأثير الناجم عن المداخيل (الرواتب) الأعلى نسبياً في صفوف خريجي الجامعات عن المستويات الأدنى ((المداخيل الأعلى نسبياً تتوفر فقط لأولئك الذين يستطيعون تأمين الوظائف لأنفسهم وليس للعاملين)) ومع تزايد أعداد الخريجين من الجامعات بشكل سريع، وتزايد معدلات البطالة في صفوفهم طبقاً لمسح ميزانية الأسرة عام 2005م /2006م، إذ تصل معدلات البطالة بين خريجي الجامعات بنسبة (53.5%) خلال السنوات الخمس القادمة يتوقع تخرج (150.000) طالب وطالبة، سيحدث تنافس بينهم على (55.000) وظيفة جامعية، بالإضافة إلى أن فرص الحصول على وظائف ستبقى ضعيفة للباحثين عن عمل من خريجي الجامعات، ولهذا تبنت الحكومة مؤخراً سياسة القبول في الجامعات لتخفيض عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي بنسبة (16%) وتشجيع الالتحاق بالتعليم المهني.

إن مؤشرات سوق العمل في اليمن تنذر بارتفاع نسبة البطالة بين أوساط خريجي الجامعات، لاسيما في التخصصات النمطية والمتكررة، فيتأثر خريجو العلوم الإنسانية وعلوم الاجتماع بالبطالة بشكل خاص، وبعض تخصصات التجارة والإدارة والعلوم، وذلك لقلة أو ندرة الفرص في سوق العمل (المؤسسات والشركات، والمنشآت ... الخ) لخريجي هذه التخصصات وتخلي الحكومة عن وظيفة استيعاب مخرجات التعليم الجامعي وعدم التزامها بتوظيفهم منذ عام 1995م إلا في الحدود الدنيا (في مجال التعليم والصحة)، ولقد عملت الحكومة على تقليص القبول والالتحاق في الجامعات الحكومية، **مما يؤدي** إلى انخفاض عدد الطلبة في الجامعات الحكومية إلى (5.6%) بين عامي (2002/2001-2005/2004م)[2]، بل و يلاحظ كذلك اتجاه خريجي الثانوية العامة إلى الالتحاق في التخصصات المطلوبة في سوق العمل وهو ما توضحه مؤشرات اتجاهات الالتحاق في التعليم الجامعي بين عامي 2002/2001-2005/2004م، كما لعب إنشاء العديد من الجامعات الأهلية دوراً في استيعاب (9.7%) من إجمالي طلبة التعليم الجامعي.

إن ارتفاع معدل البطالة بين خريجي التعليم الجامعي وعلى وجه الخصوص في التخصصات الإنسانية أدى إلى ارتفاع كلفة الفرصة البديلة من الالتحاق بالتعليم الجامعي، وتقليص الإقبال على تلك التخصصات، وبالتالي انخفض الالتحاق بالتعليم الجامعي، وبالنتيجة تسرب نسبة كبيرة من مخرجات التعليم الثانوي إلى مجالات أخرى في ظل ارتفاع الكلفة الخاصة والكلفة الاجتماعية للالتحاق بالتخصصات النمطية.

(1) انظر: مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية.

(2) مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، لعام 2005–2004م المجلس الاعلى لتخطيط التعليم.

تحتل مخرجات التعليم الجامعي أهمية خاصة لدى صانعي السياسات الاقتصادية والتعليمية في اليمن من حيث كفاءتها ونوعيتها وتأهيلها، وتمثل هذه المخرجات أهم مشكلة تواجهها الجامعات بسبب غياب العلاقة والتخطيط والتنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي وبين متطلبات سوق العمل والتنمية كما تكمن الصعوبة في كيفية خلق علاقة مستمرة ومناسبة، لتمكين مخرجات التعليم الجامعي من الحصول على فرص عمل في السوق، بالإضافة إلى تأهيلهم نوعياً كمتطلبات لتلبية التطور التقني حتى يتمكنوا من المساهمة في عملية التنمية وتحسينها وتطويرها بما يواكب المنجزات العلمية للعصر، إلا أن حجم البطالة في صفوف الخريجين يظل كبيراً فمثلاً بلغ عدد خريجي الجامعات الحكومية للعام الدراسي 2004-2005م(25.087) متخرجاً ، منهم (17.455) متخرجاً في العلوم الإنسانية و(7.632) متخرجاً في العلوم التطبيقية[1]، وبحسب تقرير نتائج مسح الطلب على القوى العاملة لفرص العمل المتوقعة خلال الفترة 2004-2006م فإن الوظائف الجامعية المتوقعة شكلت نحو (38.17%)، منها(23.83%) في التخصصات التطبيقية و(14.34%) في التخصصات الإنسانية والملاحظ أن هناك تزايداً للبطالة بين الباحثين على فرص عمل جديدة في سوق العمل بلغت حوالي (37%) ومعظمهم من خريجي الجامعات، فقد وصل عدد المسجلين فقط في وزارة الخدمة المدنية للحصول على وظائف عام 2005م نحو(97.418) فرداً باحثاً عن فرصة عمل منهم نحو(54.32%) من خريجي الجامعات (بكالوريوس فقط) و نحو (29.4%) من الحاصلين على دبلوم تربية من الجامعات ، أي أن خريجي الجامعات يشكلون معاً نسبة (83.725%) من ذلك العدد وهو ما يدل على تراكم البطالة في صفوف خريجي الجامعات منذ سنوات سابقة.

إن التحديات القادمة للبطالة جسيمة حيث لا يقتضي الحال إيجاد الوظائف لمواكبة التزايد في أعداد الباحثين الجدد عن فرص عمل سنوياً، بل يستدعي الأمر أيضاً تخفيض حجم البطالة المتراكمة وأكثرها تشمل الخريجين من الشباب وعلى وجه الخصوص (الإناث) اللاتي يتزايد عددهن سنوياً.

(1) زنظر : موشرات التعليم في الجمهورية اليمنية .

القسم الثاني

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

الفصل الثالث

عرض وتحليل الدراسة الميدانية

مدخـــل :

إن موضوع الدراسة يهتم بتحليل ودراسة واقع النظام التعليمي في الجامعات الحكومية والأهلية والدراسة النوعية لمخرجات التعليم الجامعي وعلاقتها بتلبية احتياجات سوق العمل في اليمن، ولهذا فقد تم اختيار العينات المستهدفة بحسب طبيعة الدراسة وهدفها من خلال العينة المستهدفة المتمثلة في :-

1-أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية والأهلية، حيث بلغ عدد الجامعات المستهدفة (4) جامعات حكومية و (3) جامعات أهلية، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس المبحوثين (156) عضو هيئة تدريس.

2-طلاب سنة رابعة في هذه الجامعات المستهدفة، وبلغ عددهم (587) طالباً وطالبة.

3-عينة من المنشآت الحكومية (قطاع عام) والخاصة. بلغ عددها (102) منشأة .

4-عدد من قيادات الجامعات الحكومية والأهلية بلغ عددهم(19).

5-عدد من قيادات المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم الجامعي والتخطيط والتنمية، بلغ عددهم (5). لقد اقتصرت الدراسة على " عينات " من كل فئة مستهدفة

تتميز هذه الدراسة بالجانب التحليلي المتعمق حول المشكلة لاعتمادها على الأدوات المستخدمة في جمع البيانات ، كاستمارة الاستبيان التي نفذت لجمع البيانات من العينات المستهدفة، كما استخدمت الدراسة دليلين للمقابلات الفردية،(لمقابلة قيادات الجامعات الأكاديمية ومقابلة قيادات المؤسسات ذات علاقة بالتعليم الجامعي) لضمان الوصول إلى:-

أولاً : عرض وتحليل نتائج استمارة أعضاء هيئة التدريس :-

1 -**حجم عينة أعضاء هيئة التدريس وخصائصها :-**

بلغ حجم العينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المستهدفة الحكومية والأهلية ((جامعة صنعاء، جامعة عدن، جامعة تعز، جامعة حضرموت، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، جامعة الملكة أروى، جامعة سبأ)) (156) عضو هيئة تدريس موزعة على النحو التالي: (65) عضو هيئة تدريس في جامعة صنعاء، بنسبة (41.7%) من إجمالي العينة،، (37) عضو هيئة تدريس جامعة عدن بنسبة (23.7%) و (14) عضو هيئة تدريس من جامعة تعز بنسبة (9%) ، (13) عضو هيئة تدريس من حضرموت، بنسبة (8.3%)، (10) أعضاء هيئة تدريس من جامعة العلوم والتكنولوجيا بنسبة (6.4%) و (4) أعضاء هيئة تدريس من جامعة الملكة أروى وبنسبة (2.6%) ، و(13) عضواً من جامعة سبأ بنسبة (8.3%).

جدول رقم (5) توزيع العينة حسب الجامعات المستهدفة

الجامعـــة	العـدد	%
جامعة صنعاء	65	%41.7
جامعة عدن	37	%23.7
جامعة تعز	14	%9.0
جامعة حضرموت	13	%8.3
جامعة العلوم والتكنولوجيا	10	%6.4
جامعة الملكة أروى	4	%2.6
جامعة سبأ	13	%8.3
الإجمـــــالي	156	%100.0

وكانت النسبة الكبيرة من نصيب جامعة صنعاء تليها جامعة عدن، من الجامعات الحكومية، باعتبارهما أقدم الجامعات الحكومية من حيث النشأة، ويتماشى كذلك إلى حد كبير مع الأعداد الكبيرة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة فيهما بينما يبدو الأمر مختلفاً إلى حد ما بالنسبة للجامعات الأهلية حيث تختل العينة في الجامعات الأهلية، فنجد أن جامعة سبأ حازت على العدد الأكبر(13) عضو هيئة تدريس ونسبة (8.3%) يعود ذلك إلى طبيعة هذه الجامعات ومدى تجاوب وتواجد أعضاء هيئة التدريس فيها أثناء المسح الميداني لفريق العمل.

وبالنسبة لتوزيع العينة بين الكليات الإنسانية وأقسامها والكليات التطبيقية وأقسامها، فقد كانت على النحو التالي : (98) عضو هيئة تدريس من الكليات الإنسانية بنسبة (62.8%) من (96) قسماً، وعدد (58) عضو هيئة تدريس في الكليات التطبيقية بنسبة (37.2%) من (61) قسماً ، بنسبة (39.15%) وهذا يعود في الأساس إلى العدد الكبير للتخصصات الإنسانية في الجامعات أكثر منها التطبيقية. (انظر الملحق (2) جدول رقم (1))

جدول رقم (6) توزيع العينة حسب نـوع الكليــة

نوع الكلية	العـــدد	%
إنسانية	98	%62.8
تطبيقية	58	%37.2
الإجمـالي	156	%100.0

وبالنسبة لحجم العينة من حيث الدرجة العلمية ونوعية التخصص، انظر الملحق (2) الجدول رقم (2) فقد بلغت جملة درجة الأستاذية عدد (13) أستاذاً في العلوم الإنسانية بنسبة (13.3%) وعدد (16) (أستاذاً) في العلوم التطبيقية بنسبة (27.6%)، وعدد (19) (أستاذ مشارك) في العلوم الإنسانية، بنسبة (19.4%) ، وعدد (10) في العلوم التطبيقية، بنسبة (17.2%) ، وعدد (66) (أستاذ مساعد) في العلوم الإنسانية بنسبة (67.3%) و(32) في العلوم التطبيقية بنسبة (55.2%) ، أي أن أكبر نسبة كانت من بين حملة درجة أستاذ مساعد حيث بلغت (62.8%) منهم عدد (19) بدرجة أستاذ من الجامعات الحكومية بنسبة (14.7%)، وعدد (24) بدرجة (أستاذ مشارك) بنسبة (18.65%) ، وعدد (86) بدرجة (أستاذ مساعد)، أما في الجامعات الأهلية فقد بلغ حجم العينة من درجة أستاذ (10) بنسبة (37%) وعدد (5) بدرجة أستاذ مشارك بنسبة (18.5%) وعدد (12) بدرجة أستاذ مساعد بنسبة (44.4%) (أنظر الملحق (2) جدول رقم (3) ويعود ذلك إلى أن العدد الكبير لأعضاء هيئة التدريس هم بدرجة أستاذ مساعد لكون الجامعات حديثة النشأة والإحلال لهيئة التدريس اليمنية يأخذ وقتاً كبيراً للتأهيل.

وأظهرت نتائج الدراسة أن أكبر نسبة لمن لهم سنوات خدمة (5-9) سنوات أو(10-14) سنة ،حيث بلغ عددهم (26) لكل فئة ، بإجمالي (52%) عضو هيئة تدريس في الكليات الإنسانية.

أمـا فـي الكليات التطبيقية فـإن أكبر نسبة كانت للفئة ذات فترة الخـدمـة (1-4) سنوات أو (10-14 سنة) حيث بلغ عدد كل فئة (16) بنسبة (27.6%) (انظر الملحق رقم (2) جدول رقم (4))

كما أن حجم العينة التي تعمل في الجامعات الحكومية فقط بلغ عدد (81) عضو هيئة تدريس في الكليات الإنسانية بنسبة (82.7%) وعدد (41) من الكليات التطبيقية بنسبة (70.7%) أي أن إجمالي عدد العاملين في الجامعات الحكومية بلغ (122) عضواً، بنسبة (78.2%) من إجمالي العينة أما عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون في الجامعات الحكومية والأهلية في نفس الوقت فقد بلغ (10) أعضاء

هيئة تدريس في الكليات الإنسانية، و (85) في الكليات التطبيقية، أي أن إجمالي العاملين في الجامعات الحكومية والأهلية معاً بلغ (15) عضواً بنسبة (9.6%)، أما أفراد العينة الذين يعملون فقط في الجامعات الأهلية فقد بلغ عددهم في الكليات الإنسانية (7) ، وفي الكليات التطبيقية (12) عضواً بإجمالي (19) عضو هيئة تدريس وبنسبة (12.2%)، وهذا المؤشر يبين أن نسبة أعضاء هيئة التدريس / العاملين في الجامعات الحكومية والأهلية تمثل نسبة قليلة ومتكررة في معظم الجامعات الأهلية وهناك توجه ولو بطيء لدى بعض الجامعات الأهلية لتأسيس كادر تعليمي خاص بها.[1] ويتناسب كذلك مع حجم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية وقدمها ومع طبيعية أهداف الدراسة .

2- **تحليل نتائج الدراسة الميدانية:**

سياسة التعليم الجامعي ومخرجاته ومشاركة أعضاء هيئة التدريس:

توسع التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية وخصوصاً في نهاية القرن العشرين، حيث بلغ عدد الجامعات اليمنية الحكومية (8) جامعات ولها فروع(كليات) في عدد من المناطق في اليمن، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ما يزيد عن (5160) عضو هيئة تدريس بحسب البيانات الحكومية وفي نفس الوقت ازداد عدد خريجي الجامعات بشكل سنوي يقابل ذلك سوق عمل ضيق ومحدود لا يتناسب مع مخرجات الجامعات و ليست لديه القدرة على استيعابهم، مع ملاحظة أن التعليم الجامعي يتسم بتدني مستواه وعدم قدرته على خلق كفاءات ومهارات علمية جيدة وعدم مواكبته للتطورات العلمية الحديثة في عصر العولمة. وهنا تبرز ضرورة تشخيص هذا الواقع ووضع المعالجات والحلول اللازمة والضرورية وفق دراسة علمية موضوعية تعتمد على بيانات ومؤشرات تراكمية ودقيقة للمساهمة في رسم تصور حقيقي وعملي من خلال معرفة السياسات العامة للدولة وللتعليم الجامعي على وجه الخصوص.

2-1 **كيف يشارك الأساتذة في وضع سياسات التعليم الجامعي ومخرجاته ؟**

وبسؤال العينة عن كيفية المشاركة في وضع سياسات التعليم الجامعي ومخرجاته نجد أن أغلبية العينة من أعضاء هيئة التدريس يشاركون في وضع سياسات التعليم الجامعي من خلال المجالس الأكاديمية، والمشاركة في الأبحاث العلمية وورش العمل داخل الجامعات، حيث يبين من الجدول رقم (45) أن (28.8%) ترى أن مشاركة أعضاء هيئة التدريس تتم عبر مجلس الجامعة منهم (28.65%) من الكليات الإنسانية ،و (29.3%) من الكيات التطبيقية، وترى نسبة (39.1%) أن المشاركة تتم عبر مجالس الكليات منهم (36.7%) من الكليات الإنسانية و(43.1%) من الكليات التطبيقية كما ترى نسبة كبيرة (62.8%) أن المشاركة تتم عبر مجالس الأقسام العلمية منهم (57.1%) من الكليات الإنسانية و (72.4%) من الكليات التطبيقية.

أما مشاركة أعضاء هيئة التدريس عبر الورش العلمية أو الأبحاث فقد كانت بنسبة (40.4%، 37.8%) على التوالي، وترى نسبة ضئيلة أن مشاركة أعضاء هيئة التدريس في رسم سياسة التعليم الجامعي تتم عبر النقابة أو عبر اللجان الخاصة بإعداد المناهج سنوياً بنسبة (0.6%).

كما نتبين (من الجدول رقم 7) أن نسبة (19.2%) من المبحوثين ،ترى عدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في رسم سياسة التعليم الجامعي ومخرجاته ويتضح من المؤشر السابق أن مشاركة أعضاء هيئة التدريس تتم من خلال المجالس العلمية والمحددة اختصاصاتها في قانون الجامعات وتتمثل هذه المشاركة أساساً في إقرار المناهج والمقررات العلمية والدراسات العليا والتعيين لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين

(1) أنظر : التقرير النهائي لتقييم الجامعات الاهلية بامانة العاصمة ، مقدم الي وزارة التعليم العالي مارس – 2005م.

وإقرار الامتحانات وقبول الطلاب ....الخ ضمن الاختصاصات المحددة في القانون رغم أنه ينبغي الإشارة إلى خروقات تمارس عكس ذلك ثم ترفع إلى مجلس الكلية للاتجاه نحو معالجتها المتخصصة في إطار المحدد قانوناً.

جدول رقم (7) كيفية مشاركة الأساتذة في وضع سياسات التعليم الجامعي

حسب نوع الكلية (متعدد الإجابات)

كيف يشارك الأساتذة في وضع سياسات التعليم الجامعي ومخرجاته؟	نوع الكلية				الإجمالي	
	إنسانية		تطبيقية		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
عبر مجلس الجامعة	28	%28.6	17	%29.3	45	%28.8
عبر مجلس الكلية	36	%36.7	25	%43.1	61	%39.1
عبر مجلس القسم	56	%57.1	42	%72.4	98	%62.8
المشاركة في الأبحاث العلمية	37	%37.8	22	%37.9	59	%37.8
المشاركة عبر ورش العمل داخل الجامعة	37	%37.8	26	%44.8	63	%40.4
عبر أعضاء النقابة	1	%1.0	0	%.0	1	%.6
عبر اللجان الخاصة بإعداد وتنظيم المناهج سنوياً	1	%1.0	0	%.0	1	%.6
لا يشارك	20	%20.4	10	%17.2	30	%19.2

2-2 أسباب عدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في وضع سياسات التعليم الجامعي ومخرجاته:

على الرغم من أن نسبة (19.2%) يرون عدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في وضع سياسة التعليم الجامعي وهي نسب لا يستهان بها من عدد المبحوثين، نجد أن النسبة الكبرى منهم (80%) جدول (8) تفسر ذلك في غياب الآلية التي تتيح المشاركة و(33.3%) في ضعف اللوائح التي تنظم المشاركة نسبة (26.7%) ترى عدم تفعيل هذه اللوائح كما نجد نسبة بسيطة(3.3%) ترى بأن ذلك يعود إلى مركزية الإدارة واتخاذ القرار، وضعف الاهتمام والرؤية التطويرية وغياب السياسات الواضحة المعتمدة سنوياً حول المدخلات والمخرجات المطلوب الوصول اليها لتطوير النظام التعليمي إن هذا المؤشر السابق يؤكد على حقيقة مهمة وهي غياب الآليات (بالأصح تجاوزها وتجاهلها) بحيث لا يتم الاعتماد والتقيد بها وخصوصاً من جانب الإدارة والجهات المعينة.

جدول رقم (8) أسباب عدم مشاركة الأساتذة في وضع سياسات التعليم الجامعي

حسب نوع الكلية (متعدد الإجابات)

في حال لا يشارك الأساتذة في وضع سياسات التعليم الجامعي لماذا؟	نوع الكلية				الإجمالي	
	إنسانية		تطبيقية		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
لا توجد آلية تتيح مشاركة أعضاء هيئة التدريس في وضع سياسات التعليم	15	%75.0	9	%90.0	24	%80.0
ضعف اللوائح التي تنظم مشاركة الأساتذة في وضع السياسات	8	%40.0	2	%20.0	10	%33.3
عدم تفعيل اللوائح المنظمة لذلك	6	%30.0	2	%20.0	8	%26.7
مركزية الإدارة واتخاذ القرار	1	%5.0	0	%.0	1	%3.3
ضعف الاهتمام والرؤية التطويرية	1	%5.0	0	%.0	1	%3.3
لا توجد سياسات واضحة معتمدة وسنوية حول المدخلات والمخرجات	1	%5.0	0	%.0	1	%3.3

3-2 قدرة مخرجات التعليم الجامعي على تلبية متطلبات التنمية واحتياجات السوق:

بحسب الجدول رقم (9) يتبين أن نسبة (28.25%) ترى أن مخرجات التعليم ضعيفة وغير قادرة على تلبية احتياجات السوق، ونجد نسبة (16.7%) يرون أنها قادرة إلى حد كبير بل أنها يمكن أن تنافس في السوق الإقليمية، أما النسبة الكبيرة من المبحوثين (55.1%) يرون أنها قادرة إلى حد ما.

إن مخرجات التعليم الجامعي قد فاقت احتياجات سوق العمل نتيجة لضعف هذا السوق وضيقه وعدم خلق فرص عمل جديدة، وكذلك غياب التخطيط بين الجهات ذات العلاقة والجامعات كما أن سوق العمل بحاجة إلى تخصصات في مجالات مختلفة وخصوصاً في التخصصات التطبيقية ورغم أن السوق اليمنية لا تحتاج إلى مؤهلات جامعية وترى بعض قيادات التعليم الجامعي أن مخرجات التعليم الجامعي لا تلبي احتياجات السوق بالشكل المطلوب والمدروس علمياً ولأن هذه المخرجات ضعيفة ويعود ذلك إلى نوعية البرامج والتخصصات وطبيعة التدريس وقلة الإمكانيات والأعداد الكبيرة من الخريجين.

جدول رقم (9) رأي أفراد العينة في مدى قدرة مخرجات التعليم الجامعي

على تلبية متطلبات التنمية حسب نوع الكلية

مدى قدرة مخرجات التعليم الجامعي على تلبية متطلبات التنمية	نوع الكلية				الإجمالي	
	إنسانية		تطبيقية		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
قادرة إلى حد كبير	16	%16.3	10	%17.2	26	%16.7
قادرة إلى حد ما	52	%53.1	34	%58.6	86	%55.1
ضعيفة	30	%30.6	14	%24.1	44	%28.2
الإجمـــالي	98	%100.0	58	%100.0	156	%100.0

4-2 تأثير سياسات التعليم الجامعي حالياً في ضعف مخرجات التعليم الجامعي :

نتبين من السابق أن عدد (44) عضو هيئة تدريس بنسبة (28.2%) من المبحوثين يؤكدون على ضعف مخرجات التعليم، ولتحديد أسباب الضعف توزعت العينة إلى النسب التالية (56.8%) بعدد (25) مبحوث يرون أن سياسات التعليم الجامعي الحالية تؤثر إلى حد كبير في ضعف مخرجات التعليم وبنسبة (36.4%) يرون تأثيرها إلى حدٍ ما، و بنسبة (6.8%) لا يرون أي تأثير.

من خلال المؤشرات السابقة يتضح أن سياسات التعليم الجامعي الحالية تلعب دوراً كبيراً في ضعف مخرجات التعليم أنظر الجدول (10).

جدول رقم (10) رأي أفراد العينة حول مدى تأثير سياسات التعليم الجامعي حالياً في ضعف مخرجات التعليم الجامعي حسب نوع الكلية

مدى تأثير سياسات التعليم الجامعي حالياً في ضعف مخرجات التعليم الجامعي	نوع الكلية				الإجمالي	
	إنسانية		تطبيقية			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
إلى حد كبير	17	%56.7	8	%57.1	25	%56.8
إلى حد ما	10	%33.3	6	%42.9	16	%36.4
ليس لها تأثير	3	%10.0	0	%0.	3	%6.8
الإجمالي	30	%100.0	14	%100.0	44	%100.0

5-2 جوانب الضعف في سياسات التعليم الجامعي :

إن التشخيص العلمي لجوانب الضعف في سياسات التعليم الجامعي سوف يمكن الجهات المعنية من رسم سياسات صحيحة وجادة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي واتخاذ المعالجات الصائبة إزاء مكامن الضعف وبالنظر إلى بيانات الدراسة نجد أن (69.9%) يرون سبب ذلك الضعف هو وجود فجوة بين سياسات التعليم الجامعي واحتياجات التنمية ونسبة (50.6%) يعزونها إلى عدم الالتزام بمعايير شغل الوظائف الأكاديمية في الجامعات وترى نسبة (25.6%) السبب في عدم الالتزام بمعايير الترقيات العلمية و (53.8%) يعزونه إلى غياب مبدأ المتابعة والتقييم لأعضاء هيئة التدريس كما أن بعد سياسة القبول عن متطلبات التنمية يشكل أحد الأسباب حيث يرى ذلك نسبة (49.4%)، و (42.9%) يرون السبب في فتح كليات وأقسام غير ملبية لاحتياجات التنمية و (54.5%) يرون ضعف التعليم الجامعي بسبب عدم مواكبته لأساليب التعليم الحديث وترى نسب بسيطة أن الأسباب تعود إلى قبول الأعداد الكبيرة من الطلبة وعدم وجود كادر تعليمي كاف وضعف مخرجات التعليم الأساسي والثانوي وعدم وجود معايير للتعليم الجامعي وضمان الجودة) (1.9%) ، (0.6%) ، (4.5%)) على التوالي و بشكل عام لوحظ أن هناك تساوياً أو تقارباً في النسب بين المبحوثين في التخصصات الإنسانية والتطبيقية، وإذا كانت النسبة الأكبر ترى أن سبب الضعف في سياسات التعليم تكمن في الفجوة بينها وبين احتياجات التنمية، فإن ذلك يعطي مؤشراً إلى ضرورة التركيز على هذه القضية ومحاولة ردم هذه الفجوة من خلال تبني رؤى أو خطط واستراتيجيات علمية وواقعية لكي تتناسب سياسة التعليم الجامعي مع احتياجات التنمية كما أن النسبة الثانية ترى أن أسباب الضعف تكمن في المتابعة لأعضاء هيئة التدريس وهو مؤشر يدل على أهمية الحرص على التقيد بمعايير شغل الوظيفة الأكاديمية وشروطها المتعارف عليها وإيجاد آلية لمتابعة ومراقبة وتقييم الهيئة التدريسية في الجامعات. انظر الجدول (11)

جدول رقم (11) جوانب الضعف في سياسات التعليم الجامعي حسب نوع الكلية (متعدد الإجابات)

جوانب الضعف في سياسات التعليم الجامعي	نوع الكلية				الإجمالي	
	إنسانية		تطبيقية		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
وجود فجوة بين سياسات التعليم الجامعي واحتياجات التنمية	69	%70.4	40	%69.0	109	%69.9
عدم الالتزام بمعايير شغل الوظائف الأكاديمية في الجامعات	49	%50.0	30	%51.7	79	%50.6
عدم الالتزام بمعايير الترقيات العلمية	26	%26.5	14	%24.1	40	%25.6
غياب مبدأ المتابعة والتقييم لأعضاء هيئة التدريس	53	%54.1	31	%53.4	84	%53.8
بُعد سياسات القبول عن متطلبات التنمية	51	%52.0	26	%44.8	77	%49.4
فتح كليات وأقسام غير ملبية لاحتياجات التنمية	43	%43.9	24	%41.4	67	%42.9
ضعف التعليم الجامعي لمواكبة أساليب التعليم الحديث	59	%60.2	26	%44.8	85	%54.5
قبول الأعداد الكبيرة مع عدم وجود كادر تعليم كاف	1	%1.0	2	%3.4	3	%1.9
ضعف مخرجات التعليم الأساسي والثانوي	1	%1.0	0	%0.	1	%6.
عدم وجود معايير للتعليم الجامعي وضمان الجودة	4	%4.1	3	%5.2	7	%4.5

2-6 عوامل أخرى تساهم في ضعف مخرجات التعليم الجامعي :

تلعب العديد من العوامل في ضعف التعليم الجامعي وضعف مخرجاته، كالافتقار إلى البنية التحتية المتكاملة من المباني التدريسية وقاعات المحاضرات والمختبرات والمعامل والمكتبات الحديثة المواكبة للعصر الزاخرة بأحدث الكتب والمراجع والدوريات، بالإضافة إلى التقنية الحديثة، وقلة الإمكانيات المادية وضعف المناهج والمقررات الدراسية وعدم مواكبتها للتطورات العلمية الحديثة، وكثرة الطلبة وزيادة الأعباء التدريسية وغياب الأبحاث العلمية وتغليب الجانب النظري على الجانب التطبيقي في التدريس بالجامعات والاعتماد على أساليب التلقين التقليدي.

جدول رقم (12) العوامل الأخرى التي تساهم في ضعف مخرجات التعليم الجامعي حسب نوع الكلية (متعدد الإجابات)

العوامل الأخرى التي تساهم في ضعف مخرجات التعليم الجامعي	نوع الكلية				الإجمالي	
	إنسانية		تطبيقية		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
المناهج قديمة وغير مواكبة للتطورات الجديدة	60	%61.2	32	%55.2	92	%59.0
التعليم يغلب عليه الطابع النظري الذي لا يكسب الطالب مهارات عملية	77	%78.6	35	%60.3	112	%71.8
عدم تزويد المكتبات الجامعية بالكتب والدوريات الحديثة	77	%78.6	45	%77.6	122	%78.2
ضعف التجهيزات المعملية	59	%60.2	40	%69.0	99	%63.5
قلة الاهتمام بتدريب الطلاب على البحث العلمي	70	%71.4	37	%63.8	107	%68.6
قلة الإمكانات المادية لتطوير النظام التعليمي	62	%63.3	44	%75.9	106	%67.9
ضعف مستوى البنية التحتية للجامعات	53	%54.1	25	%43.1	78	%50.0
زيادة أعباء التدريس وكثرة المواد	0	%0.	1	%1.7	1	%6.
غياب البحث العلمي وعدم رصد ميزانية له سواء للمدرسين أو الطلاب	3	%3.1	1	%1.7	4	%2.6

ويتبين من الجدول رقم (12) أن نسبة (78.8%) يرون أنها تعود إلى عدم تزويد المكتبات الجامعية بالكتب والدوريات، ونسبة (71.8%) ترى أنها تكمن في أن التعليم الجامعي يغلب عليه الطابع النظري الذي لا يكسب الطالب مهارات علمية، وترى نسبة (68.6%) قلة الاهتمام بتدريب الطلبة على البحث العلمي يساهم في ضعف التعليم الجامعي.

ونسبة (63.5%) يرون ضعف التجهيزات المعملية ونسبة (67.9%) ترى قلة الإمكانيات المادية لتطوير النظام التعليمي ونسبة (59%) المناهج القديمة غير المواكبة للتطورات الجديدة ونسبة (50%) ضعف البنية التحتية للجامعات وترى نسبة بسيطة أسباب ضعف التعليم الجامعي في غياب الأبحاث العلمية وعدم رصد ميزانية له وزيادة الأعباء التدريسية وكثرة المواد بنسبة ((2.6%) و(0.6%)) على التوالي.

7-2 أبرز التحديات التي تجابه المؤسسات الجامعية في تطوير مخرجات التعليم الجامعي ليصبح أكثر قدرة على تلبية احتياجات التنمية:

تلعب مخرجات التعليم الثانوي دوراً في تكوين وتطوير مخرجات التعليم الجامعي وبتوفير مدخلات مناسبة للتعليم الجامعي مما ينعكس ذلك بشكل إيجابي على التعليم الجامعي ومخرجاته كما أن سياسة الدولة نحو التعليم الجامعي والمتمثلة في تركيز التخطيط للتعليم الجامعي تستلزم إعادة النظر فيها بحيث يوجه لسد احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل ، التوسع المدروس في إنشاء الجامعات الحكومية أو الأهلية، وإيجاد التخصصات المختلفة والنوعية، لمجابهة التحديات والحد من ازدياد البطالة في صفوف خريجي الجامعات من ناحية ومن ناحية أخرى تبني الدولة سياسة تنمية شاملة لتوسيع سوق العمل الضيق والعمل على فتح فرص عمل جديدة وتوجيه الاستثمار المحلي والأجنبي، للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كل ذلك وغيره سيعمل على مواجهة التحديات.

جدول رقم (13) أبرز التحديات التي تجابه المؤسسات الجامعية في تطوير مخرجات التعليم الجامعي حسب نوع الكلية (متعدد الإجابات)

أبرز التحديات التي تجابه المؤسسات الجامعية في تطوير مخرجات التعليم الجامعي	نوع الكلية				الإجمالي	
	إنسانية		تطبيقية		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
ضعف مخرجات التعليم الثانوي	90	%91.8	49	%84.5	139	%89.1
ضعف السياسة العامة للدولة نحو التعليم الجامعي	60	%61.2	31	%53.4	91	%58.3
ضعف حركة وحرية البحث العلمي	62	%63.3	36	%62.1	98	%62.8
ضعف قدرة سوق العمل على توفير فرص عمل لمخرجات التعليم الجامعي	62	%63.3	33	%56.9	95	%60.9
ضعف الإمكانات المالية والمادية	2	%2.0	3	%5.2	5	%3.2
ضعف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية	1	%1.0	1	%1.7	2	%1.3
ضعف الإدارة الجامعية	3	%3.1	0	%0.	3	%1.9
نظام التعليم الموازي	0	%0.	1	%1.7	1	%6.

ومن خلال سؤال العينة عن التحديات كما يتبين من الجدول رقم (13) أن نسبة كبيرة من المبحوثين (89.1%) ترى أن أبرز التحديات التي تجابه المؤسسات الجامعية هو ضعف مخرجات التعليم الثانوي، كما أن ضعف حركة وحرية البحث العلمي وضعف قدرة سوق العمل على توفير فرص لمخرجات التعليم الجامعي تمثل أبرز التحديات بنسبة (62.8%) و (60.8%) على التوالي وترى نسبة (58.3%) أن أهم التحديات تتمثل في ضعف السياسة العامة للدولة الموجه نحو التعليم الجامعي، ونسبة ضئيلة تتراوح بين (3.2%) و (0.6%) ترى أن ضعف الإمكانات المالية والمادية وضعف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية وضعف الإدارة الجامعية ونظام التعليم الموازي يمثل أبرز التحديات في تطوير مخرجات التعليم الجامعي، هذه المؤشرات تبين حجم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي وخصوصاً مخرجات التعليم الثانوي وتؤكد على ضرورة إصلاح التعليم الثانوي لإيجاد مدخلات جيدة ومستوعبة لمرحلة التعليم الجامعي، ضمن سياسة عامة للدولة نحو التعليم الجامعي ودعم حرية البحث العلمي بالإضافة إلى دراسة واقع سوق العمل وقدرته وإيجاد فرص عمل جديدة تمكن من استيعاب مخرجات التعليم الجامعي.

8-2 مقترحات لتطوير مخرجات التعليم:

عند سؤال العينة حول المقترحات اللازمة لتطوير التعليم الجامعي نجد أن نسبة (83.3%) منهم ترى ضرورة تنبي برامج جديدة للتخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل والتنمية، ونسبة (82.7%) ترى ضرورة الاعتماد على الأساليب الحديثة في التدريس ونسبة (80.8%) ترى ضرورة التقييم المستمر لأداء الجامعات تليها التقييم المستمر لأداء أعضاء هيئة التدريس بنسبة (74.4%) ورصد الموازنات والاعتمادات اللازمة (72.45%) ، إقامة حوار بناء بين الجامعات ومؤسسات التشغيل بنسبة (73.7%) وتطوير خدمات البنية التحتية للكليات والأقسام ومرافق الجامعات بنسبة (65.45)، هذه النسب الكبيرة التي ترى العينة أنها أهم المقترحات لتطوير مخرجات التعليم تعطي مؤشراً مهماً بضرورة إعادة تقييم واقع التعليم الجامعي وبرامجه وأساليبه وطرائقه و علاقاته بمؤسسات المجتمع وسوق العمل وتبني برامج وخطط جديدة لربط التعليم الجامعي بالتنمية وسوق العمل.

وتأتي النسب المتدنية والتي يرى فيها المبحوثون مقترحات لتطوير التعليم الجامعي ومخرجاته من خلال الاهتمام بالبحث العلمي (3.2%) وتقييم وتطوير المناهج الحالية (2.6%) والاهتمام بالتأهيل المستمر لأعضاء هيئة التدريس بنسبة (3.2%) بالاستفادة من تجارب الجامعات العربية والأجنبية بنسبة (1.9%). تعطينا هذه المؤشرات المتدنية دلالة لقصور الوعي بأهمية البحث العلمي وتطوير المناهج والتأهيل المستمر والاستفادة من الجامعات الأجنبية وفي اعتقادنا أن ثمة عدم وضوح لأهمية مثل ذلك.

ثانياً: عرض وتحليل نتائج استمارة الطلبة:

1- حجم عينة الطلبة في المستوى الرابع:

بلغ إجمالي عدد الطلبة المستهدفين من المستوى الرابع في الجامعات الحكومية والأهلية (587) طالباً وطالبة، منهم (333) ذكور و (254) إناث وقد توزعت العينة على الجامعات الحكومية والأهلية المستهدفة على النحو التالي.

حجم العينة من جامعة صنعاء (224) طالباً وطالبة، بنسبة (38.2%) ، منهم (127) ذكور و (97) إناث ، ومن جامعة عدن (91) طالباً وطالبة، بنسبة (15.55%)، منهم (50) ذكور و (41) إناث، ومن جامعة تعز (79) طالباً وطالبة، بنسبة (13.55%) منهم (41) ذكور، و (38) إناث ومن جامعة حضرموت(68) طالباً وطالبة وبنسبة (11.6%) منهم (44) ذكور و (24) إناث، ومن جامعة العلوم والتكنولوجيا (62) طالباً وطالبة، بنسبة (10.6%) منهم (29) ذكور ، (33) إناث. ومن جامعة الملكة أروى (24) طالباً وطالبة بنسبة (4.1%) منهم (14) ذكور و(10) إناث ومن جامعة سبأ (39) طالباً وطالبة بنسبة (6.6%) منهم (28) ذكور و(11) إناث (أنظر الجدول رقم (14))

جدول رقم (14) توزيع العينة حسب النوع والجامعات المستهدفة

الجامعـــة	النـــوع				الإجمـالي	
	ذكر		أنثى		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
جامعة صنعاء	127	%38.1	97	%38.2	224	%38.2
جامعة عدن	50	%15.0	41	%16.1	91	%15.5
جامعة تعز	41	%12.3	38	%15.0	79	%13.5
جامعة حضرموت	44	%13.2	24	%9.4	68	%11.6
جامعة العلوم والتكنولوجيا	29	%8.7	33	%13.0	62	%10.6
جامعة الملكة أروى	14	%4.2	10	%3.9	24	%4.1
جامعة سبأ	28	%8.4	11	%4.3	39	%6.6
الإجمـــالي	333	%100.0	254	%100.0	587	**%100.0**

ومن خلال استعراض المؤشرات السابقة نجد أن أكبر نسبة للمبحوثين من الطلبة حازت عليها جامعة صنعاء وذلك للأعداد الكبيرة للطلبة مقارنة ببقية الجامعات، وكذلك نجد أن نسبة المبحوثين من الذكور أكثر من نسبة الإناث وذلك لتفوق عددهم.

وأما حجم العينة بحسب الكليات والجامعات، فنجد أن أكبر نسبة كانت من طلبة كلية الآداب، تليها كلية العلوم الإدارية بنسبة (12.95، 21.1%) على التوالي تليهما كلية التجارة والاقتصاد وبنسبة (10.4%)، ثم كلية التربية بنسبة (8.3%) (انظر المحلق (2) جدول رقم (10)).

كما تبين أن حجم العينة المستهدفة من الطلبة للتخصصات الإنسانية بلغت (335) طالباً وطالبة ، وبلغ عدد أفراد العينة من التخصصات التطبيقية (252) طالباً وطالبة وكانت أكبر نسبة منهم في التخصصات الإنسانية، شملت طلبة الحقوق، حيث بلغ عددهم (45) طالباً وطالبة بنسبة (13.43%)، يليه إدارة الأعمال، حيث بلغ عددهم (35) طالباً وطالبة بنسبة (10.45%)، يليه الشريعة والقانون، وعلم النفس بعدد (24) طالباً وطالبة لكل تخصص بنسبة (7.16%)، وأصغر نسبة من حجم العينة شملت تخصصات لغة عربية ، وإنجليزية، وألمانية ، وفلسفة، وآثار و إنتاج وتسويق، حيث بلغ عدد العينة (2) طالب وطالبة لكل تخصص بنسبة (0.6%)، أما في التخصصات التطبيقية فكانت أكبر نسبة لتخصص طب الأسنان، حيث بلغ عددهم (31) طالباً وطالبة بنسبة (12.3%) ، يليه تخصص تكنولوجيا المعلومات بعدد (26) طالباً وطالبة، بنسبة (10.32%) ، ثم علوم الحاسوب بعدد (21) طالباً وطالبة بنسبة (8.33%)، أما أصغر نسبة فكانت من تخصص (الصناعات الغذائية البساتين)، بعدد (2) طالب وطالبة لكل تخصص، بنسبة (0.79%).(انظر المحلق (2) الجدول رقم (11))

وتوضح المؤشرات السابقة إلى ازدحام الطلبة في الكليات الإنسانية أكثر منها في الكليات التطبيقية لطبيعة الدراسة فيها وإمكانية القبول والالتحاق وغيرها من العوامل الأخرى.

وقد أستهدفت الدراسة مختلف التخصصات في الكليات الإنسانية والتطبيق حرصاً في الوصول إلى تنوع الإجابات وعلى تغطيتها لكل القضايا التي تعكسها أهداف الدراسة ولتحقيق النتائج الموجودة منها.

جدول رقم (15) توزيع العينة حسب نظام التعليم والنوع

نظام التعليم	النـــــوع				الإجمالي	
	ذكر		أنثى		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
عام	244	%73.3	192	%75.6	436	%74.3
موازي	18	%5.4	8	%3.1	26	%4.4
أهلي	71	%21.3	54	%21.3	125	%21.3
الإجمالي	333	%100.0	254	%100.0	587	%100.0

ولقد تم التركيز على أن تشمل العينة طلبة من مختلفة الأنظمة التعليمية (الحكومي والأهلي والنظام الموازي) ، ويبين (الجدول رقم 38) أن عدد أفراد العينة بحسب النظام العام (الحكومي) (436) طالباً وطالبة بنسبة (74.3%) منهم (244) ذكور و (192) إناث،وعدد أفراد العينة بحسب النظام الموازي (26) طالباً وطالبة بنسبة (4.4%) منهم (18) ذكور و (8) إناث، وهو ما يعكس طبيعة وحجم الطلبة الملتحقين بهذا النظام التعليمي الحديث في الجامعات، أما عدد الدارسون في الجامعات الأهلية، فقد بلغ (125) طالباً وطالبة بنسبة (21.3%) منهم (71) ذكور و (54) إناث، وهو ما يعكس نشأة الجامعات الحكومية والأهلية وعدد طلابها وطبيعة الأنظمة التعليمية وحداثتها. أما النظر بشكل عام إلى حجم العينة والنوع، فنجد أن نسبة الذكور أكبر من الإناث في كافة أنواع التعليم وأنظمته وتخصصاته مما يعكس التفاوت في عدد الطلبة واهتماماتهم وإقبالهم على تخصصات دون غيرها والإقبال المتزايد للإناث على التعليم الجامعي كما يدل كذلك على وجود عوامل اجتماعية وثقافية أخرى وقيمية أخرى ومنها الحالة الاجتماعية و الوضع الاقتصادي والمركز الاجتماعي للطالب وأسرته التي ينتمي إليها والتي تتحكم في اختيار نوع التعليم والتخصص، وهو ما يلاحظ فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للعينة التي توضح أن نسبة المتزوجات ضئيلة جداً مقارنة بالإناث العازبات أي أن فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي للإناث العازبات أكبر بكثير من المتزوجات والمطلقات.

2- تحليل نتائج استمارة الطلبة:

يُعَدُّ الطلبة اللبنة الأساسية في التعليم الجامعي وأحد الأهداف التي تضعها الدولة وترسم سياستها من خلالهم لتمكينهم من التزود بالمعارف والتأهيل العلمي حتى يصبحوا القوة البشرية القادرة على تحريك عجلة التنمية في البلد في مختلف المجالات الحياتية والدفع به نحو التقدم والتطور، ولذا نجد أن الدولة تخصص نسبة كبيرة من موازنتها السنوية للإنفاق على التعليم الجامعي، فيبلغ تكلفة الطالب بحسب البيانات الحكومية بما يعادل وبالمتوسط (612) دولار سنوياً[1]

2-1 الوضع المعيشي:

إن دراسة الحالة المعيشية للطالب تعطينا مؤشراً مهماً لطبيعة الظروف والعوامل التي تلعب دوراً في تهيئة المناخ الدراسي للطالب علاوة على وتأثير ذلك على إمكانية تحصيله العلمي فبحسب توفر الظروف المعيشية المناسبة للطالب والتي تمكنه ليس فقط من التفرغ للدراسة كلياً ، بل عوامل أخرى منها مقدرة الأسرة على توفير متطلبات التعليم من كتب ومراجع وغيرها من المستلزمات الضرورية لتأهيله علمياً وبكفاءة ولذلك فإن غياب هذه الظروف التي تشكل عائقاً رئيسياً أمام التأهيل الجيد فمن خلال سؤال العينة

(1) انظر مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ، مراحله – انواعه للعام 2004م – 2005م ، صادر عن المجلس الاعلي لتخطيط التعليم

عن كيفية مواجهتهم لنفقات المعيشة.

نجد أن عدد (507) طالباً وطالبة بنسبة (86.4%) تنفق عليهم أسرهم منهم (275) ذكور و (232) إناث، وأن عدد (98) طالباً وطالبة بنسبة (16.7%) يعملون فقط في الإجازة، منهم (76) ذكور و (22) إناث، وعدد (80) طالب وطالبة بنسبة (13.6%) يعملون بجانب دراستهم، منهم (58) ذكور و (22) إناث. أنظر الجدول (16)

جدول رقم (16) مواجهة نفقات المعيشة حسب النوع

كيف تواجه نفقاتك المعيشة؟	النوع				الإجمالي	
	ذكر		أنثى		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
تنفق عليَّ أسرتي	275	%82.6	232	%91.3	507	%86.4
أعمل بجانب دراستي	58	%17.4	22	%8.7	80	%13.6
أعمل فقط في الإجازة الصيفية	76	%22.8	22	%8.7	98	%16.7

وبحسب نظام التعليم (حكومي أو أهلي) نجد أن النسب متقاربة جداً، فقد أجابت نسبة (86.6%) من التعليم الحكومي و (85.6%) من التعليم الأهلي تنفق عليهم أسرهم، و نسبة (13.4%) في التعليم الحكومي و (14.4%) من التعليم الأهلي يعملون بجانب دراستهم، ونسبة (18.6%) من التعليم الحكومي (9.6%) في التعليم الأهلي يعملون في فترة الإجازة الصيفية. (انظر الملحق(2)جدول رقم (16)) وبالنظر إلى النسب السابقة نجد أن النسبة الأعلى تعتمد على أسرهم في الإنفاق على التعليم مما يعطينا مؤشراً على توفر المناخات المناسبة لهم للتحصيل العلمي، وأن نسباً متدنية فقط تعتمد على نفسها في الإنفاق على التعليم (متساوية في الحكومي والأهلي) وهو ما يدلل على الطلب الاجتماعي المتزايد في الحصول على الشهادة الجامعية عند فئات مختلفة من المجتمع وعلى أنه بشكل استثماراً بشرياً هاماً له مردوده الاقتصادي والاجتماعي للأسرة والمجتمع والتنمية.

2-2 **سياسة القبول:**

يتولى المجلس الأعلى للجامعات منذ السنوات القليلة الماضية وضع سياسات سنوية للقبول في الجامعات الحكومية والأهلية، غير أن ما يتم تنفيذه واعتماده هي المعايير والشروط فقط من هذه السياسة في عملية القبول، هذه السياسة حتى الآن لا تهدف إلى تنسيق القبول بما يتوافق مع متطلبات التنمية وسوق العمل بل هناك اعتبارات أخرى عديدة تتجسد في كم ونوع مخرجات التعليم الثانوي والطلب الاجتماعي ... الخ وهي اعتبارات لم يؤخذ بها على أهميتها..

إن التحاق الطالب بحسب رغبته في التخصص الذي يدرسه، يلعب دوراً مهماً في تحصيله العلمي وإبراز مواهبه وقدراته، وإبداعاته، ولكننا نجد أن المعيار الرئيسي في سياسة القبول هو المعدل في الثانوية العامة، وتحديد نسب محددة لكل تخصص، بالإضافة إلى امتحانات القبول في بعض التخصصات ((التزمت الجامعات الأهلية بهذه السياسة في السنوات الأخيرة ولكن لم تتقيد بها بشكل صارم لهذا برزت الاختلالات)) [1] أن معدل الثانوية العامة لا يمثل المستوى العلمي الحقيقي للطالب ولا يعكس قدراته الفعلية في بعض الأحيان، لفساد التعليم الثانوي ولتفشي ظاهرة الغش بين الطلاب وعدم اتباع برامج تعليمية تعتمد على المشاركة وتحسين طرائق التدريس ومناهجه والبحث بما يضمن استيعاب مقررات التدريس – وغير ذلك.

(1) انظر التقرير النهائي حول الجامعات الأهلية بأمانة العاصمة المقدم لوزارة التعليم العالي مارس 2005م.

4-2-2 القبول بحسب التخصص الذي يطمح له الطالب:

عند سؤال العينة هل تم قبولك في التخصص الذي ترغب فيه يتبين من الجدول (17) أن نسبة (47.2%) يؤكدون أنهم كانوا يرغبون في نفس التخصص الذي التحقوا به، ترتفع النسبة لمن كانت ترغب في تخصص آخر غير الملتحقين به، حيث بلغت (52.8%) موزعة (41.1%) يرغبون في تخصص آخر في نفس الكلية ونسبة (5.1%) كانوا يرغبون الالتحاق في كلية عسكرية أو شرطة أو طيران ونسب (0.9%) لم يبينوا رغبتهم.

جدول رقم (17) التخصص الذي كنت تطمح له حسب النوع

التخصص الذي كنت تطمح له	النوع				الإجمالي	
	ذكر		أنثى		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
نفس التخصص الملتحق به حالياً	167	%50.2	110	%43.3	277	%47.2
تخصص آخر في نفس الكلية الملتحق بها	16	%4.8	18	%7.1	34	%5.8
تخصص آخر في كلية أخرى	117	%35.1	124	%48.8	241	%41.1
الالتحاق بكلية عسكرية / شرطة / طيران	30	%9.0	0	%0.	30	%5.1
غير مبين	3	%9.	2	%8.	5	%9.
الإجمالي	333	%100.0	254	%100.0	587	%100.0

وبالنظر إلى النسب والمؤشرات السابقة نلاحظ أن النسب الأكبر لم يرغبوا في تخصصاتهم الحالية وهو ما يؤدي إلى غياب الاهتمام الجاد لديهم للتحصيل والتأهيل، ولهذا فإن على المختصين الأخذ بعين الاعتبار أهمية ربط الرغبة بالتخصص وفق سياسة القبول وبما يخدم تطوير وتحسين العملية التعليمية وتأهيل الطلبة، من أجل رفع نوعية مخرجات التعليم وكفاءتها كون ذلك يمثل الطريقة والوسيلة الأنجح للاستفادة وتأثير ذلك على تأهيلهم وتحقيق لرسالة وأهداف التعليم.

4-2-3 كيف تم القبول في التخصص بحسب الرغبة؟

الملاحظ أن نسبة (47.2%) ممن تم قبولهم بحسب الرغبة في التخصص، أفادوا بأنه تم قبولهم وفق شروط أو اعتبارات أخرى مختلفة، ولهذا يمكن تقسيم العينة إلى فئتين بحسب الإجابة على السؤال كيف تم قبولهم في التخصص فئة أولى، تم قبولهم وفق شروط وسياسة القبول، فئة ثانية وفق اعتبارات أخرى، فتتبين أن من تم قبولهم من التخصص المرغوب وفق المعدل المطلوب أو وفق المعدل واجتياز امتحان قبول بلغت بنسبة (62.1%)، (20.9%) على التوالي بإجمالي (83%)، أما من تم قبولهم لاعتبارات أخرى مختلفة، فقد تبين أن من تم قبولهم كونهم يدرسون في جامعات أهلية والمعدل في حدود المقبول بنسبة (15.2%)، أما من تم قبولهم نتيجة للعلاقات الشخصية فكانت النسبة (3.6%) أو تم قبولهم كونهم أبناء أعضاء هيئة التدريس أو العاملين في الجامعة بلغت (0.7%) ونتيجة للمعدل ووجود نظام موازٍ نسبة (1.4%) وبحسب نوع نظام التعليم نجد أن من تم قبولهم بحسب شروط القبول تصل إلى نسبة (94.4%) في الجامعات الحكومية، ونسبة (54.4%) في الجامعات الأهلية أما من تم قبولهم لاعتبارات أخرى فبلغت نسبة ضئيلة في الجامعات الحكومية (5.6%)، بينما نجدها في الجامعات الأهلية وصلت إلى (45.6%).(انظر الملحق (2) جدول رقم (18، 19)).

من خلال النسب والمؤشرات السابقة، نجد أن النسبة الكبيرة في الجامعات الأهلية لا تلتزم بشروط ومعايير القبول، و نسبة ضئيلة تصل إلى (5.6%) في الجامعات الحكومية.

كما يتضح من نتائج الدراسة السابقة أن شروط القبول التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات لا يتم الالتزام بها بشكل صارم، ولا يتم التقيد بها تماماً، وإنما تظهر العديد من الاعتبارات الأخرى التي تنظم عمليات القبول في

الجامعات الحكومية أو الأهلية وهذه النتائج تدلل على غياب الرقابة للجهات المعنية، ولهذا فإنه ينبغي على جهات الاختصاص وضع معايير موضوعية لسياسية القبول وفي نفس الوقت متابعة ومراقبة الالتزام بتنفيذها بدقة.

4-2-2 سبب عدم القبول في التخصص المرغوب فيه:

بحسب النتائج السابقة ، نجد أن النسبة الأكبر بين المبحوثين (52.8%) يرون أنه لم يتم قبولهم في التخصص المرغوب فيه، مقابل (47.2%) يرون أنه تم قبولهم في التخصص المرغوب فيه. وكما تم تقييم الطلبة سابقاً إلى فئتين بحسب عوامل واعتبارات القبول، يمكن هنا كذلك بحسب نتائج الدراسة، تقييم الطلبة الذين لم يتم قبولهم إلى فئتين " الأولى " بسبب عدم توفر شروط القبول " والفئة الثانية " لاعتبارات أخرى غير متعلقة بشرط القبول وبحسب الجدول (18).

فنجد أن نسبة (الفئة الأولى) التي لم تتمكن من الالتحاق بالتخصص المطلوب لعدم توفر شروط القبول فيهم (29.7%)، بسب تدني المعدل في الثانوية العامة عن المعدل المطلوب، منهم بلغت (29.9%) من الجامعات الحكومية و(28.3%) في الجامعات الأهلية أما من لم يجتز امتحان القبول فكانت نسبتهم (2.3%) أما الفئة الثانية فنجد أن نسبة (20.3%) بسبب تأخرهم عن الموعد المحدد للقبول منهم (21.6%) من الجامعات الحكومية، و(13.0%) من الجامعات الأهلية، نسبة (19.4%) إلى أن الإمكانيات المادية المحددة لا تتناسب مع التخصص الذي يطمحون به، منهم (16.7%) من الجامعات الحكومية، و (34.8%) من الجامعات الأهلية، ونسبة (4.5%) اختارت تخصصاً يتناسب مع عملها بجانب الدارسة الجامعية، منهم (4.55%) في الجامعات الحكومية، (4.3%) في الجامعات الأهلية أما نسبة من لم يتقدم للتخصص المعني، فبلغت (4.2%) ونتيجة لعدم رغبة المجتمع ورفضه عمل المرأة في بعض التخصصات كانت نسبة (1.9%) منهم (1.5%) من الجامعات الحكومية، (4.3%) من الجامعات الأهلية، وهناك نسبة (2.3%) غير مبينة السبب.

جدول رقم (18) سبب عدم القبول في التخصص

حسب نوع التعليم (متعدد الإجابات)

إذا كان لم يتم قبولك في التخصص الذي كنت ترغب فيه لماذا؟	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
تدني معدلي في الثانوية عن المعدل المطلوب	79	%29.9	13	%28.3	92	%29.7
التأخر عن الموعد المحدد للقبول	57	%21.6	6	%13.0	63	%20.3
تدخل الوساطة والمحسوبية وتأثيرها على سياسة القبول	88	%33.3	4	%8.7	92	%29.7
إمكاناتي المادية المحدودة لا تتناسب مع التخصص الذي كنت أطمح له	44	%16.7	16	%34.8	60	%19.4
إخترت تخصصاً يتناسب مع طبيعة عملي بجانب دراستي الجامعية	12	%4.5	2	%4.3	14	%4.5
لم اجتز امتحان القبول	7	%2.7	0	%0.	7	%2.3
لم أتقدم لهذا التخصص	8	%3.0	5	%10.9	13	%4.2
المجتمع يرفض المرأة في بعض التخصصات	4	%1.5	2	%4.3	6	%1.9
غير مبين	5	%1.9	2	%4.3	7	%2.3

وكما نلاحظ أن عدم القبول في التخصص المطلوب نتيجة لتدخل الوساطة والمحسوبية وتأثيرها على سياسة القبول بنسبة كبيرة جداً (29.7%) بين المبحوثين منهم (33.3%) من الجامعات الحكومية (8.7%) من الجامعات الأهلية وهذه النسبة الكبيرة بالنسبة للتعليم الحكومي تعطينا مؤشراً بأن

الجامعات الحكومية والأهلية لا تتقيد بسياسة ومعايير القبول الموضوعية.

كما نلاحظ أن نسبة (19.4%) لم يتمكنوا من التخصص المرغوب بسبب إمكانياتهم المادية المحدودة، وهو ما يتطلب من الجهات المتخصصة بالتعليم الجامعي أقرار سياسة قبول لدعم المتفوقين دعماً مادياً وتوفير ظروف دراسية ملائمة وفق معايير معينة تتخذها الجامعات كعمل صناديق خاصة بدعم الطالب الفقير، حتى لا يؤدي إلى خلق تفاوت بين المواطنين وتأثيراته على النسيج الاجتماعي مستقبلاً، وفي نفس الوقت تحقيق هدف المساواة.

2-2-5 **اختيار الطالب للتخصص:**

وعند سؤال العينة عن أسباب اختيارهم للتخصص وبحسب الجدول رقم (19)

جدول رقم (91) كيف كان الاختيار للتخصص حسب النوع (متعدد الإجابات)

كيف كان اختيارك للتخصص الذي اخترته؟	النوع				الإجمالي	
	ذكر		أنثى		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
حسب رغبتي	235	%70.6	171	%67.3	406	%69.2
حسب رغبة الأهل	48	%14.4	38	%15.0	86	%14.7
أسوةً بأصدقائي	25	%7.5	11	%4.3	36	%6.1
حسب شهرة الجامعة	13	%3.9	5	%2.0	18	%3.1
حسب توفر فرص العمل في هذا المجال	80	%24.0	39	%15.4	119	%20.3
لعدم توفر تخصصات أخرى	36	%10.8	40	%15.7	76	%12.9

يتبين أن نسبة كبيرة من المبحوثين اختاروا التخصص بحسب الرغبة بنسبة (69.2%) منهم (70.6%) ذكور و (67.3%) إناث، تليها نسبة(20.35%) الذين اختاروا التخصص بحسب توفر فرص العمل في هذا المجال منهم (24.0%) ذكور و (15.4%) إناث، ثم تناقصت النسبة، كما نلاحظ، فنجد أن من تم اختيارهم للتخصص بحسب رغبة الأهل، بلغت (14.7%) منهم(14.4%) من الذكور و(15%) إناث ونسبة(15.95%) لعدم توفر تخصصات أخرى منهم (10%) ذكور(15.7%) إناث، ونسبة (6.1%) التحقت بالتخصص أسوة بأصدقائهم منهم (7.5%) ذكور، (4.35%) إناث، ونسب (3.1%) التحقت بالتخصص بحسب شهرة الجامعة منهم (3.9%) ذكور و(2.0%) إناث.

يتبين أن اختيار الطالب للتخصص بحسب الرغبة كانت النسبة الأكبر، وأن التعليم الجامعي لا يخضع بشكل واضح لمؤشرات سوق العمل فلقد كان الالتحاق في التخصصات الإنسانية حسب الرغبة الشخصية للطالب (67.8%) وهذا ما يتناقض مع بعض البيانات الرسمية عن إحجام الطلبة الالتحاق بالتخصصات الإنسانية. (انظر المحلق (2) جدول (20)) كما أنه يؤكد إلى زيادة حجم الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وأهمية الحصول على شهادة جامعية، وهذا ما يدلل عليه كذلك نسبة الالتحاق لعدم وجود تخصصات أخرى التي بلغت (19.955) الأغلبية من الإناث بنسبة (15.7%).

وبالنظر إلى النسب والمؤشرات السابقة حول الاختيار للتخصص فإنه من المهم أن تعمل الجامعات والمؤسسات المعنية على إيضاح وشرح طبيعة التخصصات وأهميتها من خلال دليل للتخصصات حتى يتمكن الطالب من الاختيار السليم للتخصص الذي يريده، 10 ومن خلال التوعية بذلك عبر وسائل الإعلام.

2-2-5 سياسية التعليم الجامعي:

إن أهم القضايا المتعلقة بالتعليم الجامعي، تتركز في معرفة مدى علاقة التعليم الجامعي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى فاعلية العملية التعليمية في تحقيق أهدافها في خدمة المجتمع والتنمية، ومساهمتها في إيجاد الحلول للتحديات المختلفة التي يمر بها المجتمع والبلد، وما هي الوسائل والسبل والاحتياجات الضرورية واللازمة للنهوض وتحقيق التقدم والرقي. ومع تطور قطاع التعليم الجامعي فمن الضروري تقييم سياسته من حيث الكفاءة والفاعلية والمقدرة على إعداد الملتحقين به وتزويدهم بمختلف المعارف العلمية وإكسابهم المهارات اللازمة حتى يتم استيعابهم وانخراطهم في سوق العمل ومشاركتهم في عملية التنمية الاقتصادية بما يواكب التطورات العلمية الحديثة في العالم.

جدول رقم (20) رأي العينة بسياسة التعليم الجامعي

حسب نوع التعليم (متعدد الإجابات

ما رأيكم بسياسة التعليم الجامعي في الجامعة التي التحقت بها؟	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
جيد إلى حد كبير	40	%8.7	21	%16.8	61	%10.4
جيد إلى حد ما	278	%60.2	84	%67.2	362	%61.7
غير جيد	144	%31.2	20	%16.0	164	%27.9
الإجمالي	462	%100.0	125	%100.0	587	%100.0

وبسؤال العينة عن سياسة التعليم الجامعي، وبحسب الجدول رقم (20) نتبين أن نسبة (61.75%) ترى أن سياسة التعليم الجامعي جيدة نوعاً ما منهم (60.2%) في الجامعات الحكومية و(67.2%) في الجامعات الأهلية، بينما ترى نسبة (27.9%) أنها غير جيدة ، منهم (31.2%) في الجامعات الحكومية(16.0%) في الجامعات الأهلية وترى نسبه بسيطة (10.4%) أنها جيدة إلى حد كبير منهم (8.7%) من الجامعات الحكومية و(16.8%) من الجامعات الأهلية من خلال المؤشرات السابقة فإن النسبة الأكبر ترى أن سياسة التعليم جيدة إلى حد ما بما يدل على عدم وجود رضى كامل عنها بينما نجد نسبة بسيطة هي التي تراها جيدة ورغم أن نسبة (27.9%) من المبحوثين يرون أنها غير جيدة، فإننا نعتقد أنهم محقون نوعاً ما كون التعليم الجامعي (الحكومي والأهلي) يتسم بجوانب ضعف تتمثل في التوسع الكبير في عدد الجامعات، في غياب التخطيط والتنظيم وتدبير الموارد اللازمة، وتدني نوعية التعليم الجامعي ومخرجاته، وغياب الدراسات اللازمة لتلبية احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، وتكرار الجامعات (الحكومية والأهلية) الناشئة للتخصصات والكليات في الجامعتين الأم (صنعاء وعدن) وغير ذلك وسؤالهم عن لماذا يرون أن سياسية التعليم الجامعي غير جيد، أجاب المبحوثون كالتالي:-

جدول رقم (21) رأي العينة حول عدم جدية سياسة التعليم الجامعي

حسب نوع التعليم (متعدد الإجابات)

إذا كانت سياسة التعليم الجامعي غير جيدة لماذا؟	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
لأنها مفتوحة وتقبل أعداداً كبيرة لا تناسب الطاقة الاستيعابية	52	%36.1	13	%65.0	65	%39.6
لأنها غير مواكبة لاحتياجات سوق العمل والتنمية	76	%52.8	11	%55.0	87	%53.0
لأنها غير مهتمة بتطوير المناهج	12	%8.3	2	%10.0	14	%8.5
لأنها لا توفر التجهيزات المعملية الحديثة والمكتبات المتخصصة	6	%4.2	1	%5.0	7	%4.3
لأنها لا توفر العدد الكافي من المدرسين	13	%9.0	0	%0.	13	%7.9
غير مبين	10	%6.9	0	%0.	10	%6.1

بحسب الجدول رقم (21) ، نجد أن النسبة الكبيرة بلغت (53.0%) ترى السبب كونها غير مواكبة لاحتياجات سوق العمل منهم (52.8%) بالجامعات الحكومية و(55%) بالجامعات الأهلية وترى نسبة (39.65%) السبب في أن الجامعات مفتوحة وتقبل أعداداً كبيرة لا تناسب الطاقة الاستيعابية منهم (36.15%) بالجامعات الحكومية و (65%) بالجامعات الأهلية، كما ترى نسبة (8.5%) أن سياسة التعليم الجامعي غير مهتمة بتطوير المناهج، منهم (8.3%) بالجامعات الحكومية و(10.0%) بالجامعات الأهلية، كما ترى نسبة (4.3%) أنها لا توفر التجهيزات المعملية الحديثة والمكتبات المتخصصة منهم (4.2%) بالجامعات الحكومية و(5%) بالجامعات الأهلية نسبة (7.9%) يرون أنها لا توفر العدد الكافي من المدرسين منهم (9.0%) بالجامعات الحكومية ونسبة (6.1%) غير محددة في الأسباب إن نظام التعليم الجامعي الحالي في اليمن في أمس الحاجة إلى التحديث والتطوير والتحسين باستمرار، فتدني مستواه وعدم جودة ومهارة وكفاءة مخرجاته تعزى إلى اختلال التوازن بين عدد أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلبة ، حيث تبلغ النسبة 50 طالب لكل مدرس ((بحسب إستراتيجية التعليم العالي)) [1] رغم أن النسبة تتفاوت بين كليات الجامعة الواحدة وبين الجامعات فيما بينها وكذلك ضعف المناهج التعليمية ونقص التجهيزات وعدم ملاءمتها لمتطلبات العملية التعليمية في القرن الواحد والعشرين .

إن النسبة الكبرى ترى في عدم مواكبة التعليم الجامعي لسوق العمل والتنمية وتليها قبول أعداد كبيرة تفوق الطاقة الاستيعابية، يوصى بالضرورة المؤسسات المختصة بالتعليم الجامعي وضع هاتين القضيتين في عين الاعتبار عند رسم سياسة التعليم الجامعي لتحسين وتطوير مخرجاته.

3-2- المنهج الجامعي:-

المنهج التعليمي الجامعي أحد الركائز الأساسية في العملية التعليمية وهو الذي يمد الطلبة بالمعارف العلمية المتجددة ومن خلاله يتم تأهيلهم و ربطهم بأحدث المستجدات العلمية المعاصرة في العالم، لكن ضعف التعليم الجامعي في اليمن وتدني مستواه يعزى إلى ضعف وقدم المناهج التعليمية وعدم مواكبتها للتطورات العلمية الحديثة التي تشهدها الجامعات التي تسعى نحو تطبيق نظام الجودة لهذا النوع من التعليم.

(1) انظر الإستراتيجية الوطنية للتعليم في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية 2006–2010م

جدول رقم (22) رأي العينة في تقييم المنهج الجامعي

حسب نوع التعليم (متعدد الإجابات)

تقييمك للمنهج الجامعي الذي درسته	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
المنهج قديم وغير مواكب للتطورات الجديدة	168	%36.4	20	%16.0	188	%32.0
المنهج يغلب عليه الطابع النظري الذي لا يكسب الطالب مهارات عملية	315	%68.2	51	%40.8	366	%62.4
المنهج صعب ولا يتناسب مع مستوى الطالب الجامعي	32	%6.9	6	%4.8	38	%6.5
المنهج لا يتناسب مع الفترة الزمنية المحددة له	100	%21.6	25	%20.0	125	%21.3
بعض المدرسين لا يملك المهارات اللازمة لتدريس هذا المنهج	233	%50.4	57	%45.6	290	%49.4
الاكتفاء في المناهج على الملازم المحددة مسبقاً	114	%24.7	24	%19.2	138	%23.5
محدودية الوسائل التعليمية المستخدمة في تدريس المنهج	227	%49.1	31	%24.8	258	%44.0
المنهج لا يراعى فيه التنسيق بين المواد المختلفة	9	%1.9	3	%2.4	12	%2.0
جيد	4	%9.	10	%8.0	14	%2.4

يتبين من الجـدول السابق بـأن نسبة عالية من المبحوثين تـرى أن المنهج يغلب عليه الطابع النظري الذي لا يكسب الطالب مهارات عملية، فقد بلغت (62.4%) منهم(68.2%) في الجامعات الحكومية و (40.8%) في الجامعات الأهلية وترى نسبة(49.4%) أن المدرسين لا يملكون المهارات اللازمة لتدريس هذا المنهج منهم (50.4%) في الجامعات الحكومية و (45.6%) في الجامعات الأهلية وتـرى نسبة(44%) محدودية الوسائل التعليمية المستخدمة في تدريس المنهج ، منهم (49.1%) في الجامعات الحكومية و (24.8%) في الجامعات الأهلية وترى نسبة (32%) أن المنهج قديم وغير مواكب للتطورات الجديدة منهم (36.4%) في الجامعات الحكومية و (16%) في الجامعات الأهلية وترى نسبة (23.5%) أنه يتم الاعتماد والاكتفاء على الملازم المحددة مسبقاً، منهم (24.7%) في الجامعات الحكومية و (19.2%) في الجامعات الأهلية ونسبة (2.00%) ترى أن المنهج لا يتناسب مع الفترة

الزمنية المحـددة له منهم (21.6%) في الجامعات الحكومية و(20.0%) في الجامعات الأهلية وترى نسبة(6.55%) أن المنهج صعب ولا يتناسب مع مستوى الطالب الجامعي منهم(6.9%) في الجامعات الحكومية و(4.85%) في الجامعات الأهلية ، وترى نسبة (2.0%) أن المنهج لا يراعى فيه التنسيق بين المواد المختلفة، منهم(1.9%) في الجامعات الحكومية و (2.45%) في الجامعات الأهلية، أما نسبة بسيطة من المبحوثين (2.4%) ترى أن المنهج جيد وبنسبة (0.9%) في الجامعات الحكومية و (8.0%) في الجامعات الأهلية. إن هذه النسب والمؤشرات السابقة تدل على أن هناك مشكلة حقيقية تتعلق بالمناهج الجامعية من حيث قدمها وعدم مواكبتها للمستجدات العلمية والطرق والوسائل الحديثة في تعليمها وقـدرة بعض هيئة التدريس على إيصالها وغلبة الطابع النظري، ولا يمكن حل هذه المشكلة إلا بأجواء تقييم للمناهج الجامعية والاستفادة من التطورات العالمية (من خلال الجامعات العريقة)، ورسم سياسة واضحة حول تحسين إعداد هذه المناهج وطرق تقديمها وإيصالها للطالب الجامعي.

2-4 الكادر الجامعي:

الكادر الجامعي (عضو هيئة التدريس) هو المسؤول عن العملية التعليمية، فمهما استحدثت من طرق ووسائل تعليمية أو تطورت المناهج ورصدت الموارد المالية، وأقيمت المباني الجامعية الضخمة ، واستجلبت أحدث الأجهزة والمعامل ووسائل التكنولوجيا والأدوات وغيرها، فإن كل هذا لا يمكن أن يحقق شيئاً إلا عن طريق عضو هيئة التدريس الكفوء والمؤهل والمدرب.

بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (5160) عضواً، منهم(861) غير يمنيين تهيمن جامعتا صنعاء وعدن على النسبة الأكبر منهم (75.95%) من حملة الدكتوراه و (51.8%) من الهيئة التدريسية المساعدة والمعدل المتوسط للطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس نحو (56) طالباً لكل عضو هيئة تدريس، ويوجد تفاوت كبير في ذلك المعدل، سواء أكان في مجالات العلوم المختلفة وبين الجامعات أو على مستوى الكليات في الجامعات مجتمعة. (1)

جدول رقم (23) رأي العينة في الكادر الجامعي
حسب نوع التعليم (متعدد الإجابات)

كيف ترى الكادر الجامعي من خلال دراستك؟	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
لا يملك الكادر المهارات التربوية للتعامل مع التعليم الجامعي	158	%34.2	33	%26.4	191	%32.5
عدم التزام الكادر بحضور الحد الأدنى من المحاضرات	87	%18.8	5	%4.0	92	%15.7
إضراب الكادر وعدم استقرار العام الدراسي	100	%21.6	5	%4.0	105	%17.9
عدم مراعاة تطابق تخصص الكادر مع ما يقوم بتدريسه من مقرر	146	%31.6	33	%26.4	179	%30.5
الصراع البيني للكادر مع الإدارة الجامعية أو الكادر فيما بينهم	123	%26.6	24	%19.2	147	%25.0
الكادر الجامعي لا يستخدم المعايير الموضوعية في تقييم الطالب	164	%35.5	30	%24.0	194	%33.0
الكثافة الطلابية في الجامعة تعمل على إعاقة الكادر الجامعي	175	%37.9	31	%24.8	206	%35.1
توجه معظم الكادر الجامعي للتدريس في أكثر من جامعة	167	%36.1	49	%39.2	216	%36.8
توجه معظم الكادر الجامعي للتدريس في التعليم الموازي	95	%20.6	7	%5.6	102	%17.4
جيد	15	%3.2	17	%13.6	32	%5.5

وعند سؤال العينة عن رأيهم في الكادر الجامعي، (كما يتبين من الجدول رقم (23)) نجد أن نسبة (32.5%) من عينة المبحوثين ترى أن الكادر التعليمي لا يملك المهارات التربوية للتعامل مع التعليم الجامعي منهم (34.2%) من الجامعات الحكومية و(26.4%) من الجامعات الأهلية، وتؤكد نسبة (36.8%) أن معظم الكادر الجامعي يتوجه للتدريس في أكثر من جامعة ((في الواقع، نجد أن البيانات والتقارير تشير إلى أن الجامعات الأهلية تستفيد من كادر الجامعات الحكومية ولكن عدد من يعملون في الجامعات الحكومية والأهلية ضئيل جداً وتتكرر أسماؤهم في أكثر من جامعة)) (2)

وبالتالي فإن هذه النسب الكبيرة اعتمدت على ما يروج عن عضو هيئة التدريس وليس بحسب البيانات الرسمية ولذلك لا تعد استجابات المبحوثين وبياناتهم كافية لوحدها، كما ترى نسبة (35.1%) أن الكثافة الطلابية في

(1)انضر مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ، مراحله وانواعه للعام 2005–2004م.

(2) انظر التقرير النهائي لتقييم الجامعات الأهلية.

الجامعة تعمل على إعاقة الكادر الجامعي منهم (37.9%) في الجامعات الحكومية و(24.8%) في الجامعات الأهلية وترى نسبة (33%) أن الكادر الجامعي لا يستخدم المعايير الموضوعية في تقييم الطالب منهم(35.5%) في الجامعات الحكومية و (24%) في الجامعات الأهلية وترى نسبة(22.0%) الصراع القائم للكادر التدريسي مع الإدارة الجامعية أو الكادر فيما بينهم، وترى نسبة (17.9%) الإضراب المستمر للكادر وعدم استقرار العام الدراسي ونسبة (17.4%) ترى توجه معظم الكادر التدريسي للتعليم الموازي وترى نسبة (15.75) عدم التزام الكادر بحضور الحد الأدنى من المحاضرات، ويتضح من الجدول أن نسبة بسيطة تقدر بـ(5.5%) يرون أن الكادر جيد منهم (3.2%) في الجامعات الحكومية و (1.3%) في الجامعات الأهلية ، وبالنظر إلى النسب والمؤشرات الكبيرة، نجد أن النسب المتقاربة تشير إلى عدم امتلاك الكادر للمهارات التربوية وعدم تطابق تخصصه مع ما يقوم بتدريبه وعدم استخدامه المعايير الموضوعية في التقييم للطالب والكثافة الطلابية التي تعيقه كأهم المشكلات التي يتسم بها الكادر ولهذا فإنه من الضروري أن تعمل الجهات المختصة (الجامعات) على تطبيق معايير وشروط القبول القانونية للكادر الجامعي وتقييمه بصفة دورية وتنفيذ برامج التأهيل المستمر حتى تمكن مؤسسات التعليم من تجاوز مثل تلك المشكلات.

5-2 التجهيزات الجامعية:

يلعب ضعف وغياب البنية التحتية في الجامعات، والمتمثل في القاعات والمعامل والتجهيزات الصوتية والمكتبات واستخدام الحاسوب وشبكة الانترنت في العملية التعليمية ، وتوفر وسائل النقل والسكن الجامعي دوراً رئيسياً في تدني العملية التعليمية، ويؤثر بدوره على مخرجات التعليم الجامعي.

وبسؤال العينة في مدى ملاءمة قاعات المحاضرات للتدريس (انظر الملحق (2) الجدول (26))

نجد أن نسبة (28.8%) يرون أنها ضعيفة وغير ملائمة، منهم (32.3%) في الجامعات الحكومية و (16.5%) في الجامعات الأهلية، وترى نسبة (42.1%) أن مدى ملاءمة القاعات للتدريس مقبول منهم (39.85%) في الجامعات الحكومية و(50.4%) في الجامعات الأهلية وترى نسبة (29.1%) أن القاعات جيدة دوراً مهماً في العملية التعليمية منهم(27.9%) في الجامعات الحكومية و(33.65) في الجامعات الأهلية.

وعن رأيها في مدى توفر التجهيزات الصوتية نجد نسبة كبيرة من عينة المبحوثين بلغت (61.7%) ترى أنها غير متوفرة وضعيفة منهم (65.6%) في الجامعات الحكومية و(47.2%) في الجامعات الأهلية وترى نسبة (25%) أن التجهيزات الصوتية مقبولة، منهم (24.5%) في الجامعات الحكومية و(27.2%) في الجامعات الأهلية وأن نسبة بسيطة ترى ومستواها جيد بلغت نسبة(1.4%) منهم (1.1%) في الجامعات الحكومية و(2.4%) في الجامعات الأهلية، وحول رأي العينة في مستوى تجهيز المعامل الجامعية نجد أن نسبة (53.5%) ترى أن المعامل ضعيفة التجهيزات، منهم (63%) من الجامعات الحكومية، (18.4%) من الجامعات الأهلية وترى نسبة (29.1%) أن التجهيزات المعملية مقبولة، منهم (24.7%) من الجامعات الحكومية،و(45.6%) من الجامعات الأهلية، وترى نسبة (14%) أن التجهيزات جيدة، منهم(8.2%) في الجامعات الحكومية و(35.2%) في الجامعات الأهلية.

وعن رأيها في مستوى المكتبات العلمية نجد أن نسبة (33.4%) من العينة ترى أن مستوى المكتبات العلمية ضعيف منهم (35.75%) في الجامعات الحكومية و (24.8%) في الجامعات الأهلية، كما ترى نسبة (40.7%) أن مستوى المكتبات العلمية مقبول، منهم (42.0%) في الجامعات الحكومية و (36.05%) في الجامعات الأهلية كما ترى نسبة(25.25%) أن المستوى جيد، منهم (21.45%) في التعليم الحكومي (39.2%) في الجامعات الأهلية، وأما من لا يعرف مستوى المكتبات فقد كان بنسبة (0.75%) من العينة، منهم (0.9%) في الجامعات الحكومية، و (0، %) في الجامعات الأهلية.

وعن مدى توفر أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات نجد أن نسبة (65.2%) ترى أن توفر أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات ضعيف ، منهم نسبة (73.65%) في الجامعات الحكومية و (34.4%) في الجامعات الأهلية، كما أن نسبة(21.3%) ترى أن توفر أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات مقبول، منهم (17.1%) في الجامعات الحكومية و(36.8%) في الجامعات الأهلية، وترى نسبة (11.1%) أن توفر أجهزة الحاسب وشبكة المعلومات

جيد، منهم (6.3%) في الجامعات الحكومية ، (28.8%) في الجامعات الأهلية ، كما أن نسبة (2.4%) لا تعرف مدى توفر أجهزة الحاسب وشبكة المعلومات، منهم(9.0%) في الجامعات الحكومية، و(0.0%) في الجامعات الأهلية(انظر الملحق (2) جدول (27، 28، 29، 30))

وبالعودة إلى النسب والمؤشرات السابقة يتبين ضعف البنية التحتية في مؤسسات التعليم الجامعي، مما يؤدي إلى عدم اكتمال العملية التعليمية مما يؤثر سلبياً على وتحقيق أهداف سياسة التعليم الجامعي من أجل تحقيق التنمية المتكاملة وتلبية احتياجات السوق نظراً لعدم التمكن من بناء قدرات وكفاءات قادرة على المنافسة ولهذا فإن مسألة تحسين وتطوير البنية التحتية تقع على عاتق راسمي سياسات التعليم وإعطائها الأولوية وتسخير الموارد المالية والإمكانات بما يمكن من تطويرها وتحسينها لتواكب تطويرات العصر الراهن.

6-2 **توقع الطالب لسوق العمل :**

إن هدف الحصول على العمل بعد التخرج من الجامعة هو الدافع والحافز المشجع للطالب للتحصيل العلمي الجيد، وغياب أو ضعف هذا الأمل يقودهم غالباً إلى الإحباط ويؤثر سلباً على نوعية التحصيل العلمي.

وعند سؤال العينة عن توقع الحصول على عمل بعد التخرج من الجامعة أفاد (59.55) فقط من إجمالي العينة بنعم، مقابل (40.55) أجابوا بلا، وبالنظر إلى النسب والمؤشرات نجد ظهور فروق بحسب النوع ونوع التعليم والتخصص، حيث تبين أن نسبة (51.5%) من العينة يتوقعون الحصول على عمل بعد التخرج من الجامعة، بلغت نسبة الذكور(62.5%) مقابل (55.5%) منهم من الاناث ، نسبة (53.0%) منهم ممن يدرسون في التعليم الحكومي و منهم (83.2%) في التعليم الأهلي وبحسب التخصصات نسبة (51.9%) من التخصصات الإنسانية و (69.4%) في التخصصات التطبيقية أما من لا يتوقع حصوله على عمل بعد التخرج من الجامعة فقد بلغت النسبة(40.5%)، منهم (37.5%) ذكور و(44.5%) إناث وبحسب نوع التعليم (47.0%) في التعليم الحكومي و(16.8%) في التعليم الأهلي، وبحسب التخصصات نسبة (48.1%) في التخصصات الإنسانية ونسبة (30.6%) في التخصصات التطبيقية، وبحسب المؤشرات كذلك فهناك تباين لدى طلاب التعليم الأهلي الذي يتوقعون حصولهم على عمل حيث بلغت النسبة (83.25) مقابل (53.0%) لطلبة التعليم الحكومي إلى المستوى الاجتماعي للطالب ووضع أسرته المادي الذي يضمن له العمل بعد التخرج وبحسب المؤشرات فهناك تباين بحسب النوع فنجد أن نسبة كبيرة من الذكور يتوقعون الحصول على عمل (62.55) ونسبة كبيرة من الإناث لا تتوقع الحصول على عمل كما أن ارتفاع نسبة الإناث اللواتي لا يتوقعن الحصول على عمل يعد مؤشراً يعكس موقف ونظرة المجتمع للمرأة ودورها في المجتمع وفي المشاركة في قوة العمل وأهمية هذه المشاركة. (انظر الملحق رقم (2) جدول رقم (36، 37))

وبسؤال العينة عن رأيهم حول حصولهم على عمل بعد التخرج باعتباره مؤشر له دلالاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية يتبين أن نسبة (22.9%) لديهم عمل مسبق أصلاً أي أن هناك طلاباً يعملون ويدرسون في آن واحد وترى نسبة (40.%) أن تخصصهم نادر ومطلوب وترى نسبة (8.31%) أن والده يعمل موظفاً وصاحب قرار يمكنه توظيفه وترى نسبة ضئيلة (2.3%) أن فرص العمل مازالت متوفرة، أما نسبة (1.7%) فغير مبين (انظر الملحق (2) جدول (38) ، (39))

أما نسبة (40.5%) من العينة فأجابت على عدم حصولهم على عمل بعد التخرج، وبسؤالهم عن سبب عدم حصولهم على عمل بعد التخرج نجد أن نسبة (31.5%) ترى أن التخصص الذي التحق به لا تتوافر لديه فرص في سوق العمل و (14.3%) في التعليم الأهلي ، وبحسب التخصصات (31.7%) في العلوم الإنسانية و (31.2%) في العلوم التطبيقية.

كما ترى نسبة (35.3%) أنه لا توجد علاقة بين سوق العمل وسياسات التعليم الجامعي وترى نسبة(53.4%) أنه لا توجد سياسة تسويقية لمخرجات التعليم الجامعي، وترى نسبة (16.4%) أن تخصصات التعليم الجامعي لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل، ونجد أن نسبة (4.2%) من العينة تبين سبب عدم حصولهم على عمل بعد التخرج والتي ذكرت في مواضع سابقة من الدراسة.

وبسؤال الطلاب حول الحلول والمقترحات لتطوير التعليم الجامعي نجد أنه من خلال النسب والمؤشرات يتضح عدم وجود علاقة بين سياسات التعليم الجامعي وسوق العمل وربط التخصص باحتياجاته، وهذا ما يتطلب ضرورة وضع خطط واستراتيجيات تهدف إلى ربط التعليم الجامعي بالتنمية وسوق العمل وإيجاد آليات لتحقيق هذا الهدف وذلك ومن خلال السياسات والاستراتيجيات التي بات من الضرورة أن تقوم بها مجالس أو هيئات تنسيق بين مؤسسات التعليم المختلفة والجهات ذات العلاقة بالتنمية وسوق العمل.

يتبين أن نسبة كبيرة بلغت (52.6%) ترى تطوير المناهج وفق أحدث الأساليب ، وأن مجموعة من المبحوثين وبنسبة(37.3%) ترى ضرورة الاهتمام بتجهيز القاعات الملائمة والمعامل الحديثة والمكتبات المتخصصة، وترى نسبة (29.1%) توفير الوسائل التعليمية الحديثة و أجهزة الحاسوب و شبكة الانترنت وترى نسبة (24.2%) توفير الكادر التعليمي بالقدر الكافي وترى نسبة (31.2%) التركيز على الجانب التطبيقي أكثر من الجانب النظري، وترى نسبة (4.6%) التزام الأساتذة بمواعيد المحاضرات والتدريس بالأساليب الحديثة وترى نسبة (5.8%) تفعيل نظام المتابعة والمحاسبة للكادر الجامعي وترى نسبة (12.8%) فتح تخصصات جديدة مواكبة لسوق العمل وترى نسبة (2.9%) الاهتمام بتطوير التعليم الأساسي والجامعي وترى نسبة (18.6%) التنسيق مع القطاع الخاص لاستيعاب مخرجات التعليم الجامعي وترى نسبة (4.9%) الاستفادة من تجارب الجامعات الأخرى. (انظر المحلق (2) جدول رقم (43)).

ثالثاً: تحليل وتفسير نتائج استمارة المنشآت:

1 - **حجم عينة المنشآت وخصائصها:**

تم اختيار (102) منشأة منها (48) منشأة قطاع عام و (54) منشأة قطاع خاص، منها (40) منشأة خدمية قطاع عام ، (40) منشأة خدمية قطاع خاص، و(8) منشآت إنتاجية قطاع عام و (12) منشأة إنتاجية قطاع خاص، تتوزع العينة على المحافظات الأربع (أمانة العاصمة ، محافظة تعز ، ومحافظة عدن، ومحافظة حضرموت).

جدول رقم (24) توزيع المنشآت حسب المحافظة ونوع الملكية

المحافظة	نوع الملكية				الإجمالي	
	عام		خاص		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
الأمانة	8	%16.7	16	%29.6	24	%23.5
تعز	12	%25.0	15	%27.8	27	%26.5
حضرموت	12	%25.0	13	%24.1	25	%24.5
عدن	16	%33.3	10	%18.5	26	%25.5
الإجمالي	48	%100.0	54	%100.0	102	%100.0

توزعت العينة المستهدفة من المنشآت بحسب المحافظة ونوع الملكية والنشاط الاقتصادي على النحو التالي:

عدد المنشآت في (أمانة العاصمة) (24) منشأة ، بنسبة (23.5%) ، منها (8) قطاع عام و (16) قطاع خاص، ومن حيث النشاط الاقتصادي تم تغطية (22) منشأة خدمية ومنشآتين إنتاجيتين، وفي تعز (27) منشأة بنسبة (26.5%) منها (12) قطاع عام و (15) قطاع خاص وبحسب النشاط الاقتصادي غطت الدراسة (17) منشأة خدمية و (10) إنتاجية ، وفي محافظة حضرموت (25) منشأة ، بنسبة (24.5%)، منها (12) قطاع عام و (13) قطاع خاص ، وبحسب النشاط الاقتصادي (23) خدمية (2) إنتاجيتان، وفي محافظة عدن (26) منشأة بنسبة (25.5%) منها (16) قطاع و (10) قطاع خاص. وبحسب النشاط الاقتصادي (18) خدمية و (8) إنتاجية.

وقد اشتملت العينة على المنشآت ذات الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، فشملت الأنشطة النفطية والصحية والصناعية والتعليمية والبنكية والمصرفية والفندقية والمنشآت التجارية والتسويقية والملاحية والتأمينية والاتصالات والمقاولات العامة والخدمات العامة(انظر الملحق (2) جدول (44) ، (45))

2- **تحليل وتفسير بيانات المنشآت:**

2-1 **سياسات التوظيف:**

بسؤال العينة حول توظيف العمال الأجانب في المنشآت نجد أن عدد (8) منشآت من أصل (48) لديها موظفون أجانب من منشآت القطاع العام يتوزعون في الأمانة (3) منشآت وحضرموت (3) منشآت، وعدن (3) منشآت ، أي بنسبة (33.3%) لكل محافظة أما منشآت القطاع العام التي لا يوجد لديها موظفون أجانب، فعددها (39) منشأة ، تتوزع على المحافظات المستهدفة على الشكل التالي، الأمانة (5) منشآت ، بنسبة (12.8%) تعز (12) منشأة بنسبة (30.8%) ، حضرموت (9) منشآت بنسبة (23.1%) وعدن (13) منشأة بنسبة (33.3%).

جدول رقم (25) وجود عمال أجانب حسب المحافظة ونوع الملكية

المحافظة		نوع الملكية					
		عام			خاص		
		هل لديكم موظفون أجانب		الإجمالي	هل لديكم موظفون أجانب		الإجمالي
		نعم	لا		نعم	لا	
الأمانة	العدد	3	5	8	13	3	16
	%	%33.3	%12.8	%16.7	%46.4	%11.5	%29.6
تعز	العدد	0	12	12	7	8	15
	%	%0.	%30.8	%25.0	%25.0	%30.8	%27.8
حضرموت	العدد	3	9	12	5	8	13
	%	%33.3	%23.1	%25.0	%17.9	%30.8	%24.1
عدن	العدد	3	13	16	3	7	10
	%	%33.3	%33.3	%33.3	%10.7	%26.9	%18.5
الإجمالي	%	9	39	48	28	26	54
	العدد	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

أما القطاع الخاص فنجد أن (28) منشأة من أصل (54) منشأة لديها موظفون أجانب، يتوزعون على الشكل التالي ، الأمانة (13) منشأة بنسبة (46.4%) ، تعز (7) منشآت بنسبة (25.0%) ، حضرموت (5) منشآت بنسبة (17.9%) وعدن (3) منشآت بنسبة (10.75%).

أما منشآت القطاع الخاص التي لا يوجد بها موظفون أجانب فعددها (26) منشأة ، يتوزعون كالتالي ،الأمانة (3) منشآت ، بنسبة (11.5%) ، تعز (8) منشآت بنسبة (9.8%) حضرموت (8) منشآت بنسبة (30.8%) ، عدن (7) منشآت بنسبة (26.9%).ويتبين من الجدول(25) أن وجود عمال أجانب يتوزع كالتالي، الأمانة يوجد موظفون أجانب في (16) منشأة ، منهم (3) قطاع عام ، ولا يوجد في (8) منشآت فقط. وفي تعز يوجد موظفون أجانب في (7) منشآت قطاع خاص فقط بينما لا يوجد في (20) منشأة ، منهم

(8) قطاع خاص وفي حضرموت نجد أن (8) منشآت توظف أجانب منها (3) قطاع عام ، و (5) قطاع خاص ، بينما لا يوجد أجانب في (17) منشأة منها (9) قطاع عام و(8) قطاع خاص، وفي عدن ، نجد (6) منشآت توظف أجانب منها (3) قطاع عام (3) قطاع خاص و (20) منشأة لا توظف ، منها (13) قطاع عام و (17) قطاع خاص كما يمكن أن نتبين أنه القطاع العام لا يوظف أجانب بنسبة كبيرة، حيث إجمالي المنشآت التي وظفت أجانب (9) مقابل (39) لا يوجد لديها موظفون أجانب أما القطاع الخاص فالعدد متقارب والنتيجة الأعلى لتوظيف الأجانب (28) منشأة توظف أجانب، و(26) لا توظف والنصيب الأكبر لمنشآت القطاع الخاص في أمانة العاصمة (13) منشأة ، وبحسب النسب والمؤشرات السابقة نجد أن هناك تبايناً كبيراً في سياسة توظيف العمال الأجانب بين منشآت القطاع العام والقطاع الخاص حيث نجد أن القطاع العام يهتم بشكل أساسي في استيعاب الكوادر المحلية ولذا فإن عدد منشآت القطاع العام الموظفة للعمال الأجانب قليل ، بينما نلاحظ أنه يوجد تفاوت في القطاع الخاص لصالح توظيف العمالة الأجنبية كون هذه المنشآت تهدف إلى الربح لا سيما في ظل غياب القوانين التي تؤكد على أولوية توظيف الكادر المحلي.

وفيما يتعلق بتخصص العمال الأجانب الذين تم توظيفهم نلاحظ أن النسبة الكبيرة للتخصصات التي يعمل فيها الأجانب شملت ((تخصصات المحاسبة وخبراء إنتاج)) بنسبة (21.6%) ونسبة (21.6%) على التوالي، و(مهندسين الكهرباء ، مكنيك ، تكييف) بنسبة (24.3%) ، وإداريين ، مهندسين (مدني ومعماري وصناعي) بنسبة (16.2%) ، (13.5%) على التوالي كما أن أكبر نسبة حاز عليها تخصص (المحاسبة) بنسبة (33.3%) في القطاع العام، ثم المهندسين (مدني ومعماري) وكمبيوتر وتقنية معلومات المياه وممرضين سكرتارية ، عمال خدمات)) بنسبة (11.1%) لكل تخصص. وغابت بقية التخصصات في القطاع العام، أما القطاع الخاص فقد كانت أكبر نسبة لـ (المهندسين الكهربائيين الميكانيك والتكييف) بنسبة (32.1%) ، تليها (خبراء الإنتاج) بنسبة (28.6%)، ثم إداريين بنسبة (21.45%) فتخصص محاسبة (17.95%) فمهندسين مدنيين ومعماريين وصناعيين) بنسبة (14.35%) ، أما التخصصات (مهندسون جيولوجيين، كمبيوتر وتقنية معلومات ، أطباء ، مدرسون ، مترجمون) فقد كانت النسبة (7.1%) ونسبة (المهندسين الزراعيين والممرضين وتسويق وعلاقات خارجية، فندقة سياحية)) (3.6%).

من خلال المؤشرات السابقة يمكن تحديد نوعية التخصصات المطلوبة للقطاع العام والخاص والعمل والتي يتطلب توفيرها من خلال العلاقة بين التعليم الجامعي والمؤسسات المعنية، وبالنسبة لإجراءات التوظيف في المنشآت نجد أن إجراءات التوظيف بحسب المحافظات في المنشآت تتم بطرق مختلفة بحسب إفادة المبحوثين يرى البعض أن التوظيف يتم في المنشآت بحسب الإجراءات المتبعة في قانون الخدمة المدنية بنسبة (44.15%) وأنه يتم التوظيف بنسبة (25.5%) أو عن طريق الإعلان عن وجود وظائف شاغرة بنسبة (48.0%)، أو عن طريق الاعتماد على الوساطة في عملية التوظيف بنسبة (12.7%) وبالنسبة لإجراءات التوظيف في المنشآت فقد تبين أن أعلى نسبة أحتلتها مسألة التوظيف من خلال إجراء اختبار قبول للمفاضلة بين المتقدمين بنسبة (61.8%) بحسب الإجراءات المتبعة في قانون الخدمة المدنية أو الإعلان عن وظائف شاغرة بنسبة (44.15%)(48.05٪) على التوالي، تليها التواصل مع مكتب العمل في البحث عن موظفين بنسبة (25.5%) وعن طريق الوساطة بنسبة (12.7%) ثم التوظيف عبر المركز الرئيسي أو عن طريق التوظيف المباشر بنسبة (4.95) لكل منهما.

2-2 مدى وجود علاقة بين طبيعة عمل المنشآت وخطط التنمية:

وعن مدى وجود علاقة بين طبيعة عمل المنشآت وخطط التنمية فنجد أن نسبة (50%) ترى وجود علاقة إلى حد كبير، كما نجد أن نسبة (34.3%) يرون وجود علاقة نوعاً ما.

أما نسبة (15.7%) يرون أنه لا توجد علاقة . (انظر الملحق (2) جدول (53، 54)) .

2-3 **علاقة التعاون والشراكة بين المنشآت ومؤسسات التعليم الجامعي :**

إن نسبة من يرون وجود علاقة إلى حد كبير تصل إلى (13.7%) ونسبة (33.35%) يرون أنه توجد علاقة إلى حد ما وترى النسبة الكبيرة أنه لا توجد علاقة تعاون وشراكة بين المنشآت ومؤسسات التعليم حيث بلغت (52.9%) وحول مدى وجود علاقة تعاون وشراكة بين المنشآت ومؤسسات التعليم الجامعي، نجد أن نسبة كبيرة (52.95) ترى أنه لا توجد علاقة، ونسبه (33.35%) يرون علاقة إلى حد كبير بينما الذين يقولون توجد علاقة إلى حد ما بلغت (13.7%). (انظر الملحق (2) جدول (55، 56، 57، 58)).

إن هذه المؤشرات تعكس الغياب الحقيقي للتخطيط والتعاون بين المنشآت ومؤسسات التعليم والتي بدورها تشكل عائقاً أساسياً لتلبية احتياجات التنمية وسوق العمل من مخرجات الجامعة ، ولذا فمن الضروري إقامة علاقة وتنسيق بين هذه المؤسسات.

وبسؤال المبحوثين الذين يرون أنه لا توجد علاقة والذين بلغت نسبتهم (57.7%) عن أسباب عدم وجود علاقة تعاون وشراكة بين المنشآت ومؤسسات التعليم الجامعي نجد أن الإجابة توزعت كالآتي :

نسبة (42.6%) ترى أن السبب في قصور السياسات والتشريعات الخاصة بمؤسسات التعليم الجامعي، و نسبة (37.0%) ترى السبب ضعف الاهتمام لمشاركة المنشآت مع مؤسسات التعليم الجامعي، و نسبة (44.4%) ترى أن السبب ضعف مواكبة نظم وبرامج التعليم الجامعي لمتطلبات واحتياجات السوق ، و نسبة (29.65) ترى أن السبب غياب آليات التنسيق أو المشاركة في هذا المجال.

إن غياب وانعدام العلاقة والتعاون بين المنشآت ومؤسسات التعليم الجامعي بهذه المؤشرات المرتفعة سيؤدي إلى استمرار وكبر الفجوة وبالتالي عدم تلبية مخرجات الجامعات لاحتياجات التنمية وسوق العمل، ولهذا ينبغي أن توضع سياسات لإنشاء وإقامة هيئات للمساهمة في رسم سياسات التعليم الجامعي وتخصصاته بما يتناسب مع احتياجات التنمية وسوق العمل وفق دراسة علمية لهذه الاحتياجات.

2-4 **إستيعاب مخرجات التعليم الجامعي :**

جدول رقم (62) مدى احتياج المنشآت لتشغيل وظائف جديدة خلال الأعوام القادمة حسب نوع الملكية

هل مؤسستكم ستكون محتاجة لتشغيل وظائف جديدة خلال الأعوام القادمة	نوع الملكية				الإجمالي	
	عام		خاص			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	34	%70.8	47	%87.0	81	%79.4
لا	14	%29.2	7	%13.0	21	%20.6
الإجمالي	48	%100.0	54	%100.0	102	%100.0

يتبين من الجدول (26) بأن المؤسسات التي ستكون محتاجة لتشغيل وظائف جديدة خلال الأعوام القادمة بلغت (81) منشأة بنسبة (79.45%) (34) قطاع عام بنسبة (70.85%) و (47) منشأة قطاع خاص بنسبة (87.0%) وأن المؤسسات التي لن تكون محتاجة لتشغيل وظائف جديدة خلال الأعوام القادمة بلغت (21) منشأة بنسبة (20.6%) : (14) منشأة قطاع عام بنسبة (29.2%) و (7) منشأت من القطاع الخاص بنسبة (13.0%) يتبين من ذلك أن نسبة كبيرة من المنشآت المبحوثة ستكون بحاجة لوظائف جديدة خلال

الأعـوام القادمة بلغت (81) منشأة بنسبة (79.4%) موزعة للقطاع العام (70.8٪) و(87.0%) للقطاع الخاص، وهذا مؤشر يدل على التباين في قدرة القطاع العام والخاص خلال الفترة القادمة على استيعاب الباحثين الجدد عن العمل ونجد أن نسبة ضئيلة من المنشآت المبحوثة ليست باحتياج للتوظيف حيث تبلغ نسبتها(20.6٪) فقط، وعند السؤال عن أسباب عدم احتياج المنشآت لتشغيل وظائف جديدة خلال الأعـوام القادمة نجد أن نسبة (78.9%) ترى أن لديها فائضاً في عدد العاملين، ونسبة (1.55) بسبب ضعف الإمكانيات في التوسع وتطوير البنية المؤسسية أو عدم وجود خطة لدى المؤسسات لتوسع نشاطها وتتباين النسبة لفائض عدد العاملين حيث نجد أن القطاع العام لديه فائض بنسبة(85.75%) مقابل (60.05%) للقطاع الخاص. (انظر الملحق (2) جدول (60)، (61))

وحول قدرة السياسات والبرامج التعليمية الجامعية الحالية على تلبية احتياجات المنشآت نجد أن أعلى نسبة أفادت بأنها قادرة إلى حد متوسط بنسبة (69.6%) وقادرة إلى حد كبير بنسبة (15.75%)، أما نسبة (11.85%) فترى أنها قادرة . (انظر الملحق (2) جدول رقم (62، 63)) ومن خلال هذه المؤشرات نجد أن النسبة الكبيرة غير راضية تماماً عن قدرة البرامج التعليمية ولكن إلى حد متوسط وهذا ما يدلل على وجود قصور في هذه البرامج التعليمية.

جدول رقم (72) الأولوية للتوظيف في المنشآت حسب نوع الملكية

لمن تعطون الأولوية في التوظيف من بين المتقدمين	نوع الملكية				الإجمالي	
	عام		خاص		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
خريجي الجامعات الحكومية	23	%47.9	15	%27.8	38	%37.3
خريجي الجامعات اليمنية الخاصة	1	%2.1	3	%5.6	4	%3.9
خريجي الجامعات العربية	1	%2.1	1	%1.9	2	%2.0
خريجي الجامعات الأجنبية	1	%2.1	10	%18.5	11	%10.8
لا فرق بين الخريجين	20	%41.7	25	%46.3	45	%44.1
غير مبين	2	%4.2	0	%0.	2	%2.0
الإجمالي	48	%100.0	54	%100.0	102	%100.0

وحول الأولوية في التوظيف في المنشآت يتبين من الجدول (27) أن نسبة (37.3%) يعطون الأولوية لخريجي الجامعات الحكومية وبحسب نوع القطاع كالقطاع العام الذي بلغت نسبته (47.8%) والقطاع الخاص (27.8%) ،ونسبة (3.9%) تعطي الأولوية لخريجي الجامعات الأهلية ، وبحسب الملكية القطاع العام (2.1%) والقطاع الخاص بنسبة (5.6%) ونسبة (2.05%) تعطي الأولوية لخريجي الجامعات العربية ، وبحسب الملكية القطاع العام (2.15%) والقطاع الخاص(1.9%) ونسبة (10.8%) تعطي الأولوية لخريجي الجامعات الأجنبية، وبحسب الملكية القطاع العام (2.1%) والقطاع الخاص بنسبة (18.5%) وترى نسبة (44.1%) أنه لا فرق بين الخريجين، وبحسب الملكية القطاع العام (41.7%) والقطاع الخاص بنسبة (46.3%).ونسبة (2.0%) غير محددة الأولوية وبحسب الملكية القطاع العام(4.2%). ويلاحظ أن الأغلبية من عينة المنشآت لا تفرق بين خريجي الجامعات، حيث بلغت أكبر نسبة (44.15%) يليها خريجي الجامعات الحكومية (37.35%)، كما نجد أن القطاع العام لا يخضع إلى نوع التعليم :

بنسبة (41.7%) عدم التفريق بين الجامعات في التوظيف و يولي اهتمامه بنسبة (47.9%) لخريجي الجامعات الحكومية، بينما نجد القطاع الخاص يرى أنه لا فرق بين الجامعات بنسبة (46.3%) تليها الجامعات الحكومية بنسبة (27.8%) تليها الجامعات الأجنبية بنسبة (18.5%) أي أن القطاع العام كما هو ملاحظ يولي خريجي الجامعات الحكومية الأولوية، بينما القطاع الخاص لا يفرق بين الخريجين.

وعند سؤال العينة عن المعوقات التي تعرقل نشاط القطاعات الاقتصادية من التوسع لخلق فرص عمل نجد أن النسبة الأكبر (64.75) ترى أنها في ضعف السياسة الاقتصادية للدولة تليها نسبة (49%) ضعف البنية التحتية العامة تليها نسبة (42.25) التي ترى أنها في ضعف النظام القضائي ثم تليها النسبة بين (3.9%) إلى (1.05) والتي ترى أنها ضعف إمكانيات سوق العمل، وضعف جوانب التدريب والتأهيل وضعف التشريعات وعدم تشجيع الاستثمار وعدم وجود قطاع إعلام اقتصادي.

2-5 **الحلول والمقترحات لتطوير سياسات وبرامج التعليم الجامعي:**

نجد أن نسبة (78.4%) ترى ضرورة إشراك القطاعات الاقتصادية في وضع سياسات وتخطيط التعليم الجامعي ، وترى نسبة(82.4%) ضرورة إجراء الدراسات والأبحاث من أجل تطوير التعليم الجامعي وترى نسبة (67.6%) ضرورة معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه التعليم الجامعي ، وترى نسبة (60.8%) ضرورة تحسين وتطوير السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتنمية القطاعات الاقتصادية ، ونسبة (66.7%) ترى ضرورة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، ونسبة (65.7%) ترى تطوير مؤسسات القضاء والاهتمام بتطوير كفاءة خريجي الجامعات بنسبة (1%)، ونسبة (14.75%) ترى ضرورة فتح تخصصات تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

رابعاً : عرض وتحليل نتائج المقابلات:

1- **حجم العينـة :**

1-1 **حجم عينة القيادات الجامعية وخصائصها:**

تم تحديد عينة من رؤساء الجامعات الحكومية والأهلية وعمداء الكليات ونوابهم في إطار الدراسة الميدانية ووضع دليل للمقابلات يتضمن استطلاع آراءهم حول سياسات القبول في التعليم الجامعي، وعلاقة سياسة التعليم الجامعي بالسياسة العامة للدولة، للتعرف على مدى مساهمة الجامعات في تلبية احتياجات التنمية وسوق العمل، وتم مقابلة رئيسين لجامعتين حكوميتين و رئيسين لجامعة أهلية وثلاث نواب لرؤساء الجامعات، منهم أثنان لجامعات خاصة، وعدد من عمداء الكليات ونوابهم (8)عمداء كليات منهم (7) عمداء لكليات في جامعات حكومية، وبحسب التخصص نجد أن العينة توزعت كالتالي (4) عمداء كليات إنسانية و (3) عمداء كليات تطبيقية، وعميدان أحدهما لتقييم الأداء الأكاديمي والآخر لشئون الطلاب، (1) من الجامعات الحكومية و (1) من الجامعات الأهلية . (4) نواب لعمداء الكليات من الجامعات الحكومية موزعين إلى (1) نائب في الكيات الإنسانية ، (2) نواب في الكليات التطبيقية ، (1) نائب لشئون الطلاب.

1-2 **حجم عينة القيادات المختارة من المؤسسات:**

تمت مقابلة قيادات في وزارة الخدمة المدنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الزراعة والري، وبنك التسليف الزراعي، تم استطلاع آرائهم حول توجهات مؤسساتهم لاستيعاب مخرجات التعليم الجامعي، وما هي الوسائل لتطوير علاقة الشراكة مع الجامعات لاستيعاب مخرجات التعليم الجامعي، وما المقترحات اللازمة لتحسين مخرجات التعليم الجامعي التي تلبي متطلبات سوق العمل.

2- تفسير وتحليل نتائج المقابلات الفردية:

2-1 القيادات الأكاديمية في الجامعات الحكومية والأهلية:

تم مقابلة بعض قيادات الجامعات الحكومية والأهلية المستهدفة، لمعرفة آرائهم حول سياسات القبول في الجامعات، وما هي العلاقة بين سياسة التعليم الجامعي والسياسة العامة للدولة، و ما مدى مساهمة الجامعة في تلبية احتياجات التنمية وسوق العمل؟

أ- سياسة القبول في الجامعات:

ترى أغلبية القيادات الأكاديمية أن سياسة القبول ترسم من قبل المجلس الأعلى للجامعات وتعكسها الجامعات، والكليات والأقسام وفقاً للقدرة الاستيعابية لكل قسم وكلية وبحسب الطاقة الاستيعابية لكل تخصص.

وسياسة القبول هي عبارة عن سياسة لاستيعاب مخرجات التعليم الثانوي، تتبع كليات الجامعة سياسة قبول عامة، وهناك خصوصيات لبعض التخصصات. وتعتمد سياسة القبول أساساً على نسبة النجاح (معدل الثانوية العامة) بالإضافة إلى أن بعض التخصصات تشترط امتحان قبول والمقابلة، وهناك نوع آخر للقبول يتمثل في القبول بالتعليم على النفقة الخاصة والتعليم الموازي.

أي أن هناك نوعين للقبول:-

-القبول العام: بحسب المعدل المحدد للقبول في الكلية والتخصص، أو المعدل واجتياز امتحان قبول، ويتمتع بهذه السياسة الطلبة بشكل عام شريطة أن لا تتجاوز عمر شهادة الثانوية العامة خمس سنوات.

-القبول في التعليم بالنفقة الخاصة والتعليم الموازي:

يتمتع به الطلبة الذين لم يوفقوا في اجتياز امتحان القبول، أو الحاصلون على معدلات أقل من المطلوبة (5%) في كل التخصصات.

وترتبط سياسات القبول بعوامل متعددة أهمها التركيز على الأهداف والفلسفة العامة للتعليم الجامعي والهدف المعرفي وتطوير البحث العلمي وخدمة المجتمع والتنمية، بحيث لا يطغى هدف على آخر. إن هدف الجامعة بناء الإنسان معرفياً وعلمياً ولا يمكن ربط فكرة التعليم الجامعي فقط باحتياج سوق العمل وإنما بالتنمية إجمالاً.

كما أن سياسة القبول المحددة من المجلس الأعلى للجامعات تسري حالياً على كل الجامعات الحكومية والأهلية مع وجود بعض التجاوز في أغلب الجامعات الأهلية وبحسب تقرير تقييم الجامعات الأهلية كما أشرنا سابقاً، كما أن سياسة القبول في الجامعات الأهلية مرتبطة بميثاق الجامعات الذي يحدد سياسات القبول في الجامعات الأهلية.

إن الاعتبارات التي تتحكم بسياسة القبول بحسب آراء القيادات الأكاديمية تتمثل في:-

1-الطاقة الاستيعابية للتخصصات والكليات والجامعات، والإمكانات المتاحة ومعدل الطالب في الثانوية العامة، واستراتيجية القبول المركزية المقرة من المجلس الأعلى للجامعات.

2-عدد الطلبة الخريجين من الثانوية العامة وما يتطلبه ذلك من زيادة عدد المقبولين في الجامعة.

3-قلة المعاهد الفنية والتقنية لاستيعاب خريجي الثانوية.

4-فرص العمل المتوفرة والتخصصات المطلوبة تؤدي إلى الإقبال الشديد على بعض هذه التخصصات العلمية.

5-بالنسبة للجامعات الأهلية إتاحة الفرصة لخريجي الثانوية العامة للالتحاق بالتعليم الجامعي.

وترى أغلبية القيادات الأكاديمية التي تم إجراء المقابلة معهم، أن سياسة القبول تعمل على توفير الدراسة في البلد مما يؤدي إلى حفظ الموارد المالية والاعتماد على الذات في تكوين الموارد المحلية وتشغيل الأيادي العاملة اليمنية كما تعمل سياسة القبول على امتصاص البطالة بين الشباب وتأهيلهم وانشغالهم بالتحصيل العلمي الجيد وتشجيع الطلبة على الالتحاق بالتعليم الجامعي، وإزالة العوائق من إمكانية الالتحاق بالتعليم الجامعي وتتأثر سياسة القبول بضغط مخرجات التعليم الثانوي وتبرز ضرورة لاستيعابهم مما يؤدي إلى اختلال في ربط مخرجات التعليم الجامعي وبأسواق العمل المحدودة وتعتبر سياسة القبول إيجابية في حالة التقيد بدقة بمعايير القبول كما ترى القيادات الأكاديمية وجود جوانب سلبية لسياسة القبول الحالية تتمثل في قلة الإمكانيات وزيادة أعداد الطلبة وعدم الالتزام باللوائح. كما أنها لا تعكس المستوى التعليمي الحقيقي للطالب وتدني مستواه في الثانوية العامة، والتقيد بالنسب المحددة التي لا تعد معياراً دقيقاً لمدى قدرة الطالب على الاستيعاب للتخصصات التي توجهوا إليها وفقاً للنسب، ويعزى المستوى المتدني لمخرجات التعليم الجامعي بسبب الأعداد الكبيرة للطلبة المقبولين في التعليم الجامعي وتدخل المجلس الأعلى للجامعات في تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات ومعدلات القبول كونها تدخل ضمن الاعتبارات والعوامل الاجتماعية والسياسية لدى المجلس.

إن الصعوبات التي تواجه سياسة القبول تتمثل في تجاوز القدرة الاستيعابية للجامعات الحكومية، والعمل بالنظام الموازي، وبمعدلات منخفضة، كما ينبغي أن ترتبط سياسة القبول باحتياجات التنمية، يشارك في وضعها جميع المعنيين بالتعليم الجامعي سواء الشركات الموظفة أو القطاع الحكومي وكذلك الجامعات الحكومية والأهلية، وذلك لوضع سياسة موحدة للقبول.

ب - سياسة التعليم الجامعي وعلاقته بالسياسة العامة للدولة :

ترى أغلبية القيادات الأكاديمية، أن السياسة الحالية بحاجة إلى تطوير وتحديث، من خلال تفعيل القوانين وعدم تكرار المناهج والتخصصات العلمية في العديد من الجامعات الحكومية والأهلية، بل أن القوانين ذات العلاقة بقانون الجامعات تتناقض معه وتمثل سلطاته في تطوير الجامعات وتخل باستقلالية الجامعات المالية والإدارية والأكاديمية (كقانون الخدمة المدنية ، والنظام المالي وقانون المشتريات والمخازن ... الخ) وكذلك إن قانون الجامعات تقيده التوجيهات المركزية الصادرة عن وزارة التعليم العالي كونها تفرض أسلوباً واحداً ونمط سياسات واحدة على كل الجامعات اليمنية، بينما القاعدة الأساسية لتطوير التعليم في الدول المتقدمة هي إعطاء الحرية للجامعات بهدف خلق تنافس علمي وأكاديمي وبحثي فيما بينها كما أن الدولة تخطط للتعليم الجامعي ولكنها لا توفر الإمكانيات الكافية لتنفيذ سياستها كما تؤثر السياسة والحزبية على جودة التعليم ونوعيته إن السياسة العامة للدولة نحو التعليم الجامعي وفق احتياجات سوق العمل تتناسب مع (30%) فقط من مخرجات التعليم الجامعي، فهي ليست موضوعة وفق احتياجات التنمية وسوق العمل، ويتضح ذلك من خلال البطالة السائدة في أوساط الخريجين الجامعيين.

ويؤكد بعض القادة الأكاديميين أنهم لا يعرفون بوجود سياسة للدولة في هذا المجال، وما يقومون به ليس إلا إعداد المناهج والمقررات لخدمة أهداف التنمية والمجتمع، يشوبها بعض القصور والضعف، بل أن الجامعات ليس لها علاقة بسوق العمل، وإذا ما سلمت قيادتها لسوق العمل وتلبية احتياجاتها فقط، فإن هذا سيغيب دورها ويؤدي في النهاية إلى تخلفها وتخلف المجتمع كما أكد الكثيرون ارتباط سياسة الجامعات التعليمية بسياسة الدولة و أن ذلك يتم من خلال الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات العامة للدولة الموجهة من قبل المجلس الأعلى للجامعات والقرارات الصادرة عنه كضرورة استيعاب خريجي الثانوية العامة ،وتطوير المناهج العلمية والدراسات العليا والبحث العلمي ورفع كفاءة الجانب العلمي بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... الخ.

إن علاقة الجامعات بالمجلس الأعلى لتخطيط التعليم ضعيفة أو منعدمة ولا توجد علاقة مباشرة به إلا من خلال توفير المعلومات والبيانات التي تُطلب بشكل دوري وترى القيادات الأكاديمية للجامعات أن هناك حلقات مفقودة بين جميع الوزارة والمؤسسات الحكومية ومؤسسات التعليم الجامعي، وغياب التنسيق والتشاور، وعدم وضوح ما يصدر عن هذه المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بمخرجات التعليم من توجيهات.

إن أهم الصعوبات التي تواجهها مؤسسات التعليم الجامعي في ربط سياستها بالسياسة العامة للدولة تتمثل في الآتي: -

-تقييد استقلالية الجامعات المالية والإدارية والأكاديمية.
-قلة وشحة الموارد المالية المقررة للجامعات.
-الروتين القاتل في الوزارات ذات العلاقة في إنجاز متطلبات الجامعات.
-عدم الالتزام بقانون الجامعات فيما يتعلق بتعيين الهيئة التدريسية بحسب الشروط مما يؤدي إلى ضعف الكادر العلمي.
- تسييس الوظيفة العامة في الجامعات.
- عدم المشاركة في رسم السياسة العامة والتخطيط لها.

ج- مساهمة الجامعة في تلبية احتياجات سوق التنمية وسوق العمل:

ترى القيادة الأكاديمية للجامعات أن وظيفة الجامعة وأهدافها أكبر من تلبية احتياجات السوق فقط، وأن وضع رؤية لذلك هي من اختصاصات جهات أخرى، كما لا توجد رؤية في الجامعات لاحتياجات السوق، بل يمكن الاعتماد على المؤشرات المختلفة في توزيع التعليم الجامعي على الوظائف الحكومية والقطاع الخاص من خلال استبيانات مباشرة يتم القيام بها ، ولكن ذلك لا يمنع من ضرورة معرفة احتياجات سوق العمل خلال السنوات القادمة، وإيجاد تخصصات تناسب وتلبي احتياجاته على الرغم من أن العديد من التخصصات الحالية تتناسب واحتياجات سوق العمل ولكن فرص العمل غير متوفرة، كما يشير البعض إلى أن سوق العمل يحتاج إلى تخصصات مهنية، وليس لمخرجات نظرية لجامعات تخرج كوادر من الطلبات الإنسانية.

إن سوق العمل في اليمن يقوم أساساً على الخدمات و لا يستطيع أن يستوعب (55%) من المخرجات المهنية فكيف هو الحال مع مخرجات الجامعات، ويؤكد البعض وخصوصاً في الجامعات الأهلية على وجود رؤية لديهم حول احتياجات سوق العمل، ولهذا لديهم خطة لتلبية احتياجات سوق العمل من خلال التركيز على التخصصات المطلوبة له.

يجب تشجيع الاستثمارات الكبيرة المحلية والأجنبية كما ينبغي الآن، في ظروف العولمة توفير احتياجات السوق المحلية والإقليمية والدولية من الرأسمال البشري لأهميته ولطبيعة ظروف سوق العمل الجديدة، من خلال رسم السياسات والاستراتيجيات بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة ، أما الكليات والجامعات فإنها تعمل على وضع وتنفيذ خطط التعليم والتأهيل وترى معظم القيادات الجامعية غياب أية شراكة بين الجامعات والقطاع الحكومي والخاص على الرغم من أن قانون الجامعات قد حدد مقاعد في مجالس الجامعات لهذه الجهات لم يتم التقيد بها، أما بالنسبة للجامعات الأهلية فإنها تنظر إلى هذه الشراكة المتمثلة برجال الأعمال والمهنيين والعلاقات القائمة لرسم السياسات مع المؤسسات والقطاع الخاص وكذلك مع المؤسسات الحكومية.

إن مخرجات التعليم الجامعي، بحسب رأي قيادة الجامعات، قد فاقت احتياجات سوق العمل بسبب غياب التخطيط، وإن هذه المخرجات لا تلبي احتياجات السوق بالشكل المطلوب والمدروس علمياً، وكونها مخرجات ضعيفة بسبب نوعية البرامج والتخصصات وقلة الإمكانات ... الخ ويرى البعض أن المخرجات تلبي احتياجات السوق بنسب ضئيلة جداً وخاصة خريجي كلية التربية حيث يحصل البعض على فرص عمل، كما أن سوق العمل يستقطب بعض التخصصات العلمية في المجالات التطبيقية، إلا أن هناك فائضاً

في تخصصات العلوم الإنسانية، كما ترى قلة من القيادات الأكاديمية أن مخرجات التعليم تلبي احتياجات السوق المحلية بل تعدى ذلك إلى دول الجوار بسبب الاحتياجات التي تعكسها هذه المخرجات.

إن تأثير التعليم الثانوي في تطوير مخرجات التعليم الجامعي يبدو جلياً حيث ترى جميع القيادات الأكاديمية، أن هناك تأثيراً كبيراً للتعليم الثانوي على نوعية مخرجات التعليم الجامعي، وتدني مستواها وضعفها، كما أن هناك فجوة بين التعليم الثانوي والعالي، فينبغي أن يكون هناك تنسيق بين مراحل التعليم المختلفة ومتوافقة. كما أن المعدل في الثانوية العامة لا يبين المستوى العلمي الحقيقي للطالب نتيجة لظاهرة الغش وضعف المناهج وقدرات المعلمين ووضعهم المعيشي... الخ ، وبالأساس فإن غياب فلسفة واضحة للتعليم في مراحله المختلفة ، وما هو قائم الآن سيؤدي إلى بروز مشاكل معقدة في المستقبل ستؤثر على خطط التنمية ومخرجاتها ونتائجها.

2-2 المقابلات الفردية مع قيادات مختارة من المؤسسات الحكومية المعنية بالتعليم والتخطيط والتنمية:

تم وضع دليل للمقابلة مع عدد من قيادات المؤسسات المعنية بالتعليم والتخطيط والتنمية، وتمت مقابلة (5) قيادات من وزارة الخدمة المدنية وبنك التسليف الزراعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الزراعة وفيما يلي صورة موجزة لهذه المقابلات:-

1-توجهات المؤسسة بشأن استيعاب مخرجات التعليم الجامعي:

ترى هذه القيادات ضرورة وضع استراتيجية لاستيعاب مخرجات التعليم الجامعي وربطها بسوق العمل، سواءً من خلال التعليم الرسمي أوغير الرسمي و تحليل وتشخيص إدارة المؤسسات الأكاديمية والكليات والأقسام وتطوير بنيتها المؤسسية وبناء قدراتها ، بالاعتماد على الجهود والإمكانات الذاتية والتدريب على تطبيق تلك المعارف والخبرات العملية المتراكمة كما أوضحت هذه القيادات أن سياسة التوظيف واستيعاب مخرجات التعليم الجامعي تتم من خلال اعتماد درجات وظيفية لكل وحدة إدارية سنوياً بحسب احتياجات الجهات ومؤسسات القطاع العام والمختلط من التخصصات المطلوبة ويتم إخضاع الجميع للأسس والمعايير وقواعد المفاضلة،وتؤكد قيادات المؤسسات المعنية أن العرض من مخرجات التعليم الجامعي أكبر من الطلب عليها، ولهذا تزداد نسبة البطالة لعدة عوامل أهمها :

انعدام التنسيق بين جهات التعليم والتخطيط والتوظيف، والاختلال القائم بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل ومتطلباته، وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب مخرجات التعليم الجامعي وضعف الاستثمار لهذه المخرجات وغياب التخطيط لاستيعاب مخرجات التعليم الجامعي والاكتفاء بالاعتماد على الدرجات الوظيفية.

ب- طرق تطوير الشراكة بين المؤسسات المعنية لاستيعاب مخرجات التعليم .

يؤكد الجميع بأنه لا توجد شراكة مع الجامعات الحكومية بشكل خاص، لهذا فإن سياسة الاستيعاب تعتمد على الدرجات الوظيفية التي تعلن عنها الخدمة المدنية لتوظيف مخرجات التعليم، وهذه الوظائف لا تغطي أعداد الخريجين الجامعيين فمثلاً عدد المتقدمين للوظائف (117ألف) شخص، وعدد الوظائف المعلن عنها هذا العام 2001م (11 ألف) وظيفة، منها (7 آلاف وظيفة للتربية) و(ألف وظيفة للصحة) وبقية الدرجات لبقية الوزارات، كما أن فرص العمل في القطاع الخاص قليلة ومحدودة، بل إنها أحياناً لا تتطلب المهارات الكفاءات الجامعية العلمية ولهذا ينبغي إيجاد آلية للتنسيق مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والدعوة إلى إنشاء هيئة تنسيقية تخطيطية عليا لرسم السياسات والاحتياجات، وعلاقاتها بالتخصصات المطلوبة ومخرجات التعليم الجامعي.

الفصل الرابع : النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة:

سعت هذه الدراسة –والتي تناولت بالبحث والتحليل موضوعاً هاماً، وهو موضوع التعليم الجامعي ومخرجاته وعلاقته بالتنمية وسوق العمل– إلى تشخيص واقع التعليم الجامعي ومخرجاته وعلاقته بالتنمية وسوق العمل ، وقد تناولت الدراسة محاور متعددة متعلقة بالتعليم الجامعي وسوق العمل، كواقع التعليم الجامعي في اليمن ومشكلاته وتحدياته ومخرجاته، وكفاءتها وتأهيلها وأسباب تدني وضعف العملية التعليمية الجامعية في اليمن وطبيعة سوق العمل والفرص التي يقدمها واحتياجاتها لمخرجات التعليم الجامعي.

وتتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الآتي:-

إن التعليم الجامعي سلاح رئيسي من أجل التنمية البشرية وخلق مجتمع المعرفة وهو الإدارة الرئيسية في صنع الإنسان اليمني الحديث، كما أن مشكلات التعليم وتدني المستوى بصورة عامة يعود إلى عوامل عديدة ، وهذا ما يؤدي إلى مخرجات ضعيفة غير كفؤة وغير مؤهلة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن التأكيد على أن سوق العمل في اليمن ضعيف وغير مواكب للتطورات المعاصرة وبالتالي فإن ذلك لا يمكنه من استيعاب مخرجات التعليم الجامعي فقط، وإنما مخرجات التعليم الثانوي والتقني... الخ.

لا يمكن اعتبار التعليم الجامعي بأنه المتغير الأساسي والوحيد الذي يعول عليه كونه (التعليم الحكومي والأهلي) لا يؤدي إلى توفير كوادر كفؤة ومؤهلة يمكنها أن تنافس، ولكن هناك متغيراً آخر يتمثل بسوق العمل وفرصه التي تتسم بأنها ضعيفة وقليلة وغياب السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لخلق فرص عمل جديدة تتناسب ومخرجات التعليم الجامعي وتحد من البطالة في صفوفه.

أظهرت الدراسة ما يلي:-

1) أن أعضاء هيئة التدريس يشاركون في وضع سياسات التعليم الجامعي وخصوصاً عبر مجالس الأقسام، بحسب ما تراه نسبة (62.8%) من عينة أعضاء هيئة التدريس، كما بينت الدراسة أن (19.25) من هذه العينة يرون عدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في وضع السياسات للتعليم الجامعي وترى النسبة الكبيرة منهم (80%) أن السبب في ذلك يرجع إلى غياب الآلية التي تتيح المشاركة.

2) تبين من الدراسة أن نسبة (61.75%) من عينة الطلبة ترى أن سياسة التعليم جيدة نوعاً ما و(27.9%) يرون أن سياسة التعليم غير جيدة ويعزي الغالبية منهم (53%) سبب ذلك إلى أن سياسة التعليم الجامعي غير مواكبة لاحتياجات سوق العمل.

3) يتبين من الدراسة أن التعليم الجامعي يواجه العديد من التحديات أبرزها ضعف مخرجات التعليم الثانوي بحسب رأي (89.1%) من عينة أعضاء هيئة التدريس.

4) يتبين من الدراسة أن نسبة (28.2%) من عينة أعضاء هيئة التدريس يرون أن مخرجات التعليم الجامعي الحالي(.....) وكذلك بسبب وجود فجوة بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية بنسبة (69.9%) من العينة.

5) أن مخرجات التعليم الجامعي قادرة إلى حد ما على تلبية متطلبات التنمية وسوق العمل، حيث تبين أن (55.1%) من عينة أعضاء هيئة التدريس ترى أن مخرجات التعليم الجامعي قادرة إلى حد ما على تلبية احتياجات التنمية وسوق العمل، كما أن نسبة (69.6%) من عينة المنشآت ترى أن السياسات والبرامج

التعليمية الحالية قادرة إلى حد ما على تلبية تلك الاحتياجات.

6) أن سياسة القبول في التعليم الجامعي لم تكن ملبية لرغبات وطموحات الطلبة الملتحقين بها، فيتبين من الدراسة أن (52.8%) من عينة الطلبة كانت ترغب في تخصص آخر غير الذي التحقت به وأن نسبة (47.2%) فقط التحقوا بالتخصص الذي يرغبون فيه.

7) لا يتم التقيد بشروط القبول بشكل دقيق وتظهر اعتبارات أخرى، حيث لوحظ أن نسبة (83%) من المقبولين في التخصصات التي يرغبون بها تمت وفق الشروط المطلوبة، بينما يرى (29.7%) من غير المقبولين في التخصصات أن ذلك يعود إلى الوساطة والمحسوبية.

8) بينت الدراسة أن (69.2%) من عينة الطلبة التحقوا بالتخصص بحسب الرغبة في التخصص وليس بحسب طلب سوق العمل.

9) تبين من الدراسة أن نسبة (62.4%) من عينة الدراسة يرون أن المناهج يغلب عليها الطابع النظري الذي لا يكسب الطالب المهارات العلمية، و(44.15) يرون محدودية الوسائل التعليمية، وكذلك ضعف البنية التحتية من معامل وتجهيزات ومكتبات وهي كلها من المعوقات الأساسية التي تدعم النظام التعليمي وتحسن من مخرجاته.

10) (32.5%) من عينة الطلبة ترى أن الكادر التعليمي لا يملك المهارات التربوية للتعامل مع التعليم الجامعي، (33%) يرون أنهم لا يستخدمون المعايير الموضوعية في تقييم الطالب بسب غياب الرؤية حول مزايا التقييم ومنافعه ومدى قدرته في تنمية مهارات الكادر التربوي والعملية التعليمية برمتها.

11) تبين من الدراسة أن نسبة (59.5%) يتوقعون الحصول على فرص عمل بعد التخرج نتيجة لمهارتهم التي تؤهلهم للعمل أو تخصصاتهم النادرة، بينما (40.5%) لا يتوقعون حصولهم على عمل لعدم وجود علاقة بين سوق العمل وسياسات التعليم الجامعي والتي تؤدي بدورها إلى التأثير سلباً على قبولهم في مؤسسات التشغيل الحكومية والخاصة.

12) تبين من الدراسة أن (52.9%) من عينة المنشآت ترى عدم وجود علاقة وشراكة بين مؤسساتهم ومؤسسات التعليم الجامعي والسبب ضعف مواكبة نظم وبرامج التعليم الجامعي لمتطلبات واحتياجات السوق بنسبة (44.4%) لعدم وضوح المزايا والمنافع المتبادلة لأوجه الشراكة لكل هذه الأطراف .

13) تبين من الدراسة أن من أبرز العوامل التي تعوق نشاط القطاع الاقتصادي من التوسع لخلق فرص عمل تعود إلى عدم وجود تخطيط استراتيجي قصير ومتوسط وبعيد المدى للسياسات التعليمية وللنظام التعليمي والتي ترتبط بضعف السياسة الاقتصادية للدولة بنسبة (64.7%) من عينة المنشآت و(42.2%) من العينة ترى عوامل الإعاقة في ضعف النظام القضائي.

14) ترى نسبة (79.45%) من عينة المنشآت احتياجها إلى تشغيل لوظائف جديدة خلال الأعوام القادمة بينما ترى نسبة صغيرة عدم احتياجها إلى التوظيف بنسبة (20.65%) من العينة والسبب الرئيسي بنسبة (78.9%) منها وجود فائض في عدد العاملين لديها على أن معظم هذه المنشآت مازالت طاقاتها الاستيعابية لقبول عاملين جدد محدودة فضلاً عن الفرص والخيارات المحددة للوظائف الشاغرة.

15) تبين من الدراسة أن (37.3%) من عينة المنشآت يعطون الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات الحكومية وخصوصاً القطاع العام بنسبة (47.9%) بينما القطاع الخاص لا يفرق بين خريجي الجامعات.

16) تبين من الدراسة أن نسبة (83.3%) من عينة أعضاء هيئة التدريس تجد أن أهم مقترح لتطوير مخرجات التعليم الجامعي يتمثل في تبني برامج جديدة للتخصصات التي تلبي احتياجات السوق، والاعتماد على الأساليب الحديثة في التدريس بنسبة (80.8%) والتقييم المستمر لأعضاء هيئة التدريس بنسبة (80.8%) وتبين كذلك أن (52.6%) من عينة الطلبة عبرت عن وجهة نظرها حول أهمية تطوير المناهج وفقاً للتطورات الحديثة، ونسبة (82.4%) من عينة المنشآت يرون ضرورة إجراء دراسات وأبحاث

من أجل تطوير التعليم الجامعي، ونسبة (78.45) تركزت إجاباتها حول المشاركة الفاعلة للقطاعات الاقتصادية في وضع سياسات وخطط التعليم الجامعي.

وفي ضوء ما تقدم عرضه يمكن تقسيم النتائج إلى:

1- نتائج تتعلق بواقع التعليم الجامعي ومخرجاته.
2- نتائج تتعلق بطبيعة سوق العمل وفرصه في اليمن.

1) نتائج تتعلق بواقع التعليم الجامعي وتتمثل في الآتي:

- عدم اتباع معايير التخطيط لنظام التعليم الجامعي وسياسة القبول على ضوء الاحتياجات التي يفرضها سوق العمل وترك ذلك لتقدير صناع القرار.

- ضعف البنية التحتية من معامل وتجهيزات ومكتبات وقاعات وقلة الموارد المتاحة للجامعات وأسلوب الإدارة البيروقراطية في المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم الجامعي الذي يقيدها كثيراً.

- وضع أعضاء هيئة التدريس وعدم تناسب أعدادهم مع حجم التوسع في إنشاء جامعات جديدة حكومية وأهليه وتدني مرتباتهم وعدم توفير الإمكانيات المادية لتحفيزهم للبحث العلمي، وممارسة بعضهم لوظائف أخرى بجانب وظيفتهم الجامعية، واعتماد الجامعات الأهلية على البعض منهم، واختلال سياسية التعيين والشروط الخاصة لاعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وتسييس العمل الأكاديمي واختلال الشروط الأكاديمية المتعلقة بالتعيينات للقيادات الأكاديمية للجامعات وضعف الإمكانيات المتاحة للإعداد والتدريب وتأهيل لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم ،وغياب آلية التقييم الدوري لهم مما يؤثر على جودة الأداء للنظام التعليمي وعلى تحسين مدخلات التعليم ومخرجاته.

- استخدام الوسائل والطرائق التقليدية في التعليم الأكاديمي جعل العملية التعليمية تسير سيراً بطيئاً ، لتتخذ أشكالاً وقوالب مكررة ونمطية ، مما يجعل التفكير في مراجعة وتقييم هذه الوسائل أمراً ملحاً.

- ضعف المناهج المقررة والأساليب التقليدية في عملية التدريس وعدم ربطها بالوسائل المتقدمة والعصرية وطغيان الجانب النظري على الجانب العملي ونقص كبير في تدريس الحاسوب واللغات لغير المتخصصين.

- ضعف مخرجات التعليم الثانوي التي تشكل مدخلات التعليم الجامعي، وعدم وجود سياسة قبول صحيحة وعدم مراعاة ما يوجد حالياً من شروط لالتحاق الطلبة في التخصصات العلمية المتنوعة وغياب القيمة الحقيقية للعلم ، فالالتحاق بالجامعة لا يهدف إلا إلى الحصول على الشهادة الجامعية ولهذا نجد أن بعض التخصصات العلمية، وعلى وجه الخصوص التخصصات الإنسانية أكثر ازدحاماً في إعداد الطلبة.

- عدم وجود سياسة تعليمية واضحة، متعلقة بالتعليم الجامعي، فتعدد التخصصات وتكرارها في أغلب كليات الجامعات الحكومية والأهلية، وعدم ربط التخصصات وفق سياسة معينة بعملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد تؤدي إلى تزايد البطالة في أوساط حملة المؤهلات التي يحتاجها سوق العمل.

- غياب التنسيق والتخطيط والشراكة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تبني سياسات واضحة ذات أهداف محددة للعملية التعليمية في الجامعات وسياسات للقبول مما أدى إلى البطالة.

- الزيادة السكانية المرتفعة وتزايد أعداد الفئات العمرية الراغبة في الالتحاق بالتعليم الجامعي وتصاعد الطلب، والضغط الاجتماعي مما أدى إلى ازدياد أعداد الطلبة في الجامعات.

- إنشاء الجامعات الحكومية والأهلية بقرارات مستعجلة دون دراسة علمية تكون نسخاً مكررة للجامعات السابقة لها .

- تضييق وغياب الاستقلالية المالية والإدارية والأكاديمية للجامعات مما يؤدي إلى عرقلة مشاريعها وبرامجها وجعلها خاضعة لنفوذ الوزارات ذات العلاقة (كالخدمة المدنية ووزارة المالية والتعليم العالي وغيرها).

- تطبيق أنظمة تعليمية جديدة ،مع أهميتها كالنظام الموازي ونظام النفقة الخاصة والتعليم عن بعد، دون وجود إمكانيات ملائمة للتطبيق الفعال لهذه الأنظمة كالكادر التعليمي، أو البنية التحتية أو لوائح ونظم وتشريعات تحكمها، لهذا تحولت الجامعات إلى مجرد جهة تحصيل موارد مالية فقط.

- سوء الإدارة في الجامعات والإهدار للموازنة أو الموارد المالية في غير مكانها دون الاستفادة منها في تطوير العملية التعليمية.

- غياب الأنشطة العلمية والبحثية للطلبة، وعدم توفير المتطلبات الضرورية لهم كالسكن والمواصلات والرحلات المختلفة.

- إقبال الإناث على الالتحاق في التعليم الجامعي وتوجه أغلبهن إلى التخصصات الإنسانية لعوامل عديدة.

- الاعتماد على رسوم الطلبة وزيادتها في الأنظمة التعليمية المستحدثة وفي الجامعات الأهلية كما يحرم أبناء الطبقات الفقيرة أو المتوسطة من التعليم الجامعي وبالتالي يؤدي إلى اختلال في التوازن الاجتماعي في البلد.

- عدم قيام الجامعات بوظيفتها في خدمة المجتمع لغياب العلاقة والتنسيق بينها وبين الجهات الحكومية المختلفة.

- غياب العلاقات العلمية للجامعات، وأعضاء هيئة التدريس مع الجامعات العربية والعالمية، وعدم الاشتراك في المؤتمرات العلمية والندوات المحلية والعربية والدولية.

2- نتائج تتعلق بسوق العمل في اليمن وتتمثل في التالي:-

- ضعف التركيبة الاقتصادية وهيكلها بشكل عام في اليمن، وضعف سوق العمل، وفرصه فأغلب فرص العمل المتوافرة محليا وطبيعتها لا تحتاج للمؤهلات العليا والجامعية.

- غياب الاستثمارات العربية والأجنبية ، وعدم وجود سياسة تشجيع للاستثمارات في اليمن.

- تشبع القطاع العام اليمني بالموظفين الحكوميين.

- غياب التنسيق والشراكة مع مؤسسات التعليم الجامعي.

- عدم وجود سياسة حكومية فعالة لخلق فرص عمل في دول الجوار وغيرها.

- غياب السياسة الحكومية بشأن توظيف العمالة، وعدم الاعتماد غالباً على المعايير العلمية والموضوعية في التوظيف واعتماد الوساطة والمحسوبية في تعيين معظم الوظائف.

- ضعف السياسة الاقتصادية للدولة وفساد النظام القضائي.

ثانياً : التوصيات:

- إنشاء بنية تحتية مؤسساتية وآليات ضرورية لتحسين النظام التعليمي في الجامعات لتمكين سوق العمل من استيعاب خريجي الجامعات .

- رسم سياسة عامة للدولة تتعلق بالتعليم الجامعي وأهدافه ومؤسساته بما يخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وسوق العمل.

- تقييم واقع التعليم الجامعي ومشكلاته وإعادة هيكلته بما يتناسب والتطورات العلمية الحديثة عربياً ودولياً وعدم إنشاء جامعات حكومية أو أهلية بشكل غير مدروس.

- تطوير البرامج والمناهج التعليمية ، وتعميم دراسة الحاسوب واللغات في الجامعات وتطويرها وتحديثها وإقامة نظام اعتماد أكاديمي وتقييم الجودة وعدم تكرار التخصصات و مواكبتها لسياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

- زيادة مخصصات التعليم في الموازنة الحكومية، ومراقبة وتقييم عملية استغلال هذه الموارد المالية لصالح تطوير التعليم الجامعي وبنيته.

- تحسين الإمكانات و التجهيزات التعليمية وتطوير الوسائل والأساليب العلمية بما يواكب التقدم العلمي المعاصر.

- تقييم أعضاء هيئة التدريس دورياً ووضع برامج فعاله لتطوير قدراتهم وتحسين وضعهم المعيشي، وتفعيل قانون الجامعة فيما يتعلق بواجباتهم وحقوقهم، وزيادة أعدادهم بما يوازي عدد الطلبة، ووضع نظام دقيق لاختبارهم وتأهيلهم وترقيتهم.

- منح الجامعات الاستقلالية المالية والإدارية و الأكاديمية وسن قوانين لتنفيذ ذلك.

- اعتماد سياسة قبول علمية تكفل رفد الجامعات بمدخلات قادرة على التحصيل العلمي، من خلال معايير علمية وموضوعية وتوزيعهم في التخصصات على هذا الأساس، وتحسين المناخ الأكاديمي في الجامعات وتوفير المستلزمات الضرورية للحياة التعليمية والأكاديمية.

- تقييم واقع التعليم ما قبل الجامعي (الثانوي، والأساسي) والبحث عن الطرق العلمية الصحيحة لإصلاحه والتوسع بإنشاء معاهد فنية ومهنية لامتصاص الزيادات لمخرجات التعليم الثانوي.

- تبني سياسة اقتصادية ناجحة، وتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية لإيجاد فرص عمل للخريجين في داخل الوطن وخارجه

- ربط هيئة التدريس والجامعات بالمؤسسات الحكومية والخاصة وتشجيعهم من خلال الدراسات والأبحاث العلمية الضرورية لهذه المؤسسات و تشجيع البحث العلمي وتطويره واعتماد موازنة خاصة لذلك.

- إيجاد هيئة أو مؤسسة تنسيقية بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص للمساهمة والشراكة في رسم سياسات التعليم الجامعي بشكل عام.

- عدم تسييس العمل الأكاديمي، سوى في التعيينات للوظائف الأكاديمية أو لقيادات الجامعات والالتزام بالمعايير العلمية الموضوعية.

- الإصلاح الشامل للإدارات الجامعية، وتقييمها والحد من الهدر للمال العام في جوانب لا تتعلق بالعملية التعليمية.

- ربط الجامعات اليمنية بالجامعات العربية، والأجنبية ،وفتح مجالات التنسيق فيما بينها وتوفير الإمكانات اللازمة لذلك، وتشجيع المشاركة لأعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات المحلية والعربية والإقليمية والدولية.

-رصد وتسجيل المؤشرات والمعلومات التي تتصل بنظام العرض والطلب في سوق العمل وبالتغيرات المتوقعة في العرض والطلب على جميع أنواع العمل لاتخاذ التدابير والإجراءات الفعالة الداعمة لتطوير مخرجات التعليم وتحديد مجالات وطرق التدخل .

- رسم سياسة فعالة من أجل جعل التعليم الجامعي قادراً على نشر المعرفة وإنتاجها، وفي نفس الوقت تذليل الصعوبات التي تواجهها لتهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإعادة إنتاج المعرفة وتوظيفها لصالح الخريجين ولصالح سوق العمل والتنمية.

- تدعيم القدرات التحليلية وقدرات صنع القرار لدى مؤسسات التعليم الأكاديمي ولدى الجهات المعينة بسوق العمل بالاتجاه نحو تحليل مشاكل النظام التعليمي في الجامعات ومشاكل سوق العمل القائمة لتصميم استراتيجيات وسياسات متكاملة للتشغيل .

- ضرورة رسم سياسة حكومية جادة تتعلق بعملية توظيف الأيادي العاملة اليمنية بعيداً عن المعايير غير الموضوعية.

- توجيه الاهتمام لبرامج تقويم الأداء الجامعي من خلال قياس الكفاءة والفاعلية في مؤسسات التعليم الجامعي وتمكينها من زيادة مخرجاتها نسبة إلى مدخلاتها ، مع ملاءمة نوعية المخرجات للمواصفات الموضوعية وتوفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الأعباء .

- إصلاح النظام القضائي لتمكين المستثمرين المحليين والأجانب من الاستثمارات في اليمن وخلق فرص

عمل للشباب من خريجي الجامعات.

- إعداد مخرجات جامعية مؤهلة وذات كفاءة لتنافس في إطار سوق العمل الذي لم يعد مقصوراً على السوق المحلية وتزويد خريجي الجامعات بالمهارات والخبرات التي تمكنهم من أداء المسؤوليات والمهمات الموكلة إليهم في مواقع العمل.

- تقوية أداء سوق العمل بإنشاء آليات فعالة يمكن أن تساهم في تقديم التسهيلات التي توفر فرصاً ملائمة بين طالب العمل وفرص العمل الموجودة أو المحتملة .

- التخطيط لإجراء دراسات تتجه نحو التحليل والتشخيص الموجه لمعرفة الكفاءات المطلوبة من مخرجات النظام التعليمي الجامعي وعلاقتها باحتياجات سوق العمل والتنمية .

المـــراجـع

1- لستر ثارو: الصراع على القمة، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، 2004، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995م.

2- محمد نبيل نوفل ومروان راسم كمال: التعليم العالي في الوطن العربي : نظره مستقبلية ، المجلة العربية للتربية، المجلد العاشر، العددان (الأول والثاني) ، ديسمبر 1990م .

3- د/ محيا زيتون ، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، بيروت ، دار المستقبل العربي 2004م .

4- مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ،2005م صادر عن المجلس الأعلى ، لتخطيط التعليم.

5- مؤتمر التعليم العالي الأهلي عام 2000م. جامعة الملكة أروى.

6- التقرير النهائي لتقييم الجامعات الأهلية بأمانة العاصمة، مقدم إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مارس – 2005م.

7- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر 2004م (الجهاز المركزي للإحصاء)

8- نتائج مسح الطلب للقوى العاملة المنشآت، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل " برنامج نظام معلومات سوق العمل " لعام 2003م

9- نتائج مسح الطلب للقوى العاملة العاملين المؤهلين ، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل " برنامج نظام معلومات سوق العمل " لعام 2003م

10- البنك الدولي ، إستراتيجية المساعدة للبلد في اليمن للفترة من السنة المالية 2006 إلى السنة المالية 2009م ، 20 يونيو 2006. التخفيف من الفقر.

11- البنك الدولي، تقرير (تقييم الفقر) ، 2007م.

12- البنك الدولي، مراجعة سياسة التنمية، 2006م.

13- الجمهورية اليمنية 2002م، ورقة إستراتيجية الفقر ، 2003-2005م .

14- الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية (2006-2010م).

الملاحـــــق

ملحق (1) جدول (1) يبين مؤشرات الجامعات الحكومية وكلياتها للعام الجامعي 2005/4002م

	م	صنعاء	عدن	تعز	الحديدة	إب	ذمار	حضرموت	الإجمالي
الكليات الانسانية	1)	1- التربية - عدن 2- التربية - زنجبار 3- التربية - المحويت 4- التربية - عمران 5- التربية - أرحب 6- التربية - عبس. 7- التربية والآداب والعلوم - خولان. 8- التربية والآداب والعلوم - صعده	1-التربية - عدن 2-التربية - زنجبار. 3-التربية - صبر. 4-التربية - الضالع. 5-التربية لودر. 6-التربية - طور الباحة. 7-التربية - شبوه. 8-التربية - ردفان. 9-التربية يافع.	1-التربية تعز 2-التربية والآداب والعلوم الإدارية.	1-التربية- الحديدة. 2-التربية زبيد	1- التربية - إب 2- التربية -النادرة	1- التربية - ذمار 2- التربية البيضاء 3- التربية والعلوم - رداع	1- التربية - المكلا التربية - البنات. 2- التربية سيئون. 3- التربية - سيئون. 4- التربية - المهرة . التربية سقطرى	13
	2)	1- الآداب.	1- الآداب.	1- الأداب.	1- الأداب	1- الآداب	1- الآداب والألسن		6
	3)	1-اللغات	1- مركز اللغات	1- مركز اللغات					3
	4)	1- الإعلام							1
	5)				1- الفنون الجميلة				1
	6)				1- التربية البدنية				1
	7)	1- الشريعة والقانون	1- الحقوق.	1- الحقوق.	1-الشريعة والقانون				4
	8)	1- التجارة والاقتصاد - صنعاء	1- العلوم الإدارية	1- العلوم الإدارية	1-التجارة والاقتصادية	1-التجارة والعلوم والإدارية	1-والعلوم والإدارية	1- والعلوم والإدارية	9
		2- التجارة والاقتصاد - خمر.	2- الاقتصاد				5	6	65
مجموع		41	41	6	7	4	1- العلوم والتطبيقية		4
الكليات التطبيقية	1)	1- العلوم		1- العلوم		1- العلوم		1- العلوم البيئية والأحياء البحرية	2
	2)				1- علوم البحار	طب الأسنان	1- الطب البشري	1- الطب والعلوم الصحية	11
	3)	1- الطب والعلوم الصحية	1- الطب	الطب	1- العلوم الطبية		2- طب الأسنان		
		2-الإسنان					3- معهد طب الأسنان		
		3- الصيدلة				1- الزراعة والطب البيطري	1- الزراعة والطب البيطري		4
	4)	1- الزراعة	1- الزراعة			1- الهندسة والعمارة	1- الهندسة والسدود	1- الهندسة والبترول	6
	5)	1- الهندسة	1- الهندسة	1- الهندسة وتقنية المعلومات			1- الحاسبات ونظم المعلومات		5
	6)	1- مركز الحاسب الآلي	1- مركز الحاسب الآلي	1- مركز الحاسب الآلي	1- علوم وهندسة الحاسوب				1
	7)		1- النفط والمعادن					1- العلوم التطبيقية.	2
	8)		1- مركز التعليم والتدريب المستمر						
مجموع		7	6	4	3	4	7	4	53
الإجمالي		12	20	10	10	8	21	10	19

المصدر المجلس الاعلى لتخطيط التعليم

ملحق (1) جدول(2) يوضح عدد الكليات في الجامعات الأهلية

اسم الجامعة	مقرها	سنة التأسيس	كلياتها
جامعة العلوم والتكنولوجيا	صنعاء	1994م	21 كلية
الجامعة اليمنية	صنعاء	1994م	4 كليات
جامعة العلوم التطبيقية	صنعاء	1995م	4 كليات
الجامعة الوطنية	تعز	1995م	8 كليات
جامعة الأحقاف	صنعاء	1995م	8 كليات
جامعة الملكة أروى	صنعاء	1995م	4 كليات
جامعة الإيمان	صنعاء	1993م	8 كليات
جامعة الأندلس	صنعاء	1002	4 كليات

المصدر : مؤتمر التعليم العالي الأهلي عام 2000م. جامعة الملكة أروى.

ملحق (1) جدول (3) يبين مؤشرات الجامعات الأهلية والكليات التابعة لها للعام الجامعي 5002/4002م

	م	العلوم والتكنولوجيا	اليمنية	الوطنية	العلوم التطبيقية والاجتماعية	الملكة أروى	سبأ	الأحقاف	الايمان	الأندلس	المستقبل	دار العلوم الشرعية	الإجمالي
الكليات الإنسانية	1)	1- التربية	1-التربية والآداب واللغات	1- التربية	1-التربية والآداب والعلوم الإنسانية		1- الآداب والتربية.	1-البنات للتربية والعلوم الشرعية.		1- التربية والآداب			7
	2)	1- الآداب.		1- الآداب		1- الآداب			1- الآداب والألسن				3
	3)	1- الشريعة والقانون	1- العلوم الشرعية والقانون	1- الشريعة والقانون	1- الحقوق	1- الحقوق	1- الحقوق	1- الشريعة والقانون	1- الشريعة			1- الشريعة والقانون	9
	4)	1- العلوم الإدارية	1- الإدارة والاقتصاد	1- العلوم الإدارية	1- العلوم الاقتصادية الإدارية	1- الاقتصاد والعلوم الإدارية	1- الإدارة والاقتصاد	1- العلوم التجارية وإدارة الأعمال	1- العلوم الإنسانية	1- العلوم الإدارية	1- العلوم الإدارية		01
	5)								1- الإيمان				1
	6)								1- الدعوة والإعلام				1
	7)											1- القرآن وعلومه	1
	8)											1- اللغة العربية وآدابها	1
												1- الدراسات الإسلامية	1
مجموع		4	3	4	3	3	3	3	4	2	1	4	43
الكليات التطبيقية	1)	1- الطب والعلوم الصحية.	الطب والعلوم الصحية.	الطب والعلوم الصحية.									3
	2)			1-طب الأسنان									1
	3)	1-العلوم والهندسة	1-العلوم والحاسوب	1-العلوم والهندسة	1-الهندسة وتكنولوجيا المعلومات	1-الهندسة وعلوم الحاسوب	1- الهندسة 2- الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات	1-الهندسة وعلوم الحاسوب		1-تقنية المعلومات	1- الحاسوب		01
	4)			1- العلوم التطبيقية.									1
مجموع		2	1	3	3	1	2	1	0	1	1	0	51
الإجمالي		6	4	7	6	4	5	4	4	3	2	4	94

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم لعام 2005م.

ملحق (1) جدول رقم (4) يبين عدد الطلا ب المقبولين (سنة أولى) في الجامعات الحكومية حسب الكلية والنوع للعام الجامعي 2005/2004م .

Table(4) Shows the No. of Accepted Students (Is Year) in the Public Universities according to faculty and sex for2004/2005

الجامعة University	صنعاء			عدن			تعز			الحديدة			إب			ذمار			حضرموت			الإجمالي العام Total		
الكليـة / النوع Sex Paculty	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T
التربية Education	6036	1572	7608	2021	1247	3268	839	1148	1987	421	480	901	633	231	864	1253	324	1577	776	256	1032	11979	5258	17237
الأداب Arts	1839	1109	2948	168	145	313	294	603	897	62	186	248	157	87	244	305	123	428			0	2825	2253	5078
اللغات Languages	244	242	486	27	26	53			0			0			0			0			0	271	268	539
الإعلام Media	142	20	162			0			0			0			0			0			0	142	20	162
الفنون الجميلة Fine Arts			0			0			0	61	43	104			0			0			0	61	43	104
التربية البدنية Sport Edu.			0			0			0	60	0	60						0			0	60	0	60
الشريعة والقانون Shariea'a & Law	1721	76	1797	277	115	392	430	48	514	305	45	350			0			0			0	2733	320	3053
التجارة والعلوم الإدارية Commerce & Adm. Sei	3560	355	3915	489	310	799	766	169	935	207	95	302	508	22	530	180	22	202	295	81	376	6005	1054	7059
العلوم Science	384	310	694			0	314	290	604			0	189	89	278	100	67	167			0	987	756	1743
علوم البحار/ العلوم البيئة والأحياء البحرية . Oceanography/ environmental sci			0			0			0	69	43	112			0			0	88	13	101	157	56	213
الطب والعلوم الصحية Medicine and Health seience	600	492	1092	157	154	311	21	59	80	65	82	147	25	43	59	201	51	252	64	40	104	1133	912	2045
الزراعة Agriculture	216	52	268	34	12	46			0			0	21	4	25	164	21	185			0	435	89	524
الهندسة Engineering	497	62	559	436	126	562	152	56	217			0	118	15	133	134	2	136	320	54	374	1657	324	1981
علوم وهندسة الحاسوب Commuter Sci. & Eng			0			0			0	35	33	68			0	135	6	141			0	170	39	209
النفط والمعادن Petroleum & Minerals				83	0	83																83	0	83
العلوم التطبيقية Applied Sci																2472	616	3088	177	10	187	177	10	187
الاجمالـــــــي	15239	4290	19529	3692	2135	5827	2816	2418	5234	1285	1007	2292	1651	482	2133	2472	616	3088	1720	454	2174	28875	11402	40277

المجلس الأعلى لتخطيط التعليم .

ملحق (1) جدول (5) يبين إجمالي الطلاب المقبولين في الجامعات الأهلية للعام الجامعي 4002/5002م

النوع Sex	ذكور Male	إناث Female	مجموع Total
الدراسة الإنسانية Humanitarian studies	4306	1552	5858
الدراسات التطبيقية Applied Studies	2615	651	3266
الإجمـــالي Total	6921	2203	9124

المصدر : المجلس الأعلى لتخطيط التعليم

حق (1) جدول رقم (6) يبين عدد الطلاب المتحقين في الجامعات الحكومية حسب الكلية والنوع للعام الجامعي 2005/2004م .

Table(6) Shows the No. of Enrolled Students in the Public Universities according to faculty and sexfor2004/2005

الجامعة University		صنعاء			عدن			تعز			الحديدة			إب			ذمار			حضرموت			الإجمالي العام Total		
الكليـة Sex	النوع / Paculty	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T
التربية	Education	26796	7197	33993	6857	4368	11225	5272	5136	10408	2678	2290	4968	3494	1071	4565	4785	1361	6146	2380	905	3285	52262	22328	74590
الآداب	Arts	6098	4112	10210	688	559	1247	1608	1834	3442	476	777	1253	879	399	1278	1505	442	1947			0	11254	8123	19377
اللغات	Languages	776	855	161	29	35	64			0			0			0			0			0	805	890	1695
الإعلام	Media	626	103	729			0			0			0			0			0			0	626	103	729
الفنون الجميلة	Fine Arts			0							128	91	219			0			0			0	128	91	219
التربية البدنية	Sport Edu.			0			0			0	286	0	286			0			0			0	286	0	286
الشريعة والقانون والحقوق	Sharieaٔa & Law	8162	329	8491	1124	402	1526	3258	477	3735	1300	170	1470			0			0			0	13844	1378	15222
التجارة والعلوم الإدارية	Commerce & Adm.Sei	15801	1491	17292	2472	1117	3589	3802	757	4559	1681	611	2292	1447	77	1524	598	47	645	974	203	1177	26775	4303	31078
العلوم	Scence	1201	909	2110			0	1224	1111	2335			0	644	370	1014	366	224	590			0	3435	2614	6049
علوم البحار / العلوم البيئة والاحياء البحرية .	Oceanography/ envirommental sci			0			0			0	193	103	296	0		0			0	390	39	429	583	142	725
الطب والعلوم الصحية	Medicine and Health seience	1956	1764	3720	1064	873	1937	65	243	308	578	506	1084	166	145	311	644	189	833	236	177	413	4709	3897	8606
الزراعة	Agriculture	653	124	777	147	52	199			0			0	148	32	180	387	34	421			0	1335	242	1577
الهندسة	Engineering	2318	207	2525	2205	790	2995	277	111	388			0	430	33	463	661	12	673	1140	147	1287	7031	1300	8331
علوم وهندسة الحاسوب	Commputer Sci. & Eng			0	427	195	622			0	634	203	837			0	443	36	479			0	1504	434	1938
النفط والمعادن	Petroleum & Minerals			0	427	195	622			0	414	1	415			0						0	414	1	415
العلوم التطبيقية	Applied Sci																				275	11	286	11	286
الإجمالـــــــي		64387	17091	81478	15427	8392	23819	15506	9669	25175	7954	4751	12705	7208	2127	9335	9389	2345	11734	5395	1482	6877	125266	45857	171123

ملحق (1) جدول رقم (7) يبين عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الأهلية حسب الكلية والنوع للعام الجامعي 2005/2004م .

Table (7) Shows the No. of Enrolled Students in the Private Universities according to faculty and sex for2004/2005

الجامعة University	العلوم والتكنولوجيا Science& Technology			اليمنية Al-Yemenia			الوطنية Al-watania			العلوم التطبيقية والاجتماعية Applied&Social Sei.			الملكة أروى Quen Arwa			سبأ Saba'a			الأحقاف Al-Ahquaf			الإيمان Al-Ayman			دار العلوم الشرعية Shareia sciences			الأندلس Al-Andalus			الإجمالي العام Total		
الكلية / النوع Paculty Sex	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T
التربية Education	19	563	582				112	128	240			0			0					100	100	0									131	791	922
الآداب Edu	174	501	875				2530	885	3415			0	43	24	58															2938	1410	4348
التجارة والعلوم الإدارية والاقتصاد Commerce &Adm. Sci&Economics	798	204	1002	450	93	549	1070	232	1908	489	93	582	291	36	327	1140	122	1262			295	295							161	18	179	5306	858	6164
اللغة العربية Arabic Language	0		0				0		0			0			0																196	0	196
الشريعة والقانون Sharica'a لله Lan	114	27	141	1142	66	1208	1077	32	1109	79	14	93	64	12	76	49	6	55			261	833	73	906	196		196				3833	230	4063
الآداب واللغات والتربية Arts. Languagc لله Edn			0	464	320	790				84	94	178			0	397	164	561							214		214				1054	641	1695
الدراسات الإسلامية Lslamic Studies			0																					0						487		487
القرآن وعلومه Holly Quran sci			0																					0		487				221		221
الدعوة والإعلام Media			0																			67	20	87		221				67	20	87
الإيمان Al-Ayman			0																			2082	1093	3175						2082	1093	3175
العلوم الإنسانية Humanitarian Sciences			0																			59	5	64						59	5	64
دبلوم كليات انسانية Diploma of Humanities faculties			0													37	13	50												37	13	50
الطب والعلوم الصحية Medicine & Healthy Sciences	913	388	1301				161	77	238	234	56	290												0						1308	521	1829
طب الإسنان Dentistry			0							126	55	181												0						126	55	181
العلوم والهندسة Sciences & Engineering	973	197	1170				436	86	522				37	8	45	219	9	228						0						1665	300	1965
علوم الحاسوب Computer Sciences				405	76	481															129			129						534	76	610
العلوم وتقنية الحاسوب والمعلومات Computer Sciences & infoSystem													189	44	233	1636	208	1844									108		108	2379	304	2683
دبلوم كليات تطبيقية Diploma of applied faculties	128	106	234				663	108	771	41	11	52				54	8	62												886	233	1119
الإجمالـــــــي العام Total	3319	2046	5365	2467	561	3028	6655	1548	8203	1499	375	1874	615	124	739	3532	530	4062	685	100	785	3041	1191	4232	1118		1118	378	75	453	23309	6550	29859

ملحق (1) جدول رقم (8) يبين عدد الطلاب الخريجين من كليات العلوم الإنسانية بالجامعات الأهلية حسب القسم والنوع للعام الجامعي 2005/2004م .

Table(8) Shows the No. of Graduates Students from the Humanitarian departments at the Private Universities according To Department and Sex For 2004/2005

الجامعة University		اليمنية Al-Yemenia			العلوم والتكنولوجيا Science& Technology			الوطنية Al-watania			العلوم التطبيقية والاجتماعية Applied&Social Sei.			الملكة أروى Quen Arwa			سبأ Saba'a			الأحقاف Al-Ahquaf			الإيمان Al-Ayman			دار العلوم الشرعية Shareia sciences			الإجمالي العام Total		
الكلية Sex	النوع / Paculty	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T
قرأن وعلومه	Holly Quran sci							20	0	20	59	9	20	0		0	0		0	0		0	0		0	0		0	70	9	79
اسلامية	Islamic Studies	31	37	68	75	19	94	156	69	225	0		0	0		0	6	1	7	0	0	14	14	0	0		0	268	140	408
لغة عربية	Arabic Language	10	1	11	13	5	18	30	12	42	1	0	1	0		0	1	0	1	0		0			0			55	18	73
لغة إنجليزية	English Language	7	33	40	12	22	34	9	10	19	6	8	14	7	5	12	7	2	9			0			0			48	80	128
لغة فرنسية	French Language			0	0	4	4			0			0			0			0			0			0			0	4	4
تاريخ	History	5	1	6	24	4	28	33	20	53			0			0			0			0			0			62	25	87
الإيمان	AL- Aman			0			0			0			0			0			0			0	43	27	70			43	27	70
الدعوة والاعلام	Media																						22	18	40			22	18	40
جغرافيا	Geography	12	8	20			0	14	7	21			0			0			0			0			0			26	15	41
علم النفس	Psychology	13	6	19			0			0			0			0			0			0			0			13	6	19
تسويق	Marketting			0			0	59	9	68	2	0	2	7	1	8	4	0	4			0			0			72	10	82
العلوم الشرعية	Share sciences	0		0	0		0			0			0						0			0			0	194	0	194	194	0	194
تسويق وإدارة إنتاج	Marketting & Production Admin	10	0	10			0			0			0			0			0			0			0			10	0	10
الشريعة والقانون	Sharica'a& Law	12	1	13	55	7	62	74	2	76	16	2	18	4	5	9	0		0	36	0	36	149	12	161	0		346	29	375
محاسبة	Accounting	22	15	37	74	15	89	61	11	72	22	6	28	12	5	17	20	3	23	24	0	24			0			235	55	290
إدارة أعمال	Business Admin	13	7	20	30	8	38	20	2	22	3	1	4	7	3	10	4	2	6		0			0				77	23	100
علوم إنسانية /عام	Humanitarian Sei			0			0			0			0			0			0			0	15	0	15			15	0	15
إعلام وعلاقات عامة	Media and public relation	5	3	8			0			0	9	2	11			0			0			0			0			14	5	19
الإجمالـــــــي العام Total		115	98	213	328	98	426	506	151	657	59	19	78	37	19	56	42	8	50	60	14	74	229	57	286	194	0	194	464	1570	2034

ملحق (1) جدول رقم (9) يبين عدد الطلاب الخريجون من الأقسام الإنسانية بالجامعات الحكومية حسب القسم والنوع للعام الجامعي 5002/4002م .

Table(9) Shows the No. of Graduates Students from the Humanitarian departments at the public Universities according to department and sex for2004/2005

الجامعة University		صنعاء			عدن			تعز			الحديدة			إب			ذمار			حضرموت			الإجمالي العام Total		
الكليـة Sex	النوع / Paculty	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T
أحياء	Biology	8	35	43			0			0			0	25	36	61	2	9	11			0	35	80	115
أحياء بحرية	Maring Biology						0												0	21	0	21	26		26
مكروبيولوجي	Microbiology							31	64	95	5	0	5	31	24	55			0				62	88	150
بيولوجي / كيمياء	Biology / Chemistry							42	111	153			0			0			0				42	111	153
كيمياء	Chemistry	39	32	71									0	8	1	9	4	5	9				51	38	89
كيمياء / بيولوجي	Chemistry/ Biolog							69	12	81			0			0			0				69	12	81
كيمياء / فيزياء	Chemistry/ physics							35	13	48			0			0			0				35	13	48
كيمياء بحرية	Marine Chemistry										3	0	3			0			0				3		3
فيزياء	Physics	11	5	16							0			3	0	3							21	6	27
فيزياء / رياضيات	Physics/ Mathematics							15	8	23			0			0	7	0	7				15	8	23
فيزياء بحرية	Marine Physics										10	11	21			0			0				1	1	2
رياضيات	Mathematics	54	23	77							0		0	1	1	2			0				54	23	77
رياضيات / فيزياء	Mathematics							10	11	21	0		0			0			0				10	11	21
رياضيات حاسوب	Computer/ Maths													34	9	43			0				34	9	43
جيولوجيا هندسة	Geological Engineering				50	0	50						0			0			0				50	0	50
جيولوجيا / علوم الأرض والبيئة	Geology	36	3	39				34	1	35			0			0	6	0	6				76	4	80
جيولوجيا بحرية	Maricne Geology										3		0										3	0	3
طب بشري	Medicine	147	110	257	135	76	211						0				38	2	40	30	25	55	350	213	563
مختبرات	Labaoratories	18	19	37							70	59	129						0				88	78	166
تمريض	Nursing	24	9	33							63	36	99						0				87	45	132
صيدلة	Pharmacology	50	37	87	32	29	61						0	21	14	35			0				82	66	148
طب أسنان	Dentistry	31	33	64	13	28	41										48	12	60				113	87	200
بيطري	Veterinary																20	1	21				20	1	21
شعبة عامة (زراعة)	AecutttureLgen				6	0	6																6		
انتاج حيواني	Animal Production	9	3	12			0			0			0	5	0	5	7	0	7	0			21	3	24

يتبـــــع ←

تابع . ملحق (1) جدول رقم (9) يبين عدد الطلاب الخريجون من الأقسام الإنسانية بالجامعات الحكومية حسب القسم والنوع للعام الجامعي 2005/2004 م .

Table(9) Shows the No. of Graduates Students from the Humanitarian departments at the public Universities according to department and sex for2004/2005

12	0	12	0			12	0	12				0			0			0			0			Plant Production	انتاج نباتي
3	0	3																			3	0	3	Field Crops	محاصيل
3	0	3																			3	0	3	Rural Devlopment & Guiding	إرشاد وتنمية ريفية
15	5	10													0			15	5	10				Food Industries	صناعات غذائية
20	4	16																			12	3	9	Food Sciences	علوم غذائية
17	0	17																			17	0	17	Plant Protection	وقاية نبات
22	3	19																8	2	6	14	1	13	Soil & water	أراضي ومياه
19	3	16																10	2	8	9	1	8	Horticulture	بساتين
6	0	6	0			0			6	0	6													Economic &Agri Guiding	اقتصاد وإرشاد زراعي
9	0	9																			9	0	9	Agricultural Eng	ه. زراعية
33	7	26	33	7	26																			Environmental Sei	علوم بيئة
369	112	257	79	24	55	77	10	67	0			52	3	49	74	23	51	0			87	52	35	Computer Sei	علوم حاسوب
277	94	183	0			0			0			116	46	70	0			111	35	76	50	13	37	Computer Sci Eng	علوم و هـ . كمبيوتر
261	24	237	40	0	40	0			69	3	66	0			0			65	20	45	87	1	86	Electronics & Telecom. Eng	ه. اكترونيات واتصالات
70	11	59	0			0			0			0			0			51	11	40	19	0	19	Electrical Engineering	هـ. كهربائية / قوى وآلات
25	1	24	25	1	24			0			0			0			0						Chemical Eng	هـ . كيميائية
67	1	66				0			0			0			0			45	1	44	22	0	22	Mechanical Engineering	هـ . ميكانيكية
26	0	26	26	0	26																			Theater	هـ . بترولية
117	25	92	23	4	19	16	0	16	20	2	18	0			0			34	13	21	24	6	18	Community Service	هـ . عمارة
224	21	203	0			37	0	37				0			0			66	19	47	121	2	119	Civil Eng /Buillding	هـ . مدنية / بناء
34	2	32				34	2	32																Dams Engineering	هـ . سدود
1338	520	818	54	13	41	92	27	65	167	43	124	123	57	66	392	177	215	157	66	91	353	137	216	رياضيات Mathematics	الاقسام العلمية في كليات التربية Scientitic Dept in Faculties of Edu
737	245	492	4	2	2	59	16	43	94	24	70	57	22	35	255	104	151	54	14	40	214	63	151	فيزياء Physics	
915	385	530	22	8	14	124	41	83	61	22	39	25	12	13	248	111	137	123	67	56	312	124	188	كيمياء Chemistry	
663	335	328	31	17	14	135	45	90	0			0			86	60	26	185	12	73	226	101	125	أحياء Biology	
3653	1485	2168	111	40	71	410	129	281	322	89	233	205	91	114	981	452	529	519	259	260	1105	425	680	مجموع Sub-Total	
7533	2695	4838	413	101	312	744	171	573	640	179	461	614	236	378	1511	695	816	1293	500	793	2318	813	1505	الإجمالـــــــي	

ملحق (1) يبين عدد الطلاب الخريجين من كليات العلوم الإنسانية بالجامعات الأهلية حسب القسم والنوع للعام الجامعي 2005/2004م .

Table(10) Shows the No. of Graduates Students from the Humanitarian departments at the Private Universities according to Department and Sex For 2004/2005

الإجمالي العام Total			دار العلوم الشرعية Shareia sciences			الإيمان Al-Ayman			الأحقاف Al-Ahquaf			سبأ Saba'a			الملكة أروى Quen Arwa			العلوم التطبيقية والاجتماعية Applied&Social Sei.			الوطنية Al-watania			اليمنية Al-Yemenia			العلوم والتكنولوجيا Science& Technology			الجامعة University	
مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	النوع / Paculty	الكلية Sex
79	9	70	0			0			0			0			0			0			59	9	20	20	0	20				Holly Quran sci	قرآن وعلومه
408	140	268	0			0			14	14	0	7	1	6	0			0			225	69	156	94	19	75	68	37	31	Islamic Studies	اسلامية
73	18	55	0			0			0			1	0	1	0			1	0	1	42	12	30	18	5	13	11	1	10	Arabic Language	لغة عربية
128	80	48	0			0			0			9	2	7	12	5	7	14	8	6	19	10	9	34	22	12	40	33	7	English Language	لغة إنجليزية
4	4	0	0			0			0			0			0			0			0			4	4	0	0			French Language	لغة فرنسية
87	25	62	0			0			0			0			0			0			53	20	33	28	4	24	6	1	5	History	تاريخ
70	27	43	0			70	27	43	0			0			0			0			0			0			0			AL- Aman	الإيمان
40	18	22	0			40	18	22																						Media	الدعوة والاعلام
41	15	26	0			0			0			0			0			0			21	7	14	20	8	12	0			Geography	جغرافيا
19	6	13	0			0			0			0			0			0			0			19	6	13				Psychology	علم النفس
82	10	72	0			0			0			4	0	4	8	1	7	2	0	2	68	9	59	0						Marketting	تسويق
194	0	194	194	0	194	0			0			0						0			0			0		0	0			Share sciences	العلوم الشرعية
10	0	10							0			0			0			0			0			0			10	0	10	Marketting & Production Admin	تسويق وإدارة إنتاج
375	29	346	0			161	12	149	36	0	36	0			9	5	4	18	2	16	76	2	74	62	7	55	13	1	12	Sharica'a& Law	الشريعة والقانون
290	55	235	0			0			24	0	24	23	3	20	17	5	12	28	6	22	72	11	61	89	15	74	37	15	22	Accounting	محاسبة
100	23	77	0				0			0		6	2	4	10	3	7	4	1	3	22	2	20	38	8	30	20	7	13	Business Admin	إدارة أعمال
15	0	15	0			15	0	15	0			0			0			0			0			0			0			Humanitarian Sei	علوم إنسانية / عام
19	5	14	0			0			0			0			0			11	2	9	0			0			8	3	5	Media and public relation	إعلام وعلاقات عامة
2034	464	1570	194	0	194	286	57	229	74	14	60	50	8	42	56	19	37	78	19	59	657	151	506	426	98	328	213	98	115	الإجمالـــــي العام Total	

ملحق (1) جدول رقم (11) يبين عدد الطلاب الخريجين من الأقسام التطبيقية بالجامعات الأهلية حسب القسم والنوع للعام الجامعي 5002/4002م

Table(11) Shows the No. of Graduates Students from the applied departments ate the Private Universities according to Department and Sex For 2004/2005

الإجمالي العام Total			الأحقاف Al-Ahquaf			سبأ Saba'a			الملكة أروى Quen Arwa			العلوم التطبيقية والاجتماعية Applied&Social Sei.			الوطنية Al-watania			اليمنية Al-Yemenia			العلوم والتكنولوجيا Science& Technology			الجامعة University	
مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	مجموع T	إناث F	ذكور M	النوع / Dept	الكلية Sex
130	39	91				39	2	37	7	4	3	42	13	29							42	20	22	Information Systems	نظم معلومات
21	4	17							7	4	3										14		14	Architecutre Eng	هندسة عمارة
62	0	62						6	14	0	14										20		20	Computer Eng	هندسة كمبيوتر
61	23	38													22	0	22	30	6	24	31	17	14	Computer Progamming	برمجة حاسوب
26	0	26										29	5	24	0						26		26	Tele-com. Eng	هندسة اتصالات
186	37	149	13	0	13	55	5	50	8	1	7				0						81	26	55	Computer Sci.	علوم حاسوب
13	5	8										28	12	16	29			13	5	8	0		0	Mathematics	رياضيات
112	53	59																			58	29	29	Mathematics	طب بشري
12	2	10													28						0			Laboratories	مختبرات
88	39	49													0						71	34	37	Dentistry	طب أسنان
77	2	75										16	2	14	16						34		43	Pharmacology	صيدلة / عام
788	204	584	13	0	13	100	7	93	36	9	92	95	19	76	95			43	11	32	377	126	251	الإجمالـــــــي العام Total	

ملحق (1) رقم (12) يبين عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية حسب الجنسية واللقب العلمي والنوع للعام الجامعي 2005/2004م .

Table(12) shows the No. of the Staff Members at the Public Universities according to Degree, Nationality and Sex For2004/2005

الجنسية	أعضاء هيئة التدريس اليمنيين Yemeni Staff Members																		أعضاء هيئة التدريس غير اليمنيين Non- Yemeni Staff Members												Total الإجمالي العام		
الدرجة	Prof استاذ			Associate أ. مشارك Prof			Assistant أ. مساعد Prof .			Lecturer مدرس			Assistant معيد Teacher			Total مجموع			Prof استاذ			Associate أ. مشارك Prof			Assistant أ. مساعد Prof .			Lecturer مدرس			Assistant معيد Teacher			Total مجموع					
الكلية	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T	ذكور M	إناث F	مجموع T
صنعاء	113	3	116	192	5	197	627	79	706	65	20	85	145	104	249	1142	211	1353	46	7	53	69	4	73	95	12	107	261	47	308	30	8	38	21	16	37	1403	258	1661
عدن	31	3	34	132	12	144	490	96	586	170	57	227	283	96	379	1106	264	1370	22	7	29	15	1	16	7	0	7	45	8	53	0	0	0	1	0	1	1151	272	1423
تعز	5	0	5	18	2	20	128	10	138	85	21	106	163	82	245	399	115	514	18	1	19	29	2	31	34	7	41	86	14	100	0	0	0	9	4	5	485	129	614
الحديدة	3	0	3	3	1	4	82	2	84	27	0	27	62	27	89	177	30	207	16	0	16	27	2	29	35	6	41	86	12	98	5	1	6	6	3	3	263	42	305
إب	0	0	0	3	0	3	41	1	42	26	0	26	70	19	89	140	20	160	13	0	13	21	0	21	29	3	32	73	6	79	0	0	0	13	3	10	213	26	239
ذمار	1	0	1	8	0	8	72	1	73	92	2	94	182	22	204	355	25	380	19	0	19	27	4	31	20	4	24	77	13	90	1	2	3	13	3	10	432	38	470
حضرموت	8	0	8	16	4	20	151	7	159	35	1	37	64	29	92	274	41	315	26	2	28	38	3	41	42	7	49	118	15	133	0	0	0	15	3	12	392	56	448
الإجمالي العام	161	6	167	372	24	396	1591	196	1787	500	101	601	969	379	1348	3593	706	4299	160	17	177	226	16	242	262	39	301	746	115	861	36	11	47	62	32	94	4339	821	5160

المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.

ملحق (1) جدول(13) يوضح نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس

اسم الكلية	عدد الطلاب	هيئة التدريس	هـ/ ط
التربية	77514	516	150
الآداب	20588	216	95
تجارة واقتصاد	32056	160	200
العلوم	5666	105	54
الطب والعلوم الصحية	5262	301	17
زراعة	1181	132	9
هندسة	4769	185	26

ملحـــــق (2)

ملحق (2) جدول رقم (1) توزيع العينة حسب الأقسام إنسانية / تطبيقية

الأقسام الإنسانية	العدد	%	الأقسام التطبيقية	العدد	%
د.إسلامية	4	%4.08	أحياء	2	%3.28
د.عربية	6	%6.12	كيمياء	3	%4.92
د.إنجليزية	4	%4.08	فيزياء	3	%4.92
لغة فرنسية	1	%1.02	رياضيات	4	%6.56
لغة ألمانية	1	%1.02	علوم أرض/جيولوجيا	6	%9.84
لغة إيطالية	1	%1.02	طب بشري	5	%8.20
تاريخ	3	%3.06	صيدلة	2	%3.28
جغرافيا	5	%5.10	أسنان	4	%6.56
علم نفس	5	%5.10	إنتاج حيواني	2	%3.28
علم اجتماع	5	%5.10	بساتين	1	%1.64
فلسفة	2	%2.04	علوم حاسوب	11	%18.03
آثار	1	%1.02	تقنية/تكنولوجيا معلومات	1	%1.64
علم مكتبات	1	%1.02	هـ.اتصالات والكترونيات	3	%4.92
شريعة وقانون	6	%6.12	هندسة ميكانيكية	1	%1.64
إحصاء	3	%3.06	هندسة عمارة	6	%9.84
اقتصاد	6	%6.12	هندسة مدنية	4	%6.56
محاسبة	6	%6.12	بيئة بحرية	3	%4.92
علوم سياسية	4	%4.08			
إدارة أعمال	7	%7.14			
اقتصاد مالي/مالية ومصرفية	5	%5.10			
اقتصاد وارشاد زراعي	5	%5.10			
رياض أطفال	1	%1.02			
الحقوق	12	%12.24			
إعلام	1	%1.02			
الإجمـالي	95	%146	الإجمـالي	61	%100

ملحق (2) جدول رقم (2) الدرجة العلمية للعينة حسب نوع الكلية

الدرجة العلمية	نوع الكلية				الإجمالي	
	إنسانية		تطبيقية		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
أستاذ	13	%13.3	16	%27.6	29	%18.6
أستاذ مشارك	19	%19.4	10	%17.2	29	%18.6
أستاذ مساعد	66	%67.3	32	%55.2	98	%62.8
الإجمالي	98	%100.0	58	%100.0	156	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (3) الدرجة العلمية للعينة حسب نوع التعليم

الدرجة العلمية	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
أستاذ	19	%14.7	10	%37.0	29	%18.6
أستاذ مشارك	24	%18.6	5	%18.5	29	%18.6
أستاذ مساعد	86	%66.7	12	%44.4	98	%62.8
الإجمالي	129	%100.0	27	%100.0	156	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (4) سنوات الخدمة حسب نوع الكلية

سنوات الخدمة	نوع الكلية				الإجمالي	
	إنسانية		تطبيقية		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
4-1	15	%15.3	16	%27.6	31	%19.9
9-5	26	%26.5	12	%20.7	38	%24.4
14-10	26	%26.5	16	%27.6	42	%26.9
19-15	6	%6.1	8	%13.8	14	%9.0
24-20	8	%8.2	2	%3.4	10	%6.4
سنة فأكثر 25	14	%14.3	3	%5.2	17	%10.9
غير مبين	3	%3.1	1	%1.7	4	%2.6
الإجمالي	98	%100.0	58	%100.0	156	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (5) الجامعـات التي يعمل فيهـا أفراد العينـة

الجامعات التي تعمل فيها	نوع الكلية				الإجمـالي	
	إنسـانية		تطبيقيـة		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
حكومي	81	%82.7	41	%70.7	122	%78.2
حكومي/أهلي	10	%10.2	5	%8.6	15	%9.6
أهلي	7	%7.1	12	%20.7	19	%12.2
الإجمـالي	98	%100.0	58	%100.0	156	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (6) نوع الكليـة حسب نوع التعليـم

نـوع الكلية	نـوع التعـليم				الإجمـالي	
	حكومـي		أهلـي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
إنسانية	88	%68.2	10	%37.0	98	%62.8
تطبيقية	41	%31.8	17	%63.0	58	%37.2
الإجمـالي	129	%100.0	27	%100.0	156	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (7) الجامعات التي يعمل فيها أفراد العينة حسب نوع التعليم

الجامعات التي تعمل فيها	نـوع التعـليم				الإجمـالي	
	حكومـي		أهلـي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
حكومي	121	%93.8	1	%3.7	122	%78.2
حكومي/أهلي	8	%6.2	7	%25.9	15	%9.6
أهلي	0	%.0	19	%70.4	19	%12.2
الإجمـالي	129	%100.0	27	%100.0	156	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (8) المقترحات لتطوير مخرجات التعليم الجامعي

حسب نوع الكلية (متعدد الإجابات)

المقترحات لتطوير مخرجات التعليم الجامعي	نـــوع الكليـــة				الإجمـالي	
	إنسانية		تطبيقية		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
تبني برامج جديدة للتخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل والتنمية	84	%85.7	46	%79.3	130	%83.3
الاعتماد على الأساليب الحديثة في التدريس	80	%81.6	49	%84.5	129	%82.7
التقييم المستمر لأداء الجامعات	79	%80.6	47	%81.0	126	%80.8
التقييم المستمر لأداء أعضاء هيئة التدريس	73	%74.5	43	%74.1	116	%74.4
رصد الموازنات والاعتمادات اللازمة لتطوير نظام التعليم الجامعي	71	%72.4	42	%72.4	113	%72.4
إقامة حوار بناء بين الجامعات ومؤسسات التشغيل	66	%67.3	49	%84.5	115	%73.7
تطوير خدمات البنية التحتية للكليات والأقسام ومرافق الجامعات	60	%61.2	42	%72.4	102	%65.4
الاهتمام بالبحث العلمي	0	%.0	5	%8.6	5	%3.2
تقييم وتطوير المناهج الحالية	2	%2.0	2	%3.4	4	%2.6
الاهتمام بالتأهيل المستمر لأعضاء هيئة التدريس	3	%3.1	2	%3.4	5	%3.2
الاستفادة من تجارب الجامعات العربية والأجنبية	2	%2.0	1	%1.7	3	%1.9

ملحق (2) جدول رقم (9) نوع القسم حسب نوع التعليم

نـــوع القسـم	نـــوع التعـــــليم				الإجمـالي	
	حكومـــي		أهـلي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
إنساني	86	%66.7	9	%33.3	95	%60.9
تطبيقي	43	%33.3	18	%66.7	61	%39.1
الإجمـالي	129	%100.0	27	%100.0	156	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (10) توزيع العينة حسب النوع والكليات

الكليـــة	النـــــوع				الإجمـــالي	
	ذكـــــر		أنثـــى		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
التربية	21	%6.3	28	%11.0	49	%8.3
الآداب	32	%9.6	44	%17.3	76	%12.9
اللغات	5	%1.5	6	%2.4	11	%1.9
الشريعة والقانون	13	%3.9	11	%4.3	24	%4.1
التجارة والاقتصاد	35	%10.5	26	%10.2	61	%10.4
العلوم	25	%7.5	24	%9.4	49	%8.3
الطب	12	%3.6	8	%3.1	20	%3.4
الأسنان	5	%1.5	5	%2.0	10	%1.7
الصيدلة	4	%1.2	4	%1.6	8	%1.4
الزراعة	14	%4.2	9	%3.5	23	%3.9
الهندسة	22	%6.6	13	%5.1	35	%6.0
الهندسة والبترول	14	%4.2	1	%.4	15	%2.6
الحقوق	33	%9.9	12	%4.7	45	%7.7
العلوم البيئية والأحياء البحرية	16	%4.8	2	%.8	18	%3.1
العلوم الإدارية	41	%12.3	30	%11.8	71	%12.1
العلوم الطبية	10	%3.0	12	%4.7	22	%3.7
العلوم والهندسة	8	%2.4	9	%3.5	17	%2.9
الهندسة وعلوم الحاسوب	3	%.9	1	%.4	4	%.7
الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات	20	%6.0	9	%3.5	29	%4.9
الإجمـــالي	333	%100.0	254	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (11) توزيع العينة حسب الجامعة والكلية

الكليـــة		الجامعـــــة							الإجمـالي
		جامعة صنعاء	جامعة عدن	جامعة تعز	جامعة حضرموت	جامعة العلوم والتكنولوجيا	جامعة الملكة أروى	جامعة سبأ	
التربية	العدد	15	0	10	16	8	0	0	49
	%	%6.7	%.0	%12.7	%23.5	%12.9	%.0	%.0	%8.3
الآداب	العدد	30	21	19	0	2	3	1	76
	%	%13.4	%23.1	%24.1	%.0	%3.2	%12.5	%2.6	%12.9
اللغات	العدد	11	0	0	0	0	0	0	11
	%	%4.9	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%1.9
الشريعة والقانون	العدد	24	0	0	0	0	0	0	24
	%	%10.7	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%4.1
التجارة والاقتصاد	العدد	47	14	0	0	0	0	0	61
	%	%21.0	%15.4	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%10.4
العلوم	العدد	29	0	20	0	0	0	0	49
	%	%12.9	%.0	%25.3	%.0	%.0	%.0	%.0	%8.3
الطب	العدد	6	14	0	0	0	0	0	20
	%	%2.7	%15.4	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%3.4
الأسنان	العدد	10	0	0	0	0	0	0	10
	%	%4.5	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%1.7
الصيدلة	العدد	8	0	0	0	0	0	0	8
	%	%3.6	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%1.4
الزراعة	العدد	23	0	0	0	0	0	0	23
	%	%10.3	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%3.9
الهندسة	العدد	21	0	10	0	0	0	4	35
	%	%9.4	%.0	%12.7	%.0	%.0	%.0	%10.3	%6.0
الهندسة والبترول	العدد	0	0	0	15	0	0	0	15
	%	%.0	%.0	%.0	%22.1	%.0	%.0	%.0	%2.6
الحقوق	العدد	0	33	10	0	0	0	2	45
	%	%.0	%36.3	%12.7	%.0	%.0	%.0	%5.1	%7.7
العلوم البيئية والأحياء البحرية	العدد	0	0	0	18	0	0	0	18
	%	%.0	%.0	%.0	%26.5	%.0	%.0	%.0	%3.1
العلوم الإدارية	العدد	0	9	10	19	13	17	3	71
	%	%.0	%9.9	%12.7	%27.9	%21.0	%70.8	%7.7	%12.1
العلوم الطبية	العدد	0	0	0	0	22	0	0	22
	%	%.0	%.0	%.0	%.0	%35.5	%.0	%.0	%3.7
العلوم والهندسة	العدد	0	0	0	0	17	0	0	17
	%	%.0	%.0	%.0	%.0	%27.4	%.0	%.0	%2.9
الهندسة وعلوم الحاسوب	العدد	0	0	0	0	0	4	0	4
	%	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%16.7	%.0	%.7
الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات	العدد	0	0	0	0	0	0	29	29
	%	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%.0	%74.4	%4.9
الإجمـالي	العدد	224	91	79	68	62	24	39	587
	%	%100	%100	%100	%100	%100	%100.0	%100	%100

ملحق (2) جدول رقم (12) توزيع العينة حسب التخصصات/ الأقسام

التخصصات/ الأقسام الإنسانية	العدد	%	التخصصات/ الأقسام التطبيقية	العدد	%
د.إسلامية	5	%1.49	أحياء	3	%1.19
د.عربية	10	%2.99	كيمياء	15	%5.95
د.إنجليزية	18	%5.37	فيزياء	18	%7.14
لغة عربية وترجمة	2	%0.60	رياضيات	10	%3.97
لغة إنجليزية	2	%0.60	علوم أرض/جيولوجيا	12	%4.76
لغة فرنسية	7	%2.09	طب بشري	14	%5.56
لغة ألمانية	2	%0.60	صيدلة	15	%5.95
لغة إيطالية	3	%0.90	أسنان	31	%12.30
تاريخ	5	%1.49	محاصيل زراعية	4	%1.59
جغرافيا	11	%3.28	صناعات غذائية/علوم أغذية	2	%0.79
علم نفس	24	%7.16	بساتين	2	%0.79
علم اجتماع	13	%3.88	هندسة زراعية	5	%1.98
فلسفة	2	%0.60	علوم حاسوب	21	%8.33
آثار	2	%0.60	تقنية/تكنولوجيا معلومات	26	%10.32
علم مكتبات	4	%1.19	هندسة حاسوب	3	%1.19
شريعة وقانون	24	%7.16	هـ.اتصالات والكترونيات	12	%4.76
اقتصاد	14	%4.18	هندسة كهربائية	3	%1.19
محاسبة	37	%11.04	هندسة كيمائية	4	%1.59
علوم سياسية	15	%4.48	هندسة بترولية	3	%1.19
إدارة أعمال	35	%10.45	هندسة عمارة	14	%5.56
اقتصاد مالي/مالية ومصرفية	14	%4.18	هندسة مدنية	10	%3.97
إنتاج وتسويق	2	%0.60	تكنولوجيا أسماك	8	%3.17
نظم معلومات إدارية	12	%3.58	بيئة بحرية	10	%3.97
اقتصاد وإرشاد زراعي	10	%2.99	هندسة برمجيات	4	%1.59
رياض أطفال	5	%1.49	تكنولوجيا شبكات	3	%1.19
الحقوق	45	%13.43			
إعلام	9	%2.69			
سياحة	3	%0.90			
الإجمـالي	335	%100	الإجمـالي	252	%100

ملحق (2) جدول رقم (13) توزيع العينة حسب النوع ونوع التخصصات/الأقسام

نوع التخصصات/ الأقسام	النـــــوع				الإجمـــالي	
	ذكـــــر		أنثـــى		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
إنساني	173	%52.0	162	%63.8	335	%57.1
تطبيقي	160	%48.0	92	%36.2	252	%42.9
الإجمـــالي	333	%100.0	254	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (14) توزيع العينة حسب فئات العمر والنوع

فئات العمر	النـــــوع				الإجمـــالي	
	ذكـــــر		أنثـــى		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
سنة 21-25	286	%85.9	224	%88.2	510	%86.9
سنة فأكثر 25	42	%12.6	14	%5.5	56	%9.5
غير مبين	5	%1.5	16	%6.3	21	%3.6
الإجمـــالي	333	%100.0	254	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (15) توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية والنوع

الحالة الاجتماعية	النـــــوع				الإجمـــالي	
	ذكـــــر		أنثـــى		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
عازب	284	%85.3	225	%88.6	509	%86.7
متزوج	49	%14.7	27	%10.6	76	%12.9
مطلق	0	%0.0	2	%0.8	2	%0.3
الإجمالي	333	%100.0	254	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (16) توزيع العينة حسب نوع التعليم والنوع

نوع التعليم	النـــــوع				الإجمالي	
	ذكـــــر		أنثـــى		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
حكومي	262	%78.7	200	%78.7	462	%78.7
أهلي	71	%21.3	54	%21.3	125	%21.3
الإجمالي	333	%100.0	254	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (17) مواجهة نفقات المعيشة حسب نوع التعليم

كيف تواجه نفقاتك المعيشة؟	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
تنفق عليَّ أسرتي	400	%86.6	107	%85.6	507	%86.4
أعمل بجانب دراستي	62	%13.4	18	%14.4	80	%13.6
أعمل فقط في الإجازة الصيفية	86	%18.6	12	%9.6	98	%16.7

ملحق (2) جدول رقم (18) كيف تم القبول في التخصص حسب نوع التعليم

إذا كان تم قبولك في التخصص الذي كنت ترغب فيه كيف كان ذلك	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
معدلي في الثانوية كان وفق المعدل المطلوب	141	%71.2	31	%39.2	172	%62.1
لأن الجامعة خاصة ومعدلي في حدود القبول	4	%2.0	38	%48.1	42	%15.2
معدلي إلى جانب اجتيازي اختبار القبول	46	%23.2	12	%15.2	58	%20.9
العلاقات الشخصية	9	%4.5	1	%1.3	10	%3.6
كوني من أبناء أعضاء هيئة التدريس أو العاملين بالجامعة	2	%1.0			2	%0.7
معدلي إلى جانب وجود النظام الموازي	3	%1.5	1	%1.3	4	%1.4

ملحق (2) جدول رقم (19) كيف تم القبول في التخصص

حسب نوع التخصصات/ الأقسام (متعدد الإجابات)

إذا كان تم قبولك في التخصص الذي كنت ترغب فيه كيف كان ذلك؟	نوع التخصصات/ الأقسام				الإجمالي	
	إنساني		تطبيقي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
معدلي في الثانوية كان وفق المعدل المطلوب	104	%68.9	68	%54.0	172	%62.1
لأن الجامعة خاصة ومعدلي في حدود القبول	15	%9.9	27	%21.4	42	%15.2
معدلي إلى جانب اجتيازي اختبار القبول	26	%17.2	32	%25.4	58	%20.9
العلاقات الشخصية	9	%6.0	1	%0.8	10	%3.6
كوني من أبناء أعضاء هيئة التدريس أو العاملين بالجامعة	2	%1.3	0	%0.0	2	%.7
معدلي إلى جانب وجود النظام الموازي	2	%1.3	2	%1.6	4	%1.4

ملحق (2) جدول رقم (20) سبب عدم القبول في التخصص

حسب نوع التخصصات/ الأقسام (متعدد الإجابات)

إذا كان لم يتم قبولك في التخصص الذي كنت ترغب فيه لماذا؟	نوع التخصصات/ الأقسام				الإجمالي	
	إنساني		تطبيقي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
تدني معدلي في الثانوية عن المعدل المطلوب	54	%29.3	38	%30.2	92	%29.7
التأخر عن الموعد المحدد للقبول	42	%22.8	21	%16.7	63	%20.3
تدخل الوساطة والمحسوبية وتأثيرها على سياسة القبول	51	%27.7	41	%32.5	92	%29.7
إمكاناتي المادية المحدودة لا تتناسب مع التخصص الذي كنت أطمح له	43	%23.4	17	%13.5	60	%19.4
إخترت تخصصاً يتناسب مع طبيعة عملي بجانب دراستي الجامعية	10	%5.4	4	%3.2	14	%4.5
لم أجتز امتحان القبول	3	%1.6	4	%3.2	7	%2.3
لم أتقدم لهذا التخصص	6	%3.3	7	%5.6	13	%4.2
المجتمع يرفض المرأة في بعض التخصصات	4	%2.2	2	%1.6	6	%1.9
غير مبين	4	%2.2	3	%2.4	7	%2.3

ملحق (2) جدول رقم (21) سبب عدم القبول في التخصص

حسب التخصص الطموح (متعدد الإجابات)

إذا كان لم يتم قبولك في التخصص الذي كنت ترغب فيه لماذا؟	التخصص الذي كنت تطمح له						الإجمالي	
	تخصص آخر في نفس الكلية الملتحق بها		تخصص آخر في كلية أخرى		الالتحاق بكلية عسكرية/ شرطة /طيران		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
تدني معدلي في الثانوية عن المعدل المطلوب	10	%29.4	74	%30.7	5	%16.7	89	%29.2
التأخر عن الموعد المحدد للقبول	6	%17.6	53	%22.0	3	%10.0	62	%20.3
تدخل الوساطة والمحسوبية وتأثيرها على سياسة القبول	15	%44.1	63	%26.1	14	%46.7	92	%30.2
إمكاناتي المادية المحدودة لا تتناسب مع التخصص الذي كنت أطمح	2	%5.9	51	%21.2	7	%23.3	60	%19.7
إخترت تخصصاً يتناسب مع طبيعة عملي بجانب دراستي الجامعية	0	%0.	10	%4.1	4	%13.3	14	%4.6
لم أجتز امتحان القبول	1	%2.9	6	%2.5	0	%0.	7	%2.3
لم أتقدم لهذا التخصص	1	%2.9	7	%2.9	5	%16.7	13	%4.3
المجتمع يرفض المرأة في بعض التخصصات	1	%2.9	5	%2.1	0	%0.	6	%2.0
غير مبين	1	%2.9	5	%2.1	0	%0.	6	%2.0

ملحق (2) جدول رقم (22) كيف كان الاختيار للتخصص

حسب نوع التعليم (متعدد الإجابات)

كيف كان اختيارك للتخصص الذي اخترته؟	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
حسب رغبتي	311	%67.3	95	%76.0	406	%69.2
حسب رغبة الأهل	68	%14.7	18	%14.4	86	%14.7
أسوة بأصدقائي	32	%6.9	4	%3.2	36	%6.1
حسب شهرة الجامعة	13	%2.8	5	%4.0	18	%3.1
حسب توفر فرص العمل في هذا المجال	85	%18.4	34	%27.2	119	%20.3
لعدم توفر تخصصات أخرى	74	%16.0	2	%1.6	76	%12.9

ملحق (2) جدول رقم (23) كيف كان الاختيار للتخصص

حسب نوع التخصصات/الأقسام (متعدد الإجابات)

كيف كان اختيارك للتخصص الذي اخترته؟	نوع التخصصات/ الأقسام				الإجمالي	
	إنساني		تطبيقي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
حسب رغبتي	227	%67.8	179	%71.0	406	%69.2
حسب رغبة الأهل	40	%11.9	46	%18.3	86	%14.7
أسوة بأصدقائي	26	%7.8	10	%4.0	36	%6.1
حسب شهرة الجامعة	7	%2.1	11	%4.4	18	%3.1
حسب توفر فرص العمل في هذا المجال	63	%18.8	56	%22.2	119	%20.3
لعدم توفر تخصصات أخرى	54	%16.1	22	%8.7	76	%12.9

ملحق (2) جدول رقم (24) رأي العينة في تقييم المنهج الجامعي

حسب نوع التخصصات/الأقسام (متعدد الإجابات)

تقييمك للمنهج الجامعي الذي درسته	نوع التخصصات/ الأقسام				الإجمالي	
	إنساني		تطبيقي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
المنهج قديم وغير مواكب للتطورات الجديدة	96	%28.7	92	%36.5	188	%32.0
المنهج يغلب عليه الطابع النظري الذي لا يكسب الطالب مهارات عملية	220	%65.7	146	%57.9	366	%62.4
المنهج صعب ولا يتناسب مع مستوى الطالب الجامعي	21	%6.3	17	%6.7	38	%6.5
المنهج لا يتناسب مع الفترة الزمنية المحددة له	62	%18.5	63	%25.0	125	%21.3
بعض المدرسين لا يملك المهارات اللازمة لتدريس هذا المنهج	144	%43.0	146	%57.9	290	%49.4
الاكتفاء في المناهج على الملازم المحددة مسبقاً	69	%20.6	69	%27.4	138	%23.5
محدودية الوسائل التعليمية المستخدمة في تدريس المنهج	148	%44.2	110	%43.7	258	%44.0
المنهج لا يراعى فيه التنسيق بين المواد المختلفة	3	%9.	9	%3.6	12	%2.0
جيد	7	%2.1	7	%2.8	14	%2.4

ملحق (2) جدول رقم (25) رأي العينة في الكادر الجامعي

حسب نوع التخصصات/ الأقسام (متعدد الإجابات)

كيف ترى الكادر الجامعي من خلال دراستك؟	نوع التخصصات/ الأقسام				الإجمالي	
	إنساني		تطبيقي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
لا يملك الكادر المهارات التربوية للتعامل مع التعليم الجامعي	103	%30.7	88	%34.9	191	%32.5
عدم التزام الكادر بحضور الحد الأدنى من المحاضرات	61	%18.2	31	%12.3	92	%15.7
إضراب الكادر وعدم استقرار العام الدراسي	63	%18.8	42	%16.7	105	%17.9
عدم مراعاة تطابق تخصص الكادر مع ما يقوم بتدريسه من مقرر	96	%28.7	83	%32.9	179	%30.5
الصراع البيني للكادر مع الإدارة الجامعية أو الكادر فيما بينهم	79	%23.6	68	%27.0	147	%25.0
الكادر الجامعي لا يستخدم المعايير الموضوعية في تقييم الطالب	105	%31.3	89	%35.3	194	%33.0
الكثافة الطلابية في الجامعة تعمل على إعاقة الكادر الجامعي	128	%38.2	78	%31.0	206	%35.1
توجه معظم الكادر الجامعي للتدريس في أكثر من جامعة	123	%36.7	93	%36.9	216	%36.8
توجه معظم الكادر الجامعي للتدريس في التعليم الموازي	65	%19.4	37	%14.7	102	%17.4
جيد	12	%3.6	20	%7.9	32	%5.5

ملحق (2) جدول رقم (26) العينة في مدى ملاءمة قاعات المحاضرات للتدريس

مدى ملاءمة قاعات المحاضرات للتدريس	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
ضعيف	149	%32.3	20	%16.0	169	%28.8
مقبول	184	%39.8	63	%50.4	247	%42.1
جيد	129	%27.9	42	%33.6	171	%29.1
الإجمالي	462	%100.0	125	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (27) رأي العينة في مدى ملاءمة قاعات المحاضرات للتدريس

حسب نوع التخصصات/الأقسام

مدى ملاءمة قاعات المحاضرات للتدريس	نوع التخصصات/الأقسام				الإجمالي	
	إنساني		تطبيقي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
ضعيف	106	%31.6	63	%25.0	169	%28.8
مقبول	130	%38.8	117	%46.4	247	%42.1
جيد	99	%29.6	72	%28.6	171	%29.1
الإجمالي	335	%100.0	252	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (28) رأي العينة في مدى توفر التجهيزات الصوتية

حسب نوع التعليم

مدى توفر التجهيزات الصوتية	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
ضعيف	303	%65.6	59	%47.2	362	%61.7
مقبول	113	%24.5	34	%27.2	147	%25.0
جيد	41	%8.9	29	%23.2	70	%11.9
لا أعرف	5	%1.1	3	%2.4	8	%1.4
الإجمالي	462	%100.0	125	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (29) رأي العينة في مدى توفر التجهيزات الصوتية

حسب نوع التخصصات/ الأقسام

مدى توفر التجهيزات الصوتية	نوع التخصصات/الأقسام				الإجمالي	
	إنساني		تطبيقي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
ضعيف	210	%62.7	152	%60.3	362	%61.7
مقبول	87	%26.0	60	%23.8	147	%25.0
جيد	36	%10.7	34	%13.5	70	%11.9
لا أعرف	2	%6.	6	%2.4	8	%1.4
الإجمالي	335	%100.0	252	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (30) رأي العينة في مستوى تجهيز المعامل الجامعية حسب نوع التعليم

مستوى تجهيز المعامل الجامعية	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
ضعيف	291	%63.0	23	%18.4	314	%53.5
مقبول	114	%24.7	57	%45.6	171	%29.1
جيد	38	%8.2	44	%35.2	82	%14.0
لا أعرف	19	%4.1	1	%8.	20	%3.4
الإجمالي	462	%100.0	125	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (31) رأي العينة في مستوى تجهيز المعامل الجامعية

حسب نوع التخصصات/ الأقسام

مستوى تجهيز المعامل الجامعية	نوع التخصصات/الأقسام				الإجمالي	
	إنساني		تطبيقي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
ضعيف	204	%60.9	110	%43.7	314	%53.5
مقبول	78	%23.3	93	%36.9	171	%29.1
جيد	34	%10.1	48	%19.0	82	%14.0
لا أعرف	19	%5.7	1	%4.	20	%3.4
الإجمالي	335	%100.0	252	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (32) رأي العينة في مستوى المكتبات العلمية حسب نوع التعليم

مستوى المكتبات العلمية	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
ضعيف	165	%35.7	31	%24.8	196	%33.4
مقبول	194	%42.0	45	%36.0	239	%40.7
جيد	99	%21.4	49	%39.2	148	%25.2
لا أعرف	4	%9.	0	%0.	4	%7.
الإجمالي	462	%100.0	125	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (33) رأي العينة في مستوى المكتبات العلمية

حسب نوع التخصصات/ الأقسام

مستوى المكتبات العلمية	نوع التخصصات/الأقسام				الإجمالي	
	إنساني		تطبيقي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
ضعيف	103	%30.7	93	%36.9	196	%33.4
مقبول	137	%40.9	102	%40.5	239	%40.7
جيد	92	%27.5	56	%22.2	148	%25.2
لا أعرف	3	%9.	1	%4.	4	%7.
الإجمالي	335	%100.0	252	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (34) رأي العينة في مدى توفر أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات

حسب نوع التعليم

مدى توفر أجهزة الحاسب وشبكة المعلومات	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
ضعيف	340	%73.6	43	%34.4	383	%65.2
مقبول	79	%17.1	46	%36.8	125	%21.3
جيد	29	%6.3	36	%28.8	65	%11.1
لا أعرف	14	%3.0	0	%0.	14	%2.4
الإجمالي	462	%100.0	125	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (35) رأي العينة في مدى توفر أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات حسب نوع التخصصات/ الأقسام

مدى توفر أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات	نوع التخصصات/الأقسام				الإجمالي	
	إنساني		تطبيقي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
ضعيف	233	%69.6	150	%59.5	383	%65.2
مقبول	61	%18.2	64	%25.4	125	%21.3
جيد	30	%9.0	35	%13.9	65	%11.1
لا أعرف	11	%3.3	3	%1.2	14	%2.4
الإجمالي	335	%100.0	252	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (36) التوقع في الحصول على عمل بعد التخرج من الجامعة حسب النوع

هل تتوقع حصولك على عمل بعد تخرجك من الجامعة	النوع				الإجمالي	
	ذكر		أنثى		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
نعم	208	%62.5	141	%55.5	349	%59.5
لا	125	%37.5	113	%44.5	238	%40.5
الإجمالي	333	%100.0	254	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (37) التوقع في الحصول على عمل بعد التخرج من الجامعة حسب نوع التعليم

هل تتوقع حصولك على عمل بعد تخرجك من الجامعة؟	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
نعم	245	%53.0	104	%83.2	349	%59.5
لا	217	%47.0	21	%16.8	238	%40.5
الإجمالي	462	%100.0	125	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (38) التوقع في الحصول على

عمل بعد التخرج من الجامعة حسب نوع التخصصات/ الأقسام

هل تتوقع حصولك على عمل بعد تخرجك من الجامعة؟	نوع التخصصات/الأقسام				الإجمالي	
	إنساني		تطبيقي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
نعم	174	%51.9	175	%69.4	349	%59.5
لا	161	%48.1	77	%30.6	238	%40.5
الإجمالي	335	%100.0	252	%100.0	587	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (39) رأي العينة في مؤشر حصولهم

على عمل بعد التخرج حسب نوع التعليم (متعدد الإجابات)

إذا كنت تتوقع حصولك على عمل بعد التخرج ما هو مؤشر ذلك؟	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
لدي عمل مسبق أصلاً	62	%25.3	18	%17.3	80	%22.9
لدي مواصفات مهنية ومهارية تأهلني للعمل في السوق	96	%39.2	52	%50.0	148	%42.4
التخصص الذي سأحصل عليه نادر ومطلوب	102	%41.6	40	%38.5	142	%40.7
والدي يعمل موظف وصاحب قرار في توظيفي	19	%7.8	10	%9.6	29	%8.3
لأن فرص العمل مازالت متوفرة	7	%2.9	1	%1.0	8	%2.3
غير مبين	5	%2.0	1	%1.0	6	%1.7

ملحق (2) جدول رقم (40) رأي العينة في مؤشر حصولهم على عمل بعد التخرج

حسب نوع التخصصات/ الأقسام (متعدد الإجابات)

إذا كنت تتوقع حصولك على عمل بعد التخرج ما هو مؤشر ذلك؟	نوع التخصصات/الأقسام				الإجمالي	
	إنساني		تطبيقي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
لدي عمل مسبق أصلاً	51	%29.3	29	%16.6	80	%22.9
لدي مواصفات مهنية ومهارية تأهلني للعمل في السوق	68	%39.1	80	%45.7	148	%42.4
التخصص الذي سأحصل عليه نادر ومطلوب	64	%36.8	78	%44.6	142	%40.7
والدي يعمل موظف وصاحب قرار في توظيفي	18	%10.3	11	%6.3	29	%8.3
لأن فرص العمل مازالت متوفرة	3	%1.7	5	%2.9	8	%2.3
غير مبين	3	%1.7	3	%1.7	6	%1.7

ملحق (2) جدول رقم (41) رأي العينة في سبب عدم حصولهم على عمل بعد التخرج

حسب نوع التعليم (متعدد الإجابات)

إذا كنت لا تتوقع حصولك على عمل بعد التخرج لماذا؟	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
التخصص الذي التحقت به لا يوجد له فرص عمل في سوق العمل	72	%33.2	3	%14.3	75	%31.5
لا توجد علاقة بين سوق العمل وسياسات التعليم الجامعي	76	%35.0	8	%38.1	84	%35.3
لا توجد سياسة تسويقية لمخرجات التعليم الجامعي	118	%54.4	9	%42.9	127	%53.4
تخصصات التعليم الجامعي لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل	37	%17.1	2	%9.5	39	%16.4
غير مبين	6	%2.8	4	%19.0	10	%4.2

ملحق (2) جدول رقم (42) رأي العينة في سبب عدم حصولهم على عمل بعد التخرج

حسب نوع التخصصات/ الأقسام (متعدد الإجابات)

إذا كنت لا تتوقع حصولك على عمل بعد التخرج لماذا؟	نوع التخصصات/الأقسام				الإجمالي	
	إنساني		تطبيقي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
التخصص الذي التحقت به لا يوجد له فرص في سوق العمل	51	%31.7	24	%31.2	75	%31.5
لا توجد علاقة بين سوق العمل وسياسات التعليم الجامعي	54	%33.5	30	%39.0	84	%35.3
لا توجد سياسة تسويقية لمخرجات التعليم الجامعي	87	%54.0	40	%51.9	127	%53.4
تخصصات التعليم الجامعي لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل	24	%14.9	15	%19.5	39	%16.4
غير مبين	8	%5.0	2	%2.6	10	%4.2

ملحق (2) جدول رقم (43) رأي العينة حول الحلول والمقترحات لتطوير التعليم الجامعي

حسب نوع التعليم (متعدد الإجابات)

الحلول والمقترحات لتطوير التعليم الجامعي	نوع التعليم				الإجمالي	
	حكومي		أهلي		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
تطوير المناهج وفق التطورات الحديثة	242	%52.4	67	%53.6	309	%52.6
الاهتمام بتجهيز القاعات الملائمة/المعامل الحديثة/المكتبات المتخصصة	180	%39.0	39	%31.2	219	%37.3
توفير الوسائل التعليمية الحديثة/أجهزة الحاسوب/شبكة الإنترنت	142	%30.7	29	%23.2	171	%29.1
توفير المواصلات/السكن/الرحلات	29	%6.3	7	%5.6	36	%6.1
توفير الكادر التعليمي بالقدر الكافي	103	%22.3	39	%31.2	142	%24.2
التركيز على الجانب التطبيقي أكثر من الجانب النظري	156	%33.8	27	%21.6	183	%31.2
التزام الأساتذة بمواعيد المحاضرات والتدريس بالأساليب الحديثة	20	%4.3	7	%5.6	27	%4.6
تفعيل نظام المتابعة والمحاسبة على الكادر الجامعي	24	%5.2	10	%8.0	34	%5.8
فتح تخصصات جديدة مواكبة لسوق العمل	57	%12.3	18	%14.4	75	%12.8
الاهتمام بتطوير التعليم الأساسي والثانوي	14	%3.0	3	%2.4	17	%2.9
التنسيق مع القطاع الخاص لاستيعاب مخرجات التعليم الجامعي	92	%19.9	17	%13.6	109	%18.6
الاستفادة من تجارب الجامعات الأخرى	25	%5.4	4	%3.2	29	%4.9

ملحق (2) جدول رقم (44) توزيع المنشآت حسب نوع الملكية ونوع النشاط

نوع الملكية	نوع النشاط				الإجمالي	
	خدمي		إنتاجي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
عام	40	%50.0	8	%36.4	48	%47.1
خاص	40	%50.0	14	%63.6	54	%52.9
الإجمالي	80	%100.0	22	%100.0	102	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (45) توزيع المنشآت حسب المحافظة ومجال النشاط

مجال النشاط	المحافظة								الإجمالي	
	الأمانة		تعز		حضرموت		عدن		العدد	%
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
نفطية	0	0%	1	3.7%	0	0%	2	7.7%	3	2.9%
صحية	1	4.2%	0	0%	1	4.0%	1	3.8%	3	2.9%
صناعية	2	8.3%	9	33.3%	2	8.0%	6	23.1%	19	18.6%
تعليمية	1	4.2%	0	0%	0	0%	1	3.8%	2	2.0%
بنكية/مصرفية	3	12.5%	0	0%	3	12.0%	2	7.7%	8	7.8%
فندقية	0	0%	0	0%	1	4.0%	0	0%	1	1.0%
تجارية/تسويقية/ملاحية	11	45.8%	4	14.8%	8	32.0%	6	23.1%	29	28.4%
تأمينية	1	4.2%	1	3.7%	1	4.0%	0	0%	3	2.9%
اتصالات	1	4.2%	0	0%	1	4.0%	1	3.8%	3	2.9%
مقاولات عامة	0	0%	1	3.7%	1	4.0%	0	0%	2	2.0%
خدمات عامة	4	16.7%	11	40.7%	7	28.0%	7	26.9%	29	28.4%
الإجمالي	24	100.0%	27	100.0%	25	100.0%	26	100.0%	102	100.0%

ملحق (2) جدول رقم (46) توزيع المنشآت حسب المحافظة ونوع النشاط

المحافظة	نوع النشاط				الإجمالي	
	خدمي		إنتاجي		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
الأمانة	22	27.5%	2	9.1%	24	23.5%
تعز	17	21.3%	10	45.5%	27	26.5%
حضرموت	23	28.8%	2	9.1%	25	24.5%
عدن	18	22.5%	8	36.4%	26	25.5%
الإجمالي	80	100.0%	22	100.0%	102	100.0%

ملحق (2) جدول رقم (47) تاريخ التأسيس حسب المحافظة

تاريخ التأسيس	المحافظة								الإجمالي	
	الأمانة		تعز		حضرموت		عدن		العدد	%
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1959-1950	3	%12.5	0	%0.	1	%4.0	2	%7.7	6	%5.9
1969-1960	0	%0.	5	%18.5	1	%4.0	2	%7.7	8	%7.8
1979-1970	10	%41.7	5	%18.5	2	%8.0	4	%15.4	21	%20.6
1989-1980	2	%8.3	4	%14.8	1	%4.0	1	%3.8	8	%7.8
1999-1990	6	%25.0	6	%22.2	11	%44.0	9	%34.6	32	%31.4
2005-2000	3	%12.5	1	%3.7	3	%12.0	4	%15.4	11	%10.8
غير مبين	0	%0.	6	%22.2	6	%24.0	4	%15.4	16	%15.7
الإجمالي	24	%100.0	27	%100.0	25	%100.0	26	%100.0	102	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (48) تاريخ التأسيس حسب نوع الملكية

تاريخ التأسيس	نوع الملكية				الإجمالي	
	عام		خاص		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
1959-1950	2	%4.2	4	%7.4	6	%5.9
1969-1960	8	%16.7	0	%0.	8	%7.8
1979-1970	11	%22.9	10	%18.5	21	%20.6
1989-1980	3	%6.3	5	%9.3	8	%7.8
1999-1990	10	%20.8	22	%40.7	32	%31.4
2005-2000	2	%4.2	9	%16.7	11	%10.8
غير مبين	12	%25.0	4	%7.4	16	%15.7
الإجمالي	48	%100.0	54	%100.0	102	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (49) تخصصات العمال الأجانب حسب المحافظة

التخصصات التي يعمل فيها الموظفون الأجانب	المحافظة								الإجمالي	
	الأمانة		تعز		حضرموت		عدن		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
مهندسين جيولوجيين	1	%6.3	0	%0.	1	%12.5	0	%0.	2	%5.4
مهندسين زراعيين	1	%6.3	0	%0.	0	%0.	0	%0.	1	%2.7
مهندسين-مدني-معماري-صناعي	1	%6.3	2	%28.6	1	%12.5	1	%16.7	5	%13.5
هندسة كمبيوتر/تقنية معلومات	0	%0.	1	%14.3	1	%12.5	1	%16.7	3	%8.1
مهندسين /كهرباء/ مكنيك /تكييف	4	%25.0	2	%28.6	1	%12.5	2	%33.3	9	%24.3
أطباء-عيون أعصاب- مخ ..الخ	1	%6.3	0	%0.	2	%25.0	0	%0.	3	%8.1
ممرضين	0	%0.	0	%0.	2	%25.0	0	%0.	2	%5.4
مدرسين-علوم-فيزياء-رياضيات-إنجليزي	1	%6.3	1	%14.3	0	%0.	0	%0.	2	%5.4
مترجمين	2	%12.5	0	%0.	0	%0.	0	%0.	2	%5.4
تسويق/علاقات خارجية	0	%0.	1	%14.3	0	%0.	0	%0.	1	%2.7
محاسبة	4	%25.0	2	%28.6	1	%12.5	1	%16.7	8	%21.6
إداريين	6	%37.5	0	%0.	0	%0.	0	%0.	6	%16.2
سكرتارية	1	%6.3	0	%0.	0	%0.	0	%0.	1	%2.7
خبراء إنتاج	3	%18.8	3	%42.9	1	%12.5	1	%16.7	8	%21.6
عمال خدمات	1	%6.3	0	%0.	0	%0.	0	%0.	1	%2.7
فندقة /سياحة	0	%0.	0	%0.	1	%12.5	0	%0.	1	%2.7
غير مبين	0	%0.	0	%0.	1	%12.5	3	%50.0	4	%10.8

ملحق (2) جدول رقم (50) تخصصات العمال الأجانب حسب نوع الملكية

التخصصات التي يعمل فيها الموظفون الأجانب	نوع الملكية				الإجمالي	
	عام		خاص		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
مهندسين جيولوجيين	0	%0.	2	%7.1	2	%5.4
مهندسين زراعيين	0	%0.	1	%3.6	1	%2.7
مهندسين-مدني-معماري-صناعي	1	%11.1	4	%14.3	5	%13.5
هندسة كمبيوتر/تقنية معلومات	1	%11.1	2	%7.1	3	%8.1
مهندسين /كهرباء/مكنيك/تكييف	0	%0.	9	%32.1	9	%24.3
أطباء-عيون أعصاب-مخ ..الخ	1	%11.1	2	%7.1	3	%8.1
ممرضين	1	%11.1	1	%3.6	2	%5.4
مدرسين-علوم-فيزياء-رياضيات-إنجليزي	0	%0.	2	%7.1	2	%5.4
مترجمين	0	%0.	2	%7.1	2	%5.4
تسويق/علاقات خارجية	0	%0.	1	%3.6	1	%2.7
محاسبة	3	%33.3	5	%17.9	8	%21.6
إداريين	0	%0.	6	%21.4	6	%16.2
سكرتارية	1	%11.1	0	%0.	1	%2.7
خبراء إنتاج	0	%0.	8	%28.6	8	%21.6
عمال خدمات	1	%11.1	0	%0.	1	%2.7
فندقة /سياحة	0	%0.	1	%3.6	1	%2.7
غير مبين	4	%44.4	0	%0.	4	%10.8

ملحق (2) جدول رقم (51) إجراءات التوظيف في المنشآت حسب المحافظة

إجراءات التوظيف	المحافظة								الإجمالي	
	الأمانة		تعز		حضرموت		عدن		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
وفق الإجراءات المتبعة في قانون الخدمة المدنية	7	%29.2	10	%37.0	12	%48.0	16	%61.5	45	%44.1
التواصل مع مكتب العمل في البحث عن موظفين	4	%16.7	7	%25.9	9	%36.0	6	%23.1	26	%25.5
الإعلان عن وجود وظائف شاغرة	18	%75.0	12	%44.4	7	%28.0	12	%46.2	49	%48.0
إجراء اختبار قبول للمفاضلة بين المتقدمين للوظائف	18	%75.0	15	%55.6	11	%44.0	19	%73.1	63	%61.8
الاعتماد على الوساطة في عملية التوظيف	9	%37.5	2	%7.4	2	%8.0	0	%0.	13	%12.7
التوظيف المباشر	1	%4.2	3	%11.1	1	%4.0	0	%0.	5	%4.9
التوظيف عبر المركز الرئيسي	1	%4.2	4	%14.8	0	%0.	0	%0.	5	%4.9

ملحق (2) جدول رقم (52) إجراءات التوظيف في المنشآت حسب نوع الملكية

إجراءات التوظيف	نوع الملكية				الإجمالي	
	عام		خاص		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
وفق الإجراءات المتبعة في قانون الخدمة المدنية	44	%91.7	1	%1.9	45	%44.1
التواصل مع مكتب العمل في البحث عن موظفين	5	%10.4	21	%38.9	26	%25.5
الإعلان عن وجود وظائف شاغرة	18	%37.5	31	%57.4	49	%48.0
إجراء اختبار قبول للمفاضلة بين المتقدمين للوظائف	24	%50.0	39	%72.2	63	%61.8
الاعتماد على الوساطة في عملية التوظيف	0	%0.	13	%24.1	13	%12.7
التوظيف المباشر	1	%2.1	4	%7.4	5	%4.9
التوظيف عبر المركز الرئيسي	2	%4.2	3	%5.6	5	%4.9

ملحق (2) جدول رقم (53) مدى وجود علاقة بين طبيعة عمل المنشآت وخطط التنمية حسب المحافظة

هل توجد علاقة بين طبيعة عملكم وخطط التنمية التي تعدها الحكومة؟	المحافظة								الإجمالي	
	الأمانة		تعز		حضرموت		عدن		العدد	%
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
توجد علاقة إلى حد كبير	11	%45.8	15	%55.6	13	%52.0	12	%46.2	51	%50.0
توجد علاقة إلى حد ما	8	%33.3	10	%37.0	7	%28.0	10	%38.5	35	%34.3
لا توجد علاقة	5	%20.8	2	%7.4	5	%20.0	4	%15.4	16	%15.7
الإجمالي	24	%100.0	27	%100.0	25	%100.0	26	%100.0	102	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (54) مدى وجود علاقة بين طبيعة عمل المنشآت وخطط التنمية حسب نوع الملكية

هل توجد علاقة بين طبيعة عملكم وخطط التنمية التي تعدها الحكومة	نوع الملكية				الإجمالي	
	عام		خاص		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
توجد علاقة إلى حد كبير	34	%70.8	17	%31.5	51	%50.0
توجد علاقة إلى حد ما	9	%18.8	26	%48.1	35	%34.3
لا توجد علاقة	5	%10.4	11	%20.4	16	%15.7
الإجمالي	48	%100.0	54	%100.0	102	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (55) مدى وجود علاقة تعاون وشراكة بين المنشآت ومؤسسات التعليم الجامعي حسب المحافظة

هل توجد علاقة تعاون وشراكة بين مؤسستكم ومؤسسات التعليم الجامعي	المحافظة								الإجمالي	
	الأمانة		تعز		حضرموت		عدن		العدد	%
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
توجد علاقة إلى حد كبير	3	%12.5	5	%18.5	2	%8.0	4	%15.4	14	%13.7
توجد علاقة إلى حد ما	6	%25.0	7	%25.9	14	%56.0	7	%26.9	34	%33.3
لا توجد علاقة	15	%62.5	15	%55.6	9	%36.0	15	%57.7	54	%52.9
الإجمالي	24	%100.0	27	%100.0	25	%100.0	26	%100.0	102	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (56) مدى وجود علاقة تعاون وشراكة بين المنشآت ومؤسسات التعليم الجامعي حسب نوع الملكية

هل توجد علاقة تعاون وشراكة بين مؤسستكم ومؤسسات التعليم الجامعي	نوع الملكية				الإجمالي	
	عام		خاص		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
توجد علاقة إلى حد كبير	5	%10.4	9	%16.7	14	%13.7
توجد علاقة إلى حد ما	18	%37.5	16	%29.6	34	%33.3
لا توجد علاقة	25	%52.1	29	%53.7	54	%52.9
الإجمالي	48	%100.0	54	%100.0	102	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (57) أسباب عدم وجود علاقة تعاون وشراكة بين المنشآت ومؤسسات التعليم الجامعي حسب المحافظة

في حال عدم وجود علاقة ما هي الأسباب	المحافظة								الإجمالي	
	الأمانة		تعز		حضرموت		عدن		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
القصور في السياسات والتشريعات الخاصة بمؤسسات التعليم الجامعي	6	%40.0	9	%60.0	4	%44.4	4	%26.7	23	%42.6
ضعف الاهتمام لمشاركتنا مع مؤسسات التعليم الجامعي	5	%33.3	6	%40.0	3	%33.3	6	%40.0	20	%37.0
ضعف مواكبة نظم وبرامج التعليم الجامعي لمتطلبات واحتياجات سوق العمل	7	%46.7	8	%53.3	4	%44.4	5	%33.3	24	%44.4
لا توجد أي آليات للتنسيق أو المشاركة في هذا المجال	7	%46.7	3	%20.0	1	%11.1	5	%33.3	16	%29.6
غير مبين	0	%0.	1	%6.7	0	%0.	1	%6.7	2	%3.7

ملحق (2) جدول رقم (58) أسباب عدم وجود علاقة تعاون وشراكة بين المنشآت ومؤسسات التعليم الجامعي حسب نوع الملكية

في حال عدم وجود علاقة ما هي الأسباب	نوع الملكية				الإجمالي	
	عام		خاص		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
القصور في السياسات والتشريعات الخاصة بمؤسسات التعليم الجامعي	8	%32.0	15	%51.7	23	%42.6
ضعف الاهتمام لمشاركتنا مع مؤسسات التعليم الجامعي	7	%28.0	13	%44.8	20	%37.0
ضعف مواكبة نظم وبرامج التعليم الجامعي لمتطلبات واحتياجات سوق العمل	10	%40.0	14	%48.3	24	%44.4
لا توجد أي آليات للتنسيق أو المشاركة في هذا المجال	9	%36.0	7	%24.1	16	%29.6
غير مبين	1	%4.0	1	%3.4	2	%3.7

ملحق (2) جدول رقم (59) مدى احتياج المنشآت لتشغيل وظائف جديدة خلال الأعوام القادمة حسب المحافظة

هل مؤسستكم ستكون محتاجة لتشغيل وظائف جديدة خلال الأعوام القادمة	المحافظة								الإجمالي	
	الأمانة		تعز		حضرموت		عدن		العدد	%
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
نعم	21	%87.5	19	%70.4	22	%88.0	19	%73.1	81	%79.4
لا	3	%12.5	8	%29.6	3	%12.0	7	%26.9	21	%20.6
الإجمالي	24	%100.0	27	%100.0	25	%100.0	26	%100.0	102	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (60) أسباب عدم احتياج المنشآت لتشغيل وظائف جديدة

خلال الأعوام القادمة حسب المحافظة

في حال أن مؤسستكم غير محتاجة لتشغيل وظائف جديدة ما هي الأسباب؟	المحافظة								الإجمالي	
	الأمانة		تعز		حضرموت		عدن		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
ضعف الإمكانيات في التوسع وتطوير البنية المؤسسية	0	%0.	0	%0.	0	%0.	2	%28.6	2	%10.5
ليس لدى المؤسسة خطة إستراتيجية لتوسيع نشاطها	0	%0.	0	%0.	0	%0.	2	%28.6	2	%10.5
لدينا فائض في عدد الموظفين	3	%100.0	7	%100.0	2	%100.0	3	%42.9	15	%78.9

ملحق (2) جدول رقم (61) أسباب عدم احتياج المنشآت لتشغيل وظائف جديدة

خلال الأعوام القادمة حسب نوع الملكية

في حال أن مؤسستكم غير محتاجة لتشغيل وظائف جديدة ما هي الأسباب	نوع الملكية				الإجمالي	
	عام		خاص		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
ضعف الإمكانيات في التوسع وتطوير البنية المؤسسية	1	%7.1	1	%20.0	2	%10.5
ليس لدى المؤسسة خطة إستراتيجية لتوسيع نشاطها	1	%7.1	1	%20.0	2	%10.5
لدينا فائض في عدد الموظفين	12	%85.7	3	%60.0	15	%78.9

ملحق (2) جدول رقم (62) رؤية المنشآت حول قدرة السياسات والبرامج التعليمية

الجامعية على تلبية احتياجاتهم حسب المحافظة

هل ترون أن السياسات والبرامج التعليمية الجامعية الحالية قادرة على تلبية احتياجاتكم	المحافظة								الإجمالي	
	الأمانة		تعز		حضرموت		عدن		العدد	%
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
قادرة إلى حد كبير	4	%16.7	4	%14.8	3	%12.0	5	%19.2	16	%15.7
قادرة إلى حد متوسط	18	%75.0	18	%66.7	20	%80.0	15	%57.7	71	%69.6
غير قادرة	2	%8.3	4	%14.8	2	%8.0	4	%15.4	12	%11.8
غير مبين	0	%0.	1	%3.7	0	%0.	2	%7.7	3	%2.9
الإجمالي	24	%100.0	27	%100.0	25	%100.0	26	%100.0	102	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (63) رؤية المنشآت حول قدرة السياسات والبرامج التعليمية الجامعية على تلبية احتياجاتهم حسب نوع الملكية

هل ترون أن السياسات والبرامج التعليمية الجامعية الحالية قادرة على تلبية احتياجاتكم	نوع الملكية				الإجمالي	
	عام		خاص		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
قادرة إلى حد كبير	11	%22.9	5	%9.3	16	%15.7
قادرة إلى حد متوسط	29	%60.4	42	%77.8	71	%69.6
غير قادرة	7	%14.6	5	%9.3	12	%11.8
غير مبين	1	%2.1	2	%3.7	3	%2.9
الإجمـــالي	48	%100.0	54	%100.0	102	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (64) الأولوية للتوظيف في المنشآت حسب المحافظة

لمن تعطون الأولوية في التوظيف من بين المتقدمين	المحافظة								الإجمالي	
	الأمانة		تعز		حضرموت		عدن		العدد	%
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
خريجي الجامعات الحكومية	8	%33.3	10	%37.0	11	%44.0	9	%34.6	38	%37.3
خريجي الجامعات اليمنية الخاصة	0	%0.	1	%3.7	2	%8.0	1	%3.8	4	%3.9
خريجي الجامعات العربية	1	%4.2	0	%0.	1	%4.0	0	%0.	2	%2.0
خريجي الجامعات الأجنبية	4	%16.7	4	%14.8	2	%8.0	1	%3.8	11	%10.8
لا فرق بين الخريجين	10	%41.7	12	%44.4	8	%32.0	15	%57.7	45	%44.1
غير مبين	1	%4.2	0	%0.	1	%4.0	0	%0.	2	%2.0
الإجمـالي	24	%100.0	27	%100.0	25	%100.0	26	%100.0	102	%100.0

ملحق (2) جدول رقم (65) المعوقات التي تعرقل نشاط القطاعات الاقتصادية

من التوسع لخلق فرص عمل حسب المحافظة

المعوقات التي تعرقل نشاط القطاعات الاقتصادية	المحافظة								الإجمالي	
	الأمانة		تعز		حضرموت		عدن		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
ضعف النظام القضائي	10	%41.7	9	%33.3	12	%48.0	12	%46.2	43	%42.2
ضعف السياسة الاقتصادية للدولة	17	%70.8	17	%63.0	18	%72.0	14	%53.8	66	%64.7
ضعف البنية التحتية العامة	12	%50.0	11	%40.7	10	%40.0	17	%65.4	50	%49.0
عدم تشجيع الاستثمار	0	%0.	1	%3.7	1	%4.0	0	%0.	2	%2.0
ضعف التشريعات والقوانين	0	%0.	0	%0.	0	%0.	1	%3.8	1	%1.0
ضعف جوانب التدريب والتأهيل	1	%4.2	1	%3.7	0	%0.	0	%0.	2	%2.0
ضعف إمكانيات سوق العمل	0	%0.	3	%11.1	1	%4.0	0	%0.	4	%3.9
عدم وجود قطاع إعلام اقتصادي	0	%0.	1	%3.7	0	%0.	0	%0.	1	%1.0
غير مبين	0	%0.	1	%3.7	2	%8.0	3	%11.5	6	%5.9

ملحق (2) جدول رقم (66) المعوقات التي تعرقل نشاط القطاعات الاقتصادية

من التوسع لخلق فرص عمل حسب نوع الملكية

المعوقات التي تعرقل نشاط القطاعات الاقتصادية	نوع الملكية				الإجمالي	
	عام		خاص		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
ضعف النظام القضائي	17	%35.4	26	%48.1	43	%42.2
ضعف السياسة الاقتصادية للدولة	25	%52.1	41	%75.9	66	%64.7
ضعف البنية التحتية العامة	23	%47.9	27	%50.0	50	%49.0
عدم تشجيع الاستثمار	1	%2.1	1	%1.9	2	%2.0
ضعف التشريعات والقوانين	1	%2.1	0	%0.	1	%1.0
ضعف جوانب التدريب والتأهيل	1	%2.1	1	%1.9	2	%2.0
ضعف إمكانيات سوق العمل	3	%6.3	1	%1.9	4	%3.9
عدم وجود قطاع إعلام اقتصادي	1	%2.1	0	%0.	1	%1.0
غير مبين	3	%6.3	3	%5.6	6	%5.9

ملحق (2) جدول رقم (67) الحلول والمقترحات لتطوير سياسات وبرامج التعليم الجامعي حسب المحافظة

الحلول والمقترحات	المحافظة								الإجمالي	
	الأمانة		تعز		حضرموت		عدن		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
إشراك القطاعات الاقتصادية وفي وضع سياسات وخطط التعليم الجامعي	15	%62.5	22	%81.5	23	%92.0	20	%76.9	80	%78.4
إجراء الدراسات والأبحاث من أجل تطوير التعليم الجامعي	19	%79.2	24	%88.9	21	%84.0	20	%76.9	84	%82.4
معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه التعليم الجامعي	19	%79.2	16	%59.3	16	%64.0	18	%69.2	69	%67.6
تحسين وتطوير السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتنمية القطاعات الاقتصادية	17	%70.8	16	%59.3	12	%48.0	17	%65.4	62	%60.8
تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي	15	%62.5	19	%70.4	18	%72.0	16	%61.5	68	%66.7
تطوير مؤسسات القضاء	12	%50.0	18	%66.7	18	%72.0	19	%73.1	67	%65.7
الاهتمام بتطوير كفاءة خريجي الجامعات	0	%0.	0	%0.	0	%0.	1	%3.8	1	%1.0
فتح تخصصات تتناسب مع متطلبات سوق العمل	4	%16.7	3	%11.1	3	%12.0	5	%19.2	15	%14.7

ملحق (2) جدول رقم (68) الحلول والمقترحات لتطوير سياسات وبرامج التعليم الجامعي حسب نوع الملكية

الحلول والمقترحات	نوع الملكية				الإجمالي	
	عام		خاص		التكرار	%
	التكرار	%	التكرار	%		
إشراك القطاعات الاقتصادية وفي وضع سياسات وخطط التعليم الجامعي	34	%70.8	46	%85.2	80	%78.4
إجراء الدراسات والأبحاث من أجل تطوير التعليم الجامعي	40	%83.3	44	%81.5	84	%82.4
معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه التعليم الجامعي	32	%66.7	37	%68.5	69	%67.6
تحسين وتطوير السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتنمية القطاعات الاقتصادية	30	%62.5	32	%59.3	62	%60.8
تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي	30	%62.5	38	%70.4	68	%66.7
تطوير مؤسسات القضاء	30	%62.5	37	%68.5	67	%65.7
الاهتمام بتطوير كفاءة خريجي الجامعات	1	%2.1	0	%0.	1	%1.0
فتح تخصصات تتناسب مع متطلبات سوق العمل	7	%14.6	8	%14.8	15	%14.7

فريق البحث الميداني

الفـــريق	الإســـــــم	الصفـــة
الفريق (أ) الأمـــــانة	1- عبدالكريم الشهاري. 2- أمين المشولي. 3- حياة حيدر السميعي. 4- تقية علي العماد. 5- حنان محمد الشبامي. 6- صباح سلطان	رئيس فريق باحث باحث باحث باحث باحث
الفريق (ب) تعز ، عدن ، حضرموت	1- حسين أحمد الثريا. 2- نائف محمد الحيدري. 3- يحيى علي الشامي. 4- عبدالله يحيى العلفي. 5- أحمد محمد الحوري.	رئيس فريق باحث باحث باحث باحث

تقديم :

خلال العقد الماضي، تطور المركز اليمني للدراسات الإجتماعية وبحوث العمل ليصبح مؤسسة بحثية رائدة في البلاد. فمنذ تأسيسه في 1996 والمركز يعزز وبنجاح دوره الرئيسي في رفد عملية التنمية الإجتماعية من خلال ما يقدمه من أبحاث ودراسات ومسوحات لأبرز القضايا الاجتماعية مبنية على أسس علمية وقواعد بحثية ومعلوماتية من واقع الدراسات الميدانية والموضوعية التي يجريها.

بالإضافة الى ذلك، فإن العلاقات والشراكات الثنائية التي يتمتع بها المركز مع العديد من المؤسسات الأكاديمية، الهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية على المستويات المحلية والوطنية والعربية والدولية إلى جانب ثقافة الإمتياز التي يتبناها المركز قد أمنت له مكانة إستراتيجية متميزة في تنفيذ الدراسات والأبحاث الاجتماعية. فأصبح يحظى بثقة كبريات المنظمات العالمية لإدارة وتنفيذ دراساتها وأبحاثها ومسوحاتها المختلفة ومن تلك المنظمات، على سبيل المثال، البنك الدولي و منظمة اليونيسيف والعديد من المنظمات العالمية الأخرى.

رؤية المركز:

نطمح أن نصبح ضمن أفضل خمسة مراكز بحيثة على نطاق الشرق الأوسط بحلول عام 2015م بحسب التصنيف العالمي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية.

رسالة المركز:

تنفيذ دراسات إجتماعية ذات جودة علمية عالية يعتمد عليها صانعوا قرارات التخطيط والتنمية الإجتماعية لوضع حلول ترتقي بالأوضاع الاجتماعية والمعيشية للمجتمع وللشرائح والفئات الاجتماعية والسكانية التي نستهدفها في دراستنا العلمية

قيم المركز:

- التعلم المؤسسي والتطوير المستمر
- الحيادية والموضوعية وإتباع المنهجية والأمانة العلمية
- التركيز على الجودة كثقافة للمنظمة
- المشاركة بالمعرفة
- روح الفريق كدافع أساسي للنجاح
- تشجيع التنوع كعامل يضمن النمو والإبتكار

علاقات الشراكة والتعاون :

للمركز علاقات شراكة وتعاون مع عدد من المؤسسات الأكاديمية والبحثية والمؤسسات الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة التي تكونت منذ بداية التأسيس وتعززت في الأونه الأخيرة مع تزايد النشاط العلمي للمركز وتطوير سياساته واستراتجياته مما اكسبة سمعة طيبة بين أوساط المؤسسات العلمية البحثية والمؤسسات الاجتماعية التي تعمل في الحقل الاجتماعي والتنموي .

كادر المركز:

يولي المركز أهمية خاصة وفريدة لموارده البشرية. وإنطلاقا من إيماننا العميق بأن مواردنا البشرية هي الدافع الرئيس وراء نجاحات وإنجازات المركز، فقد حرصنا دومًا على تبني إستراتيجية استثنائية لجذب وإبقاء أفضل الكوادر المتوفرة في سوق العمل. وبالتالي، تحظى كوادرنا بظروف عمل متميزة وبأرقى أدوات العمل المتاحة.

لذلك نختار كوادرنا بعناية فائقة ليكونوا على درجة عالية من التأهيل تمكننا من تفويضهم لصنع قرارات وحلول ميدانية مبنية على أساس عمل الفريق ومسترشدة بسياسات المركز. بالإضافة إلى ذلك، فإدارة المركز تخصص جزء1 كبير1 من الموارد لتدريب وتحديث مهارات وخبرات كوادرها وبشكل مستمر.